وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان :

أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة الخارجية

حالة مجلس التعاون الخليجي

مذكرة مقدمةلاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصاد

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالبتان :

*ليزيدي أميرة

*عمرزعيمش كنزة

إشراف الأستاذ :

* فرطاقي جابر

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
مسيعد مريم	أستاذ محاضر قسم (أ)	20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
فرطاقي جابر	أستاذ مساعد قسم (أ)	20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
أوضايفية حدة	أستاذ محاضر قسم (أ)	20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان :

أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة الخارجية

حالة مجلس التعاون الخليجي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصاد

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالبتان :

*ليزيدي أميرة

*عمرزعيمش كنزة

إشراف الأستاذ :

* فرطاقي جابر

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
مسيعد مريم	أستاذ محاضر قسم (أ)	20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
فرطاقي جابر	أستاذ مساعد قسم (أ)	20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
أوضايفية حدة	أستاذ محاضر قسم (أ)	20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
طريق الميناء

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): كنزة عمر زعيمش

تاريخ الميلاد 19/04/1995 بـ القل /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: حاسي بني زيد دائرة القل ولاية سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد مالي

رقم التسجيل: 16013861

وفي يوم: 25 / جوان / 2020

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

أثر الحكامة الاقتصادية الإقليمية على الجزائر الجزائر حالة تحسين التعليمي الإقليمي

السنة الجامعية: 2020 / 2021

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: حاسي مرطافي

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

كنزة عمر زعيمش

المصادقة

كنزة عمر زعيمش

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتسلم لرئيس القسم بعد المصادقة عليها من السلطات الادارية

Ministere de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
فريق ميدان تكوين
العلوم الاقتصادية
التجارية و علوم
التسيير
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): يزيدي أميرة

تاريخ الميلاد 1997/03/17 بـ القل /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: بئر زيد القل سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

رقم التسجيل: 36013886

وفي يوم: 25 / جوان /2020

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

أثر التحاليل الاقتصادية الكلية على التجارة الخارجية حالة دولت التعاون الخليجي

السنة الجامعية: 2020 / 2021

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: جابر عزالدين

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وانها خالية من اي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

أميرة يزيدي

المصادقة

2020 جوان 25

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتسلم لرئيس القسم بعد المصادقة عليها من المصالح الادارية

Ministère de l'Enseignement Supérieur
Et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Economiques ,commerciales
et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

استمارة ابداع مذكرة ماستر 2021-2022

قسم العلوم الاقتصادية

الطالب (ة): فرطاقي جابر

المشرف (ة) أو المشرفة المساعد (ة):

الطالب (ة): ليزيدي أميرة

الطالب (ة): عمرو عيسى كنزة

تخصص: اقتصاد دولي

عنوان المذكرة (باللغة العربية): أثر التكتلات الاقتصادية الأوربية على التجارة الخارجية حالة مجلس التعاون الخليجي

عنوان المذكرة (باللغة الأجنبية المختصرة، وإن دعت الضرورة): (لتدقيق الشكل)

تاريخ الطالب الأول	تاريخ الطالب الثاني	تاريخ المشرف
2022/06/27	2022/06/27	2022/06/27

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

الشكر أولا و أخيرا لله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع .

نتوجه بالشكر الجزيل وكل التقدير إلى :

الأستاذ المشرف : " فرطاقي جابر " الذي تفضل بالإشراف على البحث وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة .

إلى أساتذتي الأعزاء الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثنا هذا ، فلهم جزيل الشكر والعرفان .

الشكر والتقدير لكل من ساهم وساعدنا في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة ودعمنا من قريب أو بعيد.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه.

إلى كل أفراد العائلة من قريب أو من بعيد إلى كل الأصدقاء والأحباب .

إلى زوجة أخي التي ساعدتني وساندتني أدامها الله لنا .

إلى الروح التي سكنت روحي خطيبي " شعيب " حفظه الله .

إلى من شاركتني هذا العمل المتواضع وكانت بمثابة الأخت لي " كنزة ".

إلى كل أساتذة وطلبة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة سكيكدة .

أميرة

اميرة

الإهداء

الحمد لله الذي هداني وأنار لي طريقي ، فلولا فضله العظيم لما وصلت لما أنا

عليه ولولا نعمته لما استطعت إتمام هذا العمل البسيط ولولا

كرمه وجوده لما وصلت إلى هذه الدرجة من العلم والمعرفة .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

الوالدين العزيزين أدامهما الله تاجا فوق رأسي

إلى كل إخوتي وأخواتي وجميع عائلتي

إلى أساتذتي الكرام وإلى كل الأصدقاء و الأحباب

إلى من شاركتني هذا العمل المتواضع وكانت الأخت قبل الزميلة " أميرة "

كنزة

الملخص

يعيش العالم عصر التكتلات ،والتجمعات الاقتصادية ،وذلك بهدف التنمية وهو ما دعى الكثير من الدول المتقدمة ،والنامية إلى المزيد من التكتل الاقتصادي لتشكيل قوى اقتصادية عملاقة للحفاظ على قوة أوضاعها الاقتصادية ،وزيادة صلابتها ،وفعاليتها ،كما ساعدت التكتلات الاقتصادية الإقليمية في التأثير الايجابي على التجارة الخارجية حيث تلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم .

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ،ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها أن تجربة دول مجلس الخليج العربي تعتبر أنجح تجربة مقارنة بالتجارب العربية الأخرى ،حيث أنها حققت مراحل متقدمة في التكامل الاقتصادي الإقليمي ،وذلك باعتبار أن التكامل الاقتصادي لهذه الدول أثر بشكل ايجابي على التجارة الخارجية لديها ،من خلال تحسن ترتيبها ضمن الاقتصاديات العالمية ،إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت تراجع وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط بسبب جائحة كورونا التي مست العالم كله .

الكلمات المفتاحية :التكامل الاقتصادي الإقليمي ،التجارة الخارجية ،مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

Summary :

The world is living in an era of blocs and economic gatherings,with the aim of developing, which is why many developed and developing countries have called for more economic blocs to form giant economic forces to maintain their economic strength, increase their hardness and efficiency, The regional economic blocs have also helped to have a positive impact on trade ,foreign affairs, as the latter plays a major role in the process of economic development in many countries of the world .

This study aims to know the impact of the establishment of the Gulf cooperation council on the foreign trade of the Gulf cooperation council countries,and one of the most important findings that we have reached is that the experience of the Arab Gulf countries is considered the most successful experiment compared to other Arab experiens ,as it has achieved advanced stages in regional economic integration ,considering that the economic integration of these countries has had a positive impact on their foreign trade ,through the improvement of their ranking within Global economies .however ,have witnessed a decline in recent years,and this is due to the decline in oil prices due to the corona pandemic that affected the whole world .

Keywords : regional economic integration - foreign trade - the cooperation council for the Arab states of the Gulf .

الفهـــرس

العنـــــــــوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار العام للتكتلات الاقتصادية الإقليمية	
تمهيد الفصل الأول	5
المبحث الأول :ماهية التكامل الاقتصادي الاقليمي	6
المطلب الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى	6
الفرع الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي	6
الفرع الثاني : علاقة التكامل الاقتصادي الإقليمي ببعض المفاهيم الأخرى	8
المطلب الثاني : دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي الإقليمي	10
الفرع الأول : دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي	10
الفرع الثاني : مقومات التكامل الاقتصادي الإقليمي	13
المطلب الثالث : مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي	14
المبحث الثاني : العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة الخارجية	17
المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	17
الفرع الأول :مفهوم التجارة الخارجية	17
الفرع الثاني : أهمية التجارة الخارجية	17
المطلب الثاني : آثار ومزايا التكتلات الاقتصادية الإقليمية	19
الفرع الأول : الآثار الساكنة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية	19
الفرع الثاني :الآثار الديناميكية للتكتلات الاقتصادية الإقليمي	20
الفرع الثالث : آثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حدود التبادل	23
المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة المضافة	25
خلاصة الفصل الأول	29

الفصل الثاني : دور التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي	
تمهيد الفصل الثاني	31
المبحث الأول : مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	32
المطلب الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي ودوافع إنشاءه	32
الفرع الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي	32
الفرع الثاني : دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي	33
الفرع الثالث : خصائص ومكونات مجلس التعاون الخليجي	35
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي	36
المطلب الثالث :إنجازات التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي	37
الفرع الأول : منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي	37
الفرع الثاني : السوق الخليجية المشتركة	41
الفرع الثالث : الاتحاد النقدي الخليجي	44
المبحث الثاني : أهمية قيام مجلس التعاون الخليجي على نمو التجارة والاستثمار لدول مجلس التعاون الخليج العربية	51
المطلب الاول : أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة الخارجية والتجارة البينية	51
الفرع الأول : أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة الخارجية	51
الفرع الثاني : أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة البينية	57
المطلب الثاني : أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة	66
خلاصة الفصل الثاني	72
الخاتمة	73
قائمة المراجع	77

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خصائص ومكونات مجلس التعاون الخليجي	**35**
02	معايير الوحدة النقدية الخليجية	**45**
03	الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيره	**53**
04	مؤشرات التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2001 م– 2019م	**54**
05	تطور معدلات نمو التجارة الخارجية الإجمالية السنوية	**56**
06	تطور التجارة البينية من قيام التبادل الحر إلى قيام الإتحاد الجمركي	**58**
07	تطور التجارة البينية من قيام الإتحاد الجمركي إلى غاية السوق الخليجية المشتركة	**59**
08	تطور التجارة البينية من قيام السوق الخليجية إلى غاية 2019 م	**59**
09	الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها	**60**
10	إجمالي الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	**61**
11	الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها	**63**
12	إجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	**64**
13	السياسات والحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس	**66**
14	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة نحو مجلس التعاون الخليجي	**67**
15	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة من دول مجلس التعاون	**69**
16	اجمالي الاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي من 2000 م إلى 2016 م.	**71**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي	16
02	الآثار الناتجة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية	24
03	الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي	37
04	أبرز إنجازات الإتحاد النقدي الخليجي	50
05	الأهمية النسبية لمكونات إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون الخليجي 2011 م – 2017 م	51
06	تطور إجمالي ومكونات الصادرات السلعية لمجلس التعاون الخليجي 2011 م – 2017 م	52
07	تطور إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون الخليجي 2011 – 2017 م	53
08	تطور حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	57
09	المنحنى البياني لإجمالي الصادرات البينية	62
10	المنحنى البياني لإجمالي الواردات البينية	65
11	المنحنى البياني لنسب تغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي	68
12	المنحنى البياني لنسب تغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي	70

المقدمة

المقدمة

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية يعود إلى بداية القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وقد نمت هذه التكتلات نتيجة لاندفاع دول العالم المتقدمة والنامية نحو إنشائها أو الدخول فيها وارتبط هذا النمو بظهور الأحلاف السياسية والإديولوجيات وتسارع الخطى نحو العولمة ، وما رافقها من عمليات تحرير التجارة الدولية ، وتحرير حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل حتى صارت هذه التكتلات سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي .

فقد تعزز التوجه نحو التكامل الاقتصادي بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة العالمية ، ومهما تباينت الدوافع فإن بروز هذه الظاهرة بهذا الزخم يؤكد على قوة العوامل التي دفعت إلى ظهورها ، وفي مقدمتها التحولات الهيكلية في الاقتصاد الدولي ، وقد تعدت ذلك لتشمل معظم الدول النامية مما جعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها ، فضلا عن كونها ظاهرة اقتصادية في منطقها السياسي وظاهرة إستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها ، وفي ظل هذه الظاهرة أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ديناميكية بعد أن ضم أنماط ودرجات مختلفة من التكامل الاقتصادي ،وتعتبر الأهداف المشتركة لجميع نماذج التكامل الاقتصادي ممثلة قي الحصول على مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه خارج التكامل ، فضلا عن سعيها لحماية إنتاجها المحلي من المنافسة الأجنبية في ظل العولمة وفتح الأسواق ، وبذلك أصبحت مسألة الانضمام إلى التكامل أمرا حتميا ، فلم يعد هناك أي مجال للنجاح في تحقيق أهداف التنمية أو الدفاع عن المصالح الوطنية إذا بقي البلد منفردا بعد أن أصبح شعار التعامل الاقتصادي هو البقاء لمن هو أكثر قوة ومنافسة وكفاءة .

❖ **الإشكالية العامة :**

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم ، حيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم القديم (أسيا ، أفريقا ، أوربا) فضلا عن كونها تشرق على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر ، البحر المتوسط ، الخليج العربي) بما يصبغها من أهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية الجوية وحركة التجارة الدولية والإقليمية ، هذا إلى جانب ما تملكه منطقة الخليج من مقومات نجاح أخرى (كالثروات الطبيعية الهائلة ، والتقاليد المشتركة والتاريخ الواحد) كفيلة بأن تجعلها نموذجا تحتذي به سائر الدول العربية في عملية الوصول إلى إتحاد خليجي ورغم هذا مازالت هناك صعوبات تواجه هذا التكامل .وفي هذا السياق يتبادر إلى أذهاننا التساؤل الرئيسي التالي :

هل أدى قيام مجلس التعاون الخليجي العربي إلى التأثير الإيجابي على التجارة الخارجية للدول الأعضاء ؟

❖ ويتفرع هذا التساؤل إلى جملة من الأسئلة الفرعية :

- ما هو التكامل الاقتصادي ؟ وما هي دوافعه ومراحله ؟ ومقومات نجاحه ؟
- ما علاقة التكامل الاقتصادي بالتجارة الخارجية ؟
- ما هي العوامل الدافعة إلى تشكيل مجلس التعاون الخليجي العربي ؟

– هل أثر قيام الاتحاد الجمركي في تطوير التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ؟

– هل ساهمت قيام السوق الخليجية المشتركة بشكل إيجابي في تحسين الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول المجلس خاصة البينية ؟

❖ **فرضيات الدراسة :**

- يساهم التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي .
- وجود علاقة وثيقة بين عدد كبير من الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول الخليج العربية وكذلك القرب الجغرافي يؤهلها على المدى البعيد لتحقيق تكامل اقتصادي .
- إن قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس ساعد بشكل إيجابي في تفعيل وتطوير التجارة الخارجية لديها .
- ساهمت قيام السوق الخليجية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي على جدب الاستثمارات الأجنبية إليها

❖ **مبررات اختيار موضوع الدراسة :**

من بين مبررات اختيارنا لهذا الموضوع :

- **مبررات موضوعية :**

- باعتبار أن تجربة مجلس التعاون الخليجي تمثل حلقة هامة من حلقات التكامل الاقتصادي العربي المنشود.
- كون أن هذه التجربة تشمل على الأبعاد الزمنية الثلاث :الماضي ، والحاضر ، والمستقبل ، مما تجعل الباحث يعيش واقع هذه الدراسة ، ويلاحظ تطوراتها يوما بيوم ، كذلك تبقي الباحث دائما يبحث عن الجديد خاصة في المراحل الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي سوق المشتركة ، العملة الموحدة) .

- **مبررات ذاتية :**

- علاقة الموضوع بالتخصص المدروس اقتصاد دولي .
- الميول الشخصي للموضوع وقابلية الموضوع للبحث .

❖ **أهداف الدراسة**

نهدف من خلال الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- التعرف غلى ظاهرة التكامل الاقتصادي ؛
- تسليط الضوء على مدى قدرة التكامل الاقتصادي في تفعيل مستوى التجارة الدولية ؛
- التعرف على دول مجلس التعاون الخليجي ؛ والوقوف على أهم مراحل التكامل الاقتصادي لها .
- إبراز العلاقة الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي والتجارة الخارجية .
- أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة .

❖ **أهمية الدراسة :**

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة وذلك من خلال تزايد الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل الدولي لتعظيم مكاسب تحرير التجارة ودور التكتلات الإقليمية في دفع النمو الاقتصادي بالدول المتحدة من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها .

❖ **حدود الدراسة :**

الحدود الجغرافية : دول مجلس التعاون الخليجي

الحدود الزمانية : مند نشأة مجلس التعاون الخليجي إلى يومنا هذا

❖ **منهج الدراسة :**

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي لوصف ظاهرتي التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية والعلاقة بينهما، إضافة إلى دور التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي كما تم استعنا بالمنهج التاريخي من أجل الوقوف على التطور التاريخي لإنشاء مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى استعمال المنهج التحليلي لاستعراض الإحصائيات لتدعيم المعلومات التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر وتحليل أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي .

❖ **صعوبات الدراسة :**

- صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة والمرتبطة مباشرة بالموضوع نظرا لعدم اكتمالها بصفة نهائية.
- عدم توفر مراجع كافية بالمكتبة الجامعية التي تخدم موضوعنا .
- صعوبات استخراج البيانات والإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة .

❖ **هيكل الدراسة :**

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين يخصص الفصل الأول إلى الإطار العام للتكتلات الاقتصادية الإقليمية ، وهذا من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي من مفهوم ودوافع ومقومات وكذا مراحله ، وفي المبحث الثاني تناولنا العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة الخارجية وذلك من خلال استعراض مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها وآثار ومزايا التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعلاقة بينهما ، وأما المبحث الثالث فخصصناه للدراسات السابقة والقيمة المضافة .

في حين تم التركيز في الفصل الثاني على دور التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال مبحثين ، المبحث الأول تناولنا فيه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الثاني فتناول أهمية قيام مجلس التعاون الخليجي على نمو التجارة والاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي .

الفصل الأول :

الإطار العام للتكتلات الاقتصادية الإقليمية

تمهيد الفصل الأول :

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي ، أيا كانت الصورة التي يتخذها ، فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم متقدمة أو نامية تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية ، بعد ما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته،كما تحتل التجارة الدولية أهمية كبيرة في الاقتصاديات العالمية ، سواء كانت نامية أو متقدمة . وقد ازداد اهتمام الدول بها بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة مع ظهور ما يعرف بتحرير التجارة الدولية التي تقوم على أسس إقليمية مما أدى إلى ظهور أنواع مختلفة من الاتحادات التي تطورت في شكل تكامل اقتصادي .ولفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية والعلاقة التي تربطهما ، سنحاول التعرض في هذا الفصل لعرض الإطار النظري وذلك من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الأول : ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي .

المبحث الثاني : العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة الخارجية .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة المضافة .

المبحث الأول : ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي

كان من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشأ مصطلح التكامل الاقتصادي بين البلدان المتجاورة جغرافيا ، لما لهذا التكامل منم آثار إيجابية عديدة منطوية على العديد من المكاسب الاقتصادية ، وقد اختلف المفكرين الاقتصاديين المهتمين بهذا النمط منم الدراسات الاقتصادية

-سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال التعرف على مفهومه وعلاقته ببعض المفاهيم ، دوافعه ومقوماته بالإضافة إلى مراحله .

المطلب الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى

سيتم التطرق إلى إعطاء بعض المفاهيم الخاصة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي ثم تمييزه عن بعض المفاهيم الأخرى

الفرع الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

سنتطرق إلى التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي للتكامل الاقتصادي ثم تعريفه عند المفكرين الاقتصاديين

1-التعريف اللغوي : إن كلمة التكامل من الناحية اللغوية تدل على التكميل أو التمام أو الكل التام [1] .

إن كلمة تكامل (INTEGRATION) من أصل لاتيني وابتدئ استعماله عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كل واحد وقد ذكر في القواميس العربية بنفس المعنى تقريبا إذ جاء في قاموس مختار الصحاح كمل وكمل وكمالا بمعنى تم وكان كاملا والكامل هو من تمت أجزاءه أوصافه [2] .

2-التعريف الاصطلاحي : لم يحظ تعريف التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين العلماء والباحثين الاقتصاديين بل تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم ، فمن الناحية الاقتصادية فإن مصطلح التكامل الاقتصادي هو موضوع اختلف فيه الباحثون في تعريفه ، إذ نجذ البعض يدخل في نطاقه صورا مختلفة في التعاون الدولي كما يرى آخرون أنه مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة ينطوي في واقع الأمر على تكامل اقتصادي يربط هذه الاقتصاديات القومية ، لكن هناك اتجاهين رئيسيين في تعريف التكامل وهما [3] :

-**الاتجاه الأول** : هو اتجاه عام يرى أن التكامل يعني أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منها .

-**الاتجاه الثاني** : هو اتجاه أكثر تحديدا حيث يرى أن التكامل يعني عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة .

3-تعريف التكامل الاقتصادي عند المفكرين الاقتصاديين :

---

[1] رابح فضيل ،**التكامل الاقتصادي العربي {معوقاته وآفاقه }** ،رسالة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة الجزائر ،1994- 1995 ،ص2.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك ،**التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية** ،الطبعة الأولى ،دارالفكر الجامعي ،الاسكندرية ،2007 م ،ص10 .

[3] نفس المرجع ،ص 11 .

يعود مصطلح التكامل الاقتصادي في الأصل إلى نظرية التكامل التي كانت معروفة في الفكر الاقتصادي اللبرالي للبلدان الرأسمالية الصناعية ، وقد أوضح العالم " ماخلوب " في سنة 1979 م مصطلح التكامل الاقتصادي أنه قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع فينر (VINER)*سنة 1950 م الذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الإتحاد الجمركي التي تمثل بحق جوهر نظرية التكامل الاقتصادي اللبرالي [1] .

–نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي أوردها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي فيما يلي :

يرى " بيلا بلاسا " (B.Balassa) مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر تحديدا إذ يرى أنه من الممكن تحقيق التكامل الإقليمي بسهولة أكثر في ظل التكامل الدولي ومن تم فإنه يستبعد من تعريفه للتكامل الاقتصادي ، التكامل الاجتماعي والذي يشمل المساواة في مكافأة عناصر الإنتاج ، ويرى " بيلا بلاسا " أيضا التكامل الاقتصادي كعملية أو كواقع أو حالة قائمة ، فالتكامل الاقتصادي كعملية يعنى أنه يشمل كافة الإجراءات الكفيلة بإزالة أسباب التمييز بين الوحدات أو المنشآت الاقتصادية التابعة لدول المجموعة ، إما كونه دافعا فإنه يعني أن لا يبقى أي تمييز بين اقتصاديات الدول التابعة للمجموعة [2].

أما " ماكلوب " Machloup " ففي مناقشته لمفهوم التكامل الاقتصادي يعتبر أن فكرة التكامل الاندماج الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل ؛ ويضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة ، وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكانة الجغرافي الذي نشأة فيه هذه السلعة ، أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمن ذلك من أن تتساوى أسعار السلع في جميع أنحاء المنطقة التكاملية مع تعريف تساوي وسائل الإنتاج بمعايير الإمكانيات الكاملة للتنقل[3] .

أما بالنسبة للاقتصادي " جونال ميردال J.Myrdal " فإننا يمكننا القول أن التعريف الذي قدمه يتسع ويشمل على العناصر السابق طرحها في التعريفين السابقين فهو بنظر إلى عملية تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء على أنها :

---

*جاكوب فينر (J.Viner) ولد عام 1892 خبير اقتصادي في التجارة الدولية ، حاصل على شهادة الدكتوراه في جامعة هارفارد ، عمل أستاذ في جامعة شيكاغو لعب فينر دور في الحكومة من خلال توليه مستشارا لوزير الخزانة هنري مورنغفاو وخلال إدارة فرانكلين ديلانور وزفلت ، توفي سنة 1970 .

[1] عبد الرزاق رزيق المخادمي ،**التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل** ، ط1 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ،الجزائر، 2009 ،ص 24 .

[2] فؤاد أبو ستيت ،**التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2004 ، ص 7 .

[3] شحاب نوال ، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2009–2010 ، ص 6–7 .

تحقق تساويا في عناصر الإنتاج من ناحية أو تحرير انتقادات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى ،أوكلا العنصرين السابقين من ناحية ثالثة ،و بذلك يعد هذا التعريف أكثر عمومية واتساعا بالمقارنة مع التعريفين السابقين[1].

ويميز الهولندي " جان تنبرجن " بين نوعين من التكامل ،السلبي والإيجابي ،فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تعوق توثيق الصلات بين الدول الساعية إلى إقامة تكامل فيما بينها وضرورة ترك الحرية لحركة التدفقات الاقتصادية تعمل وفق القواعد الاقتصادية البحتة ،أما من الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الاتفاق على إجراءات تستهدف التأثير على حركة التدفقات الاقتصادية سعيا إلى إقامة حالة جديدة تختلف عما هو قائم [2] .

ويضيف الاقتصادي " هوفمان " بأن لقيام أي تكامل اقتصادي لابد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية [3].

إذن من خلال ما سبق ذكره من تعاريف للتكامل الاقتصادي يمكن استخلاص التعريف التالي للتكامل الاقتصادي: التكامل الاقتصادي COMPLéMONTARITé ECONOMIQUE هو جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتين أو مجموعة من الدول ،لإزالة العقبات والقيود على حركة التجارة الدولية ،وعناصر الإنتاج فيما بينها ،كذلك تنسيق سياساتها الاقتصادية المختلفة .

الفرع الثاني :علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم

سنحاول التعرض لبعض المفاهيم التي لها علاقة بالتكامل الاقتصادي كالتعاون الاقتصادي ، التكتل الاقتصادي والاندماج .

1.التعاون الاقتصادي :لا تستطيع الدول منفردة تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية كما أنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم ، لأن الطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح يدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة ، كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت أكثر وضوحا، وأصبح النظام الاقتصادي الدولي يعتمد على التعاون الدولي في ظل مجتمع تسوده حرية التجارة والشفافية [4].

---

[1] عبد الرحمان روابح ،**حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة – دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000م .2010م)** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2012_2013،ص 5 .

[2] مقروس كمال ، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي ، دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الدولي ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2014/2013 ، ص 6 .

[3] مرجع نفسه ، ص 5 .

[4] مرجع نفسه ، ص 14 .

فالتعاون الاقتصادي يرمي إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تبادل منح التيسيرات اللازمة لتسيير وتشجيع التبادل التجاري والاقتصادي بين دولتين أو أكثر وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل أو وفقا لما يتم الاتفاق عليه وفي إطار التعاون الاقتصادي تحتفظ الوحدات الاقتصادية المكونة للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة واستقلاليتها ، وفي الغالب يتم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين عدد من الدول ويتم فيها تحديد مجالات التعاون الاقتصادي ومدة هذه الاتفاقية والتسهيلات التي تقدمها كل دولة وغير ذلك من الأمور التي تتضمنها الاتفاقية . فأبرز ما يميز التعاون الاقتصادي أنه يقوم على أساس تحقيق منافع مشتركة وبصورة متناسبة لجميع أطراف التعاون التي تقف على قدم المساواة في علاقاتها ، وإذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي هو تسهيل عمليات التبادل الدولي والتخفيف من أثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فإن التكامل الاقتصادي يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يتضمن إزالة العقبات والمشكلات التي تعرقل حركة العلاقات الاقتصادية الدولية والعمل على زيادة عمق وفاعلية هذه العلاقات بين الدول ، فضلا عن ذلك فإن التكامل الاقتصادي يرتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلة في الاقتصاد الوطني للدول الأطراف في عملية التكامل ، أما مجرد التعاون الاقتصادي فإنه لا يرتبط –لا من ناحية ما يستهدفه ولا من ناحية ما يترتب عليه من آثار– بتحقيق تغيرات ليس لها الطابع الهيكلي نفسه ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول وبين المدى في العلاقات بين الأطراف [1].

2–التكتل الاقتصادي : ويثار أيضا في هذا المجال اصطلاح التكتل الاقتصادي وهل هو مرادف لاصطلاح التكامل أم لا ؟ والحقيق أن اصطلاح التكتل (groupement) ليس له معنى محدد ، فقد يقصد به كل تجمع اقتصادي أو سياسي في مجموعة معينة من الدول ، وقد يقصد به أيضا التكتلات العسكرية لعدد من الدول مثل : الحلف الأطلنطي [2] .

3–الاندماج الاقتصادي : الأصل اللاتيني لكلمة الاندماج هو (integritas) وهو يعني التكتل أو التمام أو الكل التام .ومفهوم الاندماج في القواميس اللغوية الإنجليزية يعني تجميع أو توحيد الأجزاء في كل يجمع أو يكمل لتكوين كل أو وحدة أكبر ،أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها ، وفي الأدبيات الاقتصادية نجذ أن بعض الاقتصاديين يترجم اصطلاح الاندماج الاقتصادي في أصله الأوربي integration على أنه التكامل ن على الرغم من أن هناك فارقا بين دلالة ومضمون كل من الاندماج والتكامل ، فبينما الاندماج يعمي تشكيل كيان موحد مندمج بين طرفين أو أكثر ،فإن التكامل يعني أن ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى ، ومن تم فإن الربط بينهما يؤدي إلى تقوية في كل منهما ، هذا وقد ساع استخدام بعض المصطلحات المرادفة لمفهوم الاندماج الاقتصادي أولها علاقته به مثل : التكامل complementary ، والتكتل أو التجمع groupement ، والترابط أو الاعتماد المتبادل والتوحيد

[1] نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سابق ، ص ص 15– 16 .

[2] أشرف إبراهيم عطية ، **التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية** ، دراسة نظرية وتطبيقية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 2001 ، ص 7 .

unification ، والوحدة union ، وهي مصطلحات تختلف نسبيا عن الاندماج من حيث آلياته وطبيعته ، إلا أنها لا تختلف عنه كثيرا من حيث مقاصده وأهدافه ولاسيما في المدى القصير والمتوسط [1] .

4-الاتفاقيات الثنائية : تعرف الاتفاقيات الثنائية بأنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحقق مسبقا من إحدى الدول إلى أخرى ، وطالما أن سعر الصرف غير معروف فإن تحديد القيمة من قبل الدولة الموقعة لهدا الاتفاق لا يكون سليما أو دقيقا ، ومن بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر منها ما يلي[2] :

_ تنشيط الصادرات بمعدل أكبر وللآجال الطويلة .

_ القضاء على مشكلة النقد الأجنبي ، حيث تتم تسوية المدفوعات في ما بينها في نهاية المدة المتفق عليها ، وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية والقضاء على مشاكلها .

_ تنظيم التجارة تصديرا واستيرادا .

_ تنويع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية ، ودلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية .

من جهة أخرى يلاحظ بأن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددها مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة ودلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا ، والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهدا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها ، كما يؤثر على شكل ونوع الإنتاج ودلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات .

انتشرت الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية ، وهي تعتبر أقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لأن التكامل الاقتصادي يحوي عدد أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل .

المطلب الثاني : دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي الإقليمي

للتكامل الاقتصادي الإقليمي مجموعة من الدوافع والمقومات والتي نذكرها على النحو التالي :

الفرع الأول : دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي

1_ الدافع الاقتصادي : يعتبر في الأصل العامل الرئيسي وراء إنشاء التكتلات الاقتصادية ، نظرا للمزايا المحققة من وراءها فتهدف الدول المتعاقدة من خلال الاتفاقيات التفضيلية على تسهيل انسياب السلع والخدمات إلى أسواق الدول المتعاقدة وإعطاء فرصة اكبر للدولة الأقل تنافسية في الأسواق العالمية .

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سابق ، ص ص 12-13 .

[2] عبد الوهاب رميدي ، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية _ دراسة تجارب مختلفة** _ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية _ فرع التخطيط _ جامعة الجزائر 2006 -2007 ،ص 7 .

ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية في النقاط التالية[1] :

_ تعتبر مرحلة تمهيدية لعملية التحرير الاقتصادي وتخفيف الآثار السلبية للعولمة ، فمثلا أدت الصعوبات التي عرفت تحرير قطاع الخدمات وتدفق الاستثمارات خاصة في فترة السبعينيات إلى لجوء الدول إلى تحريرها في إطار التكتلات ، حيث يعتبر الاقتصاديون أن هذا الأسباب هي التي أدت إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(NAFTA) ما بين الولايات المتحد الأمريكية والمكسيك وكندا .

_ زيادة القوة التفاوضية للدول الأعضاء ، حيث تكتسب الدول المتكتلة قوة مساومة أكبر ، ومن الأمثلة على ذلك إنشاء منطقة تجارة حرة بين المجر ، بولونيا ، التشيك وسلوفينيا ، وذلك لكي تصبح هذه الدول قوة تفاوضية في إطار انضمامها إلى الإتحاد الأوربي .

_ الاستفادة من المزايا التي تنتج عن إنشاءها ، كإعادة التخصيص الناجع للموارد الاقتصادية حيث تشير النظرية الاقتصادية أنه في إطار الاقتصاد التنافسي زيادة الطلب على منتج معين يؤدي إلى زيادة تخصيص الموارد المخصصة لإنتاجه ، ومنه فالطلب يعتبر مؤشر مهم للدلالة على العلاقة الدائمة بين المنتحين والمستهلكين ، فوضع الحواجز الجمركية وغيرها _ حالة عدم تكتل _ يلغي هذه الرابطة ومنه إزالة هذه الحواجز _ حالة تكتل _ يساهم في تخصيص ناجع للموارد ، بالإضافة إلى الاستفادة من اقصاديات الحجم وزيادة المنافسة وزيادة الرفاهية الاقتصادية بفعل أثر التنوع (زيادة تفضيلات المستهلكين ، زيادة الموارد ، الأيدي العاملة المؤهلة أمام المنتجين) .

_ التمتع بوفرات الحجم الكبير وهذا عند قيام التكامل ، حيث يؤدي اتساع السوق إلى إمكان تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير ، التي تنقسم إلى الوفرات الداخلية الناتجة عن حجم الإنتاج والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع ، فالفرق بينهما أن الوفرات الداخلية هي نفسها اقتصاديات الحجم ، والدي يتحقق نتيجة عوامل داخلية في المؤسسة والمرتبط بالعملية الإنتاجية ، أما الوفرات الخارجية فهي تتحقق نتيجة عوامل من خارج المؤسسة كالتقدم التكنولوجي ، توافر وسهولة الحصول على المعلومات وانخفاض تكلفتها .

_ تحسين معدل التبادل الدولي وفتح المجال للمنافسة ، والقضاء على ظاهرة الاحتكار وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر .

_ خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية ، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية فيضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية ، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الاقتصادية(كالسدود ، المطارات والطرق ، المعاهد العلمية ...الخ).

---

[1] زين الدين حماشي ،**انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر _ دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)** _ ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ، 2011-2012 م،ص ص 10-11 .

2- الدافع السياسي : قد يكون تحقيق الأهداف السياسية وراء إنشاء التكتلات الاقتصادية ، من خلال خلق مجال للتعاون والتنسيق مابين الدول الأعضاء ، يتم التوصل على حلول للمشكلات المشتركة وتناسي الخلافات [1].

_ تحقيق الأمن القومي والسلام وتجنب المواجهة بين الدول المتجاورة حيث أن إبرام الاتفاقيات التجارية في إطار التكامل يحد من قيام الحروب التجارية والتنافس على تحقيق أسعار الصرف ، فقد جاء على لسان وزير الخارجية الأمريكي " كورد هال " للفترة 1943-1944 إذ استطعنا زيادة عمليات التبادل التجاري بين الأمم ، وإزالة العوائق غير الطبيعية للتجارة ، سنكون قد قطعنا شوطا نحو إزالة الحرب نفسها [2] .

- قد يكون الدافع رغبة دولة ما السيطرة السياسية والاقتصادية على بعض الدول الأخرى الأقل نموا اقتصاديا ؛ بهدف وصول الدول القوية إلى موارد وأسواق الدولة الأقل تطورا ن وهو الدافع المبرر لإبرام اتفاقيات تفضيلية ما بين دول المركز ومستعمراتها القديمة مثل اتفاقية " لومي " والاتفاقيات الحالية مابين بريطانيا ومستعمراتها ، والولايات المتحدة الأمريكية ودول حوض الكراييبي [3] .

- بناء تكامل سياسي وكتلة قادرة على مواجهة التكتلات الأخرى ، والتي عادة ما تمارس مزيدا من الضغوطات على بعض الدول لفرض الهيمنة .

من التكتلات التي نشأت بدوافع سياسية : رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) ، التي بدأت كتكتل سياسي تم تحولت إلى تكتل اقتصادي .

3- الدوافع الاجتماعية : إن تطور العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي ويزيل ما تراكم من حساسيات ترتبط بفترات طويلة من الخلافات السياسية والعقائدية ، وضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية والتجارية والصلات الاجتماعية الثقافية بين هذه الدول ، وعليه فإن التكامل يعزز الأمن الاجتماعي والثقافي لهذه البلدان ، وبوجه عام يتيح التكامل مجالا واسعا لاستفادة مجتمعات الأقطار المشاركة من الخصائص والإنجازات الحضارية ببعضها البعض ، ومن خلال هذا الطرح يمكن القول انه إلى جانب الدوافع الاقتصادية والسياسية هناك دوافع اجتماعية يمكن حصرها في ما يلي : [4]

ـ يعد التكامل أساس للتكامل الاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء ومجتمعاتها أيضا فمع تمتع كل من هذه المجتمعات بخصائص اجتماعية وثقافية معينة فإن تطور العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي ويزيل ما تراكم من حساسيات ترتبط بفترات طويلة منم الخلافات السياسية والعقائدية بين الدول وضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية والتجارية والصلات الاجتماعية الثقافية بينهما ، على الرغم من عمق جذور الترابط الاجتماعي والحضاري بين مجتمعاتها (من ناحية الدين واللغة والعادات وغيرها من

---

[1] زين الدين حماشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

[2] مرجع نفسه ، ص 12 .

[3] محمد بن ناصر ، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ، ص 13 .

[4] عبد الرحمن روابح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 21-22 .

الروابط المشتركة) ، بل إن هذه المجتمعات تشكل امتداد لبعضها البعض أما الحدود فما هي إلا تجزئة مصطنعة سياسية واجتماعية لأمة واحدة (الأمة العربي كمثال) ، ويتضح الأمر بشكل جلي عند المناطق الحدودية ، حيث التقارب بين سكان هذه المناطق على طرفي الحدود يصل إلى حد صلات القرب التي يتعين استثمارها لصالح التقريب والتكامل بين البلدان المتجاورة .

4 – دوافع أخرى :

قد يكون من بين الدوافع غير اقتصادية ولا سياسية وأهما الدافع الاجتماعي والثقافي المتعلق أساسا بقضايا تنظيم الأجرة ومكافحة الهجرة غير الشرعية [1] .

ـ حالة تكتل أمريكا الشمالية (NAFTA) والشراكة الأورو متوسطية ، كما يؤدي التكامل إلى تضافر الجهود المالية والبشرية وتسخيرها في البحث والتطوير مما يحقق مصلحة هده الدول ، ويهدف هذا التكامل إلى إعادة توزيع السكان من المناطق ذات الكثافة المنخفضة ، والمساهمة في حل المشكلات ذات البعد الدولي ، مثل المشكلات البيئية هذا ما حدث على مستوى الإتحاد الأوربي ، من خلال الدول الأكثر تقدما كألمانيا وغيرها التي تصدر قواعد خاصة بحماية البيئة وتلزم الدول الأعضاء باحترامها [2] .

الفرع الثاني : مقومات التكامل الاقتصادي الإقليمي

من الطبيعي أن نجاح عملية التكامل الاقتصادي يتوقف على مدى يتوفر له من مقومات والمقصود بها هي تلك الوسائل أو الطرق التي تؤمن تواصل وتطور عملية التكامل ذاتها ويمكن حصر هذه المقومات في ما يلي :

ـ تخصص تقسيم العمل : حيث تحقيق التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء عائدا فوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل التكامل ، ينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يفضي إلى وفرات الحجم الكبير والاستفادة من مزايا اقتصاديات السلم على أساس التكاليف النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة بما يضمن تحقيق الرفاهية واستفادة الجميع من التكامل [3].

ـ توفر عناصر الإنتاج : وهذا يعني توفر كل عناصر الإنتاج التي تدخل في العمليات الإنتاجية سواء تعلق الأمر برأس المال أو العمل أو العوامل التقنية والتنظيمية الأخرى ،هذه العوامل مسئولة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية عند مباشرة أي نشاط إنتاجي وأعتقد أن التكامل يوفر فرصة وإمكانيات أكبر لتوفير هذه العناصر للدول المتكاملة [4].

ـ توفر الموارد الطبيعية : ذلك أن هذا المفهوم يعتبر أساسا مهما يستند إليه التكامل الاقتصادي في قيامه ونجاحه إذ أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدي بعض الدول يؤدي إلى تكاملها على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة ، وبحيث يمكن أن تتجاوز المشكلات التي تواجهها والمتصلة

---

[1] زين الدين حماشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

[2] محمد بن ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

[3] عبد الرحمن روابح ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

[4] شريط عابد ، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو– متوسطية ـ حالة دول المغرب العربي** ، أطروحة لنيل دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر 2004/2003 م، ص 66 .

بالافتقار إلى بعضها في حالة غياب مثل هذا التكامل ،إذ أن بعض الدول تتوفر لديها إمكانات زراعية واسعة وإمكانات مائية وفيرة ، بحيث يتاح معها زيادة الإنتاج الزراعي وتطوره اعتمادا على هذه الإمكانات في حين تتوافر على البعض الآخر ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساس لتطور الصناعة ، وأخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لأن تكون بلدا سياحيا ، وما إلى ذلك ،وهذا ما يوفر أساسا ملائما تستند إليه عملية التكامل ، وذلك بأن تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعية وبالشكل الذي يؤدي إلى توسع الإنتاج من السلع والخدمات وتطور النشاطات الاقتصادية عموما وبالتالي فإن مثل هذا التوسع في ظل غياب الموارد الطبيعية أو النقص فيها إلى إعاقة عملية التوسع في هذه النشاطات [1] .

_ توفر وسائل النقل والاتصال : حيث أن توفر المواصلات يعتبر من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي حيث تؤدي إلى توسيع حركة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء ودعم حركة التكامل من مضمار التجارة الدولية وتسهيل علاقاته مع الدول الأجنبية [2].

_ التقارب الجغرافي : يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية ، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية ،كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا ، لدى فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلهما التجاري وتسير انتقال عناصر الإنتاج ، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن ، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له [3] .

_ انسجام السياسات الاقتصادية : وخاصة السياسة التجارية النقدية ، المالية ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات إضافة لدلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة ، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية ويتم ذلك بإعداد سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء [4] .

المطلب الثالث : مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي

يمكن التفرقة بين عدة مراحل مختلفة ومتدرجة للتكامل الاقتصادي وهي :

1_ ترتيبات التجارة التفضيلية : يعتبر هذا النوع من الترتيبات أقل صور التكامل ، حيث يتم منح بعض المزايا في صور تخفيض محدود للرسوم الجمركية مع الاحتفاظ بالعديد من القيود على التعامل بين الأعضاء في هذه

---

[1] فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان ، الأردن ، 2001 م، ص ص 179.180 .

[2] مقدم عبيرات ، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2001-2002 م، ص ص 21-22 .

[3] عبد الوهاب رميدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

[4] بوصبيع صالح رحيمة ، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2011 ، ص 14 .

الترتيبات ، ومن أشهر الترتيبات التفضيلية ما اتبعته انجلترا مع أعضاء الكومينولت والذي تم إنشاءه في عام 1932 والذي ضم مستعمراتها السابقة وقد عرف بنظام التفضيل الإمبراطوري [1].

2_ منطقة التجارة الحرة : هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية اتجاه بقية دول العالم ، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء ، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي [2] .

يعتمد تكوين منطقة التجارة الحرة على إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة ، وعلى ذلك تتضمن منطقة التجارة الحرة ما يلي : [3]

_ تتضمن منطقة التجارة الحرة إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات المتبادلة بين الدول الأعضاء .

_ ليس هناك سياسة تجارية موحدة لدول المنطقة في مواجهة العالم الخارجي (الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة) تنصب المعاملات التمييزية في منطقة التجارة الحرة على الجانب السلعي دون انتقالات عناصر الإنتاج أو الجانب النقدي .

_ يتطلب تفادي مشاكل وصعوبات إنشاء منطقة التجارة الحرة الالتزام بقواعد المنشأ لتحديد منشأ السلعة ما إذا كانت منتجة من إحدى دول المنطقة أو خارجها .

3_ الإتحاد الجمركي : في هذا الشكل إضافة إلى الإجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة من إلغاء للقيود والتعريفات الجمركية ، يتم فرض تعريفة جمركية موحدة للبلدان الأعضاء من مواجهة بقية العالم [4] .

فتصبح كل الدول الأعضاء تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية كأنها دولة واحدة جمركيا [5]

يعتبر درجة أبعد مدى من تحقيق التكامل من منطقة التجارة الحرة حيث إضافة إلى إلغاء الرسوم والقيود لحركة السلع بين الدول ، يتضمن توحيد الرسوم الجمركية التي تعرضها الدول المتكاملة إزاء العالم الخارجي ، إلا أنه يؤدي إلى مشكلة توزيع العوائد الجمركية [6] .

4_ السوق المشتركة : تمثل السوق المشتركة صورة أعلى في التكامل الاقتصادي حيث تشتمل ليس فقط على إلغاء كافة القيود المفروضة على انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفة الجمركية لهذه الدول

---

[1] رحمة سليخ ، **دور الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي خلال الفترة (1995-2011)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال للتجارة الدولية ، جامعة المسيلة 2013/2012 ، ص 35 .

[2] عبد الوهاب رميدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

[3] أدهم إبراهيم جلال الدين ، **التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية** ، ط 1 ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، 2017 ، ص 65

[4] رابح فضيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 2 .

[5] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 169 .

[6] عبد الوهاب رميدي ، مرجع سابق ص 36 .

بالنسبة لوارداتها من بقية دول العالم الخارجي ، بل وتتضمن أيضا إلغاء كافة القيود أمام انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في السوق وصور هذا النوع من التكامل يتمثل في السوق الأوروبية المشتركة (EEC) ، والتي تكونت بمقتضى معاهدة روما عام 1957 م[1] .

5_ الوحدة الاقتصادية : تنطوي الوحدة الاقتصادية على ما تتضمنه السوق المشتركة من إلغاء لكافة القيود على انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد بين الدول الأعضاء ، وتوحيد التعريفة الجمركية والقيود التي تفرضها الدول الأعضاء على وارداتها من بقية العالم الخارجي ، هذا إضافة إلى تحقيق التناسق والانسجام بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والنقدية والمالية للدول أعضاء الوحدة الاقتصادي[2] .

6_ الإتحاد الاقتصادي التام : وهو أرقى مرحلة من مراحل التكامل حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ، وتوحيد السياسات الاقتصادية المالية وغيرها وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام تحل محل شخصية الدولة السابقة ، وهذا يعني بالضرورة إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطتها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد وبحيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية [3] .

الشكل رقم (01 – 01) : مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي

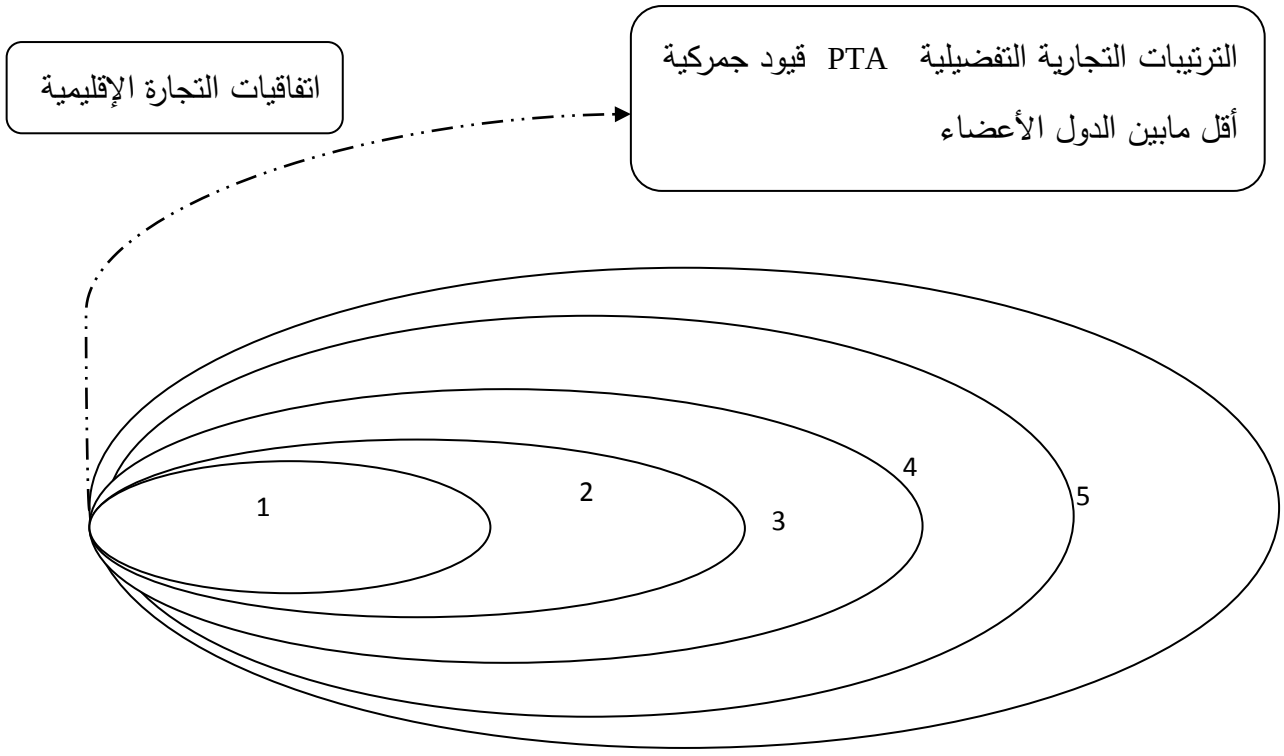

المصدر : معروف جيلالي و لبيق محمد البشير ، **فاعلية التكامل الاقتصادي في إنشاء وتحويل التجارة الخارجية** ، مجلة نور للدراسات الاقتصادية ، العدد 1 ، 2015 م، ص 90 .

[1] محمود عبد الرزاق ، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية** ، ط 1 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2010 م، ص 148 .

[2] مرجع نفسه ، ص ص 148–149 .

[3] فليح خلف حسن ، مرجع سابق ، ص 171 .

المبحث الثاني : العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة الخارجية

تؤثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية حيث تحرر هذه التكتلات التجارة البينية فيما بين أعضائها ، بينما تحد من حرية التجارة بينها وبين العالم عن طريق التعريفة الخارجية المشتركة والحواجز غير الجمركية وبمعنى آخر يمكن القول بأن أساس التجارة داخل التكتل الاقتصادي هو حرية داخل نطاق من الحماية .

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، والنهوض بها أولوية كل الدول ، سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء ، ومن خلال هذا المطلب نبين مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها في تحقيق التنمية .

الفرع الأول : مفهوم التجارة الخارجية:

عدم التفرقة بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية خطأ شاسع يقع فيه الكثيرون ، فاصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة ، وهي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص) ، بينما اصطلاح التجارة الدولية يشير إلى نظرة شمولية لمجمل العلاقات التي تتم بين دول العالم [1] .

يخضع مصطلح التجارة الدولية لتباين كبير حول مضمونه والذي يشمل في معناه معنيين وهما [2] :

-المعنى الضيق لمصطلح التجارة الدولية والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة .

-المعنى الواسع لمصطلح التجارة الدولية والذي يضم كلا من :

أ-الصادرات والواردات المنظورة (السلعية) .

ب-الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات) .

ت-الهجرة الدولية .

ث-الحركات الدولية لرؤوس الأموال .

وبالتالي فإن مصطلح التجارة الدولية أشمل من مصطلح التجارة الخارجية ، والتي تعني كل دخول وخروج للسلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة ، أي تخطيها للحدود الإقليمية للدول .

الفرع الثاني : أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي والدولي ، ويعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها ، والذي ينعكس على مختلف النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة ، ويعتبر الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول ، وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول

---

[1] فيروز سلطاني ، **تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف -دراسة حالة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2018/2017 ، ص 3

[2] نفس المرجع ، ص ص 3-4 .

المستوردة ، ويترتب عنها فوائد تنعكس بدورها على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمعات ولعل أبرزها يتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي [1].

– التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي .

– تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها ، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار .

– تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أم الاستهلاكية أم لا الخدماتية ، ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو استيرادها .

– تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي ، فلا شك أن الصادرات إدا ازدادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات خصوصا إذا كانت تلك الواردات تنمو وبشكل مضطرب .

– كما أن التجارة الخارجية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من متطلبات ، وما يحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات

– تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية ، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا ، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة ، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الدولي .

تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها ، حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا ، ولكن يمكنها من رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا ، وعلى العكس من دلك تزداد أهميتها في الدول صغيرة الحجم ، لذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات التي تحتاجها ، كما تختلف أهمية التجارة لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها اتجاه العالم الخارجي .

برزت التجارة الخارجية كحل لمشكلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هده السلع إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيا ،أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل[2].

---

[1] وليد عابي ، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر** –أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2018 – 2019 م، ص 5 .

[2] بلال بوجمعة وعثمان ملوك ، تطور **حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال (2001– 2016م)** ، مجلة الحوار الفكري ، العدد 11 ، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة أدرار ، 30 ديسمبر 2016 م، ص 152 .

وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها على الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك ما توضحه العلاقة التالية : [1]

$$\text{أهمية التجارة الخارجية في الدولة} = \frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

كلما ارتفعت هذه النسبة فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة والعكس صحيح ، وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية على المستوى العالمي اذ قدر معدل نمو التجارة الخارجية على المستوى الدولي خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين حوالي 6.5 % في المتوسط سنويا ، وبما يفوق بكثير معدل نمو الناتج العالمي الحقيقي ، وبالتالي لم يزد الحجم المطلق للتجارة الخارجية على المستوى العالمي فقط ، ولكن ازدادت أهميتها النسبية أيضا في النشاط الاقتصادي العالمي ، وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى

المطلب الثاني : آثار ومزايا التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تنقسم آثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى آثار ساكنة وأخرى ديناميكية وهي موضحة كما يلي :

الفرع الأول : الآثار الساكنة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية

تتوقف هده الآثار على عاملين هامين هما : أثر خلق التجارة trade creation effect وهو أثر ايجابي أما الأثر الثاني فيسمى أثر تحويل التجارة trade diversion effect وهو اثر سلبي .

1-مفهوم اثر خلق التجارة : يتمثل في نقل استيراد دولة ما لسلعة ما من دولة خارج الاتحاد إلى دولة داخل الاتحاد ، لأن هذه الأخيرة تصبح أكثر كفاءة نظرا لرفع الحواجز الجمركية [2].

والمتمثل في زيادة واردات الدولة الأولى من الدولة الثالثة نتيجة لانخفاض سعرها- الناتج عن إزالة التعريفات – وبالتالي فإن انخفاض سعر الواردات يزيد من قدرة المستهلكين على استهلاك كمية أكبر ، وبالتالي تزيد من رفاهيتهم [3].

كذلك تؤثر التكتلات الاقتصادية على التجارة بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة حدة المنافسة بين الدول المتكتلة هذه المنافسة قد تأخذ شكل المنافسة السعرية أو غير السعرية (البحوث والتطوير) وبالتالي تؤدي المنافسة هنا للإطاحة بالوحدات الإنتاجية التي لا تتوافر بها مستويات الكفاءة المطلوبة ، هذه المنافسة في صالح المستهلك الذي يستطيع الحصول على أجود السلع بأرخص الأسعار، وبالتالي فالأسواق المتكتلة هي أسواق نظيفة ليس بها

---

[1] وليد عابي ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

[2] هشام داود النغجة ، **تقييم الآثار الإستاتيكية والديناميكية لاتفاق الشراكة الأورو-جزائري** ، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة ،العدد الثالث جوان 2018 ، ص 190 .

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)** ، الدار الجامعية ،د . ط ، الإسكندرية ،مصر ، 2006 ، ص 141 .

تشوهات سعرية ولا مجال هنا للاحتكار ، كما تؤدي التكتلات إلى الاستفادة باقتصاديات النطاق أو اقتصاديات الحجم والتي تعمل على خفض التكلفة لتصل إلى أدنى مستوياتها الممكنة [1].

2- مفهوم أثر تحويل التجارة : يعتبر هذا الأثر بمثابة الأثر السلبي الذي ترتبه التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية [2] :

ويقصد بأثر تحويل التجارة استبدال واردات من منتج ذي تكلفة أقل وكفاءة عالية من خارج الإتحاد أو التكامل الاقتصادي بمنتج ذي تكلفة أعلى وكفاءة أقل داخل الإتحاد ، ويؤثر هذا الأثر سلبا على الرفاهية الاقتصادية ، اعتماد هذه الدول الأعضاء في التكتل في تجارتها على بعضها البعض بدلا من الاعتماد على العالم الخارجي ، وهذا يعني تحويل الاعتماد في التجارة من العالم إلى هذه الدول بعضها مع البعض الآخر.

وتتضح طبيعة هذا الأثر إذا ما تأملنا حقيقة هامة وهي أن الدولة (أ) كانت تستورد السلعة (س) من الدولة (ج) قبل تكوين الإتحاد الجمركي وتعتبر الدولة (ج) في هذه الحالة هي المصدر الإنتاجي الأكثر كفاءة أي المصدر الإنتاجي الذي يتولى إنتاج هذه السلعة بنفقة نسبية أقل ، غير أن قيام الإتحاد الجمركي ما يؤدي إليه من إزالة الرسوم الجمركية بين الدولتين (أ) و (ب) مع الاحتفاظ بسياج جمركي موحد في مواجهة الدولة (ج) سوف يغير من قنوات التبادل التجاري .

فالدولة (أ) سوف تقوم الآن باستيراد السلعة (س) من الدولة (ب) ، وهي الدولة المنتجة للسلعة (س) بكفاءة إنتاجية نسبية أقل أي بنفقة نسبية أعلى ، فعلى أر توحيد التعريفة في مواجهة الدولة (ج) ، أصبح في مقدور الدولة (ب) تغذية السوق المحلي للدولة (أ) بكميات من السلعة (س) أرخص نسبيا عليه عما كانت من قبل تكوين الإتحاد الجمركي ، وهو ما يحول طلب المستهلكين في الدولة (أ) على إنتاج الدولة (ب) من السلعة (س) أي إحلال طلب المستهلكين في الدولة (أ) على إنتاج الدولة (ب) الأكثر تكلفة بدلا من إنتاج الدولة (ج) الأقل تكلفة ، وهذه هي صورة التمييز الجغرافي في فرض الرسوم الجمركية والدي يتخذ في حالتنا نوعا مم التفرقة في المعاملة الجمركية بين واردات الدولة (أ) من الدولة (ب)_ وهي الدولة العضو في الإتحاد الجمركي ، وارداتها من الدولة (ج) _ وهي الدولة غير العضو في الإتحاد الجمركي .

الفرع الثاني : الآثار الديناميكية للتكتلات الإقليمية .

أن النتائج المتوقعة على الرفاهية الاقتصادية نتيجة المكاسب الساكنة لا تعني أن التغيرات التي تصحب إنشاء تكتل إقليمي تتم بصورة لحظية ، ولكنها تبحث عن التغيرات في التوازن انطلاقا من الأوضاع السائدة وقت اتخاذ القرارات ذات العلاقة . فالمفهومان التوأمان – خلق التجارة وتحويل التجارة – يركزان فقط على تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى الزيادة التي تحدث مرة واحد في الدخل ، بينما هناك عوامل أخرى مختلفة تنجم عن الاتفاقيات الإقليمية تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية ، ويمكن أن تحقق زيادة متواصلة في معدل زيادة الدخل .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ،ص 142 .

[2] روابح عبد الرحمان وآخرون، **دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية** ، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ، المجلد (03) ، العدد (01) ، 01 / 03 / 2020 ، ص ص 37 -38 .

على سبيل المثال : إغلاق المصانع التي لا تتميز بكفاءة الإنتاج مع استمرار عمل المصانع ذات الكفاءة العالية ، وبالتالي ترشيد الهياكل الصناعية للدول الأعضاء ، وبهذا تعتبر هذه العملية طويلة الأجل تفسح المجال لإعادة هيكلة الاقتصاديات المعينة ، بما يعظم الاستفادة من الفرص التي تخلقها ويتيح معالجة الآثار السلبية التي ربما تكون نجمت عنها (على المستوى القصير) [1] .

يلاحظ عمليا أن إنشاء أي ترتيب إقليمي يتم على نحو تدريجي بما يسمح بتكييف الاقتصاديات الأعضاء للتغيرات الناجمة ، إن جملة هذه العوامل تمثل الآثار الديناميكية للتكتل الإقليمي والتي تعني حدوث تغيرات طويلة المدى بعد استيعاب الآثار الأولية (الآثار الساكنة) ، وبعبارة أخرى فإن الآثار الديناميكية تعنى بما قد يترتب على التوازنات الساكنة من تغييرات في أوضاع الاقتصاديات الوطنية بصفة عامة وفي أوضاع المنتجين بصفة خاصة[2].

وتنشأ هذه الآثار التي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي في أعضاء التجمع التكاملي من خلال زيادة المنافسة ووفرات الحجم وتحسين مناخ الاستثمار (جدب استثمارات إضافية) ، وقد يصحب ذلك انتقال عناصر إنتاجية أخرى كالعمالة بين أعضاء التعامل من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة ، ما يرفع من كفاءة استخدامها .

1 – زيادة المنافسة : الاستفادة الديناميكية الكبرى هي زيادة القدرة التنافسية التي تؤدي إلى مكاسب كبيرة في الكفاءة الاقتصادية ، ويترتب على دلك خروج المنتجين غير الأكفاء ، وتحفيز المشروعات على التطوير والتحسينات باستخدام أعلى مستوى من التكنولوجيا ، لزيادة الكفاءة الاقتصادية التي يترتب عليها زيادة الإنتاجية [3] .

وينتج عن هذا أن تتحسن احتمالات النمو في الدول الأعضاء ، الذي يؤدي إلى الوصول الأعلى مستوى من مستويات النمو الإنتاجية [4] .

2 – وفرات الحجم : تعمل الترتيبات الإقليمية على حل مشكلة ضيق الأسواق ، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر ، فكبر حجم السوق يمكن المنشآت العاملة بأقل من طاقتها على الاستفادة من تحرير التجارة ويتيح لها أن تستفيد من وفرات الحجم ، ويفسر دلك بأن السوق المحلي عادة ما يحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم وكفاءة اقتصادية [5] .

كما ستتحسن جدوى الأنشطة التي تتميز منشآتها بكبر الحجم وتناقص تكاليفها مع مبيعاتها والتي كان يتعذر إنشاءها قبل التكامل بسبب محدودية الأسواق المحلية للدول الأعضاء مع صعوبة التصدير إلى العالم الخارجي لتواضع قدرتها التنافسية العالمية ، وهو ما سيسهم في إعادة تقسيم العمل وزيادة التخصص بين هذه الدول .

---

[1] شحاب نوال ، مرجع سبق ذكره ، ص 176 .

[2] فؤاد أبو ستيت ، مرجع سبق ذكره ، ص 182 .

[3] منال ابراهيم عشري ، **الإقليمية التكتلات المعاصرة في العالم الإسلامي** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية 2020 ، ص 216

[4] مرجع نفسه ، ص 16 .

[5] كامل بكري ، **التكامل الاقتصادي** ، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 1984 ، ص 38 .

كما يؤدي التوسع الاقتصادي المترتب على التكامل الاقتصادي إلى دعم تخفيض كلفة الحصول على مستلزمات إنتاج عالية الجودة ، وتوسيع المعروض من الأيدي العاملة المدربة ، وخفض كفاءة المعاملات بما في ذلك أنشطة الوساطة والمعلومات والائتمان .

كذلك تتحسن جدوى مشروعات النقل والاتصالات بين أعضاء التجمع ، مما يؤدي إلى النهوض بهذه الأنشطة التي تساهم في خفض التكاليف وزيادة رفاهية المستهلكين وتوسيع الإنتاج المحلي الموجه للاستهلاك الداخلي أو التصدير البيني [1] .

3 – جدب الاستثمار: تؤدي التغيرات الهيكلية في اقتصاديات الدول الأعضاء نتيجة التكامل واتساع السوق الإقليمية ، وتحقيق وفرات الحجم إلى جانب جدب الاستثمار سواء الوطني أو البيني أو من خارج الإقليم . فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري ، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف هذه الأموال وبخاصة في مجالات المنتجات المتطورة الكبيرة الحجم التي تتميز بوفورات داخلية ، ويكون أمام الشركات الأجنبية التي ترغب في توريد منتجاتها إلى بلد يعينه الخيار بين أن تخدم السوق عن طريق التصدير أو عن طريق إقامة مصنع محلي[2] .

4 – تكاليف التكيف (أثر الاستقطاب) [3] :

ويقصد بها ما تتعرض له الدولة أو المناطق في التجمع التكاملي من التراجع في النشاط الاقتصادي وبخاصة الأنشطة الأقل كفاءة بسبب قدرة دول أو مناطق أخرى للاستحواذ على جانب كبير من نتائج خلق التجارة أو تمكنها من اجتذاب المزيد من عناصر الإنتاج بما فيها العمل ورأس المال والمعرفة ، فعندما تنتقل البلدان في تكتل إقليمي من توازن لآخر فإنها تتكبد تكاليف انتقالية هذه التكاليف قد تكون كبيرة في الأجل القصير .

حيث تحدث خسائر انتقالية في مستوى الرفاه العام في شكل بطالة مؤقتة وطاقة عاطلة خلال فترة نخرج فيها الشركات بسبب ما تواجه من منافسة موردين إقليميين آخرين ، في سوق العمل مع الاتجاه إلى إعادة توزيع الموارد ببطء نحو استخدامات أفضل .

وكلما زادت درجة مرونة العمالة ورأس المال داخل البلد الواحد أو بين البلدان الأعضاء في ترتيب إقليمي كلما انخفضت خسائر الفترة الانتقالية .

5 – المزايا المتصلة : نعني بالمزايا المتصلة تلك المكاسب التي تنشأ عند مستوى معين من التجميع لمجموعة من الوحدات المتجانسة (دول ، أنشطة ، فرع ، شركات ، ...) ، أي إدماجها في كيان واحد بحيث تنتقل من اعتبار التفاوت أو الاختلاف – في الظروف الطبيعية للإنتاج – القائم بين هذه الوحدات (منظور المزايا المقارنة) إلى اعتبار وحدة وتجانس الكيان الذي تنتمي إليه ، وبالتالي إلى اعتبار التكامل الداخلي فيما بينها (منظور المزايا

---

[1] شحاب نوال ، مرجع سبق ذكره ، ص 178 .

[2] كامل بكري ، مرجع سبق ذكره ، ص 49 .

[3] شحاب نوال ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 178 ، 179 .

المتصلة) . وتتعلق هذه المزايا بمكاسب غير مباشرة ، أو بتعبير آخر بوفرات تستفيد منها المجموعة مقارنة بوضع التجزئة السابق ، وهي وفرات يمكن أن تتجسد إما في تحسين متوسطة التكلفة (باعتبار ظروف الإنتاج في المجموعة ككل) أو في اقتصاد للموارد ن أو في عقلنة بعض أوجه الإنفاق بوجه عام [1] .

الفرع الثالث : آثار التكتلات الإقليمية على حدود التبادل .

يمكن حصر آثار التكتل الإقليمي على حدود التبادل فيما يلي [2] :

إن الاعتماد على الرفاهية المطلقة باعتبارها المقياس الوحيد لتقييم الآثار المحتملة لاتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية يكون في بعض الأحيان مؤشرا مضللا ، إذا أخدنا بعين الاعتبار توزع المكاسب بين الدول الأعضاء في الاتفاقية وبين الدول غير الأعضاء .

بعبارة أخرى يمكن أن تشهد الدول الموقعة على اتفاقية تجارة إقليمية ازدهارا اقتصاديا ينعكس على زيادة رفاهية الدول ولكن ذلك على حسب الدول غير الأعضاء ، أي على حساب الدول خارج الاتفاقية وبشكل خاص تلك التي كان لها علاقة تجارية سابقة مع دولة أو عدة دول ضمن الاتفاقية .

قضية أخرى هامة هي أن بعض الاتفاقيات الإقليمية تؤدي فعلا لخلق فرص تجارية جديدة لقطاعات معينة من الاقتصاد ولكنها تسبب تحويل التجارة في قطاعات اقتصادية أخرى .

خير مثال على ذلك هو الاتحاد الأوروبي الذي قام فعلا بخلق فرص تجارية جديدة في كثير من القطاعات ولكنه أخفق في قطاع الزراعة وكان أثره يميل إلى تحويل التجارة مسببا تراجع في رفاهية الدول غير الأعضاء فيه وبالخصوص دول جنوب البحر الأبيض المتوسط .

ما تم ذكره آنفا يمكن أن يتضح بشكل أفضل عند تحليل آثار التكامل الإقليمي على حدود التبادل التجاري قبل أو بعد تشكيل الاتفاقية .

ويعرف حد التبادل بين سلعتين على أنه الكمية التي يجد إمداد السوق بها من كل سلعة للحصول على وحدة واحدة من السلعة الأخرى ، وهو يمثل الأسعار النسبية للصادرات على الواردات .

وبشكل عام نقول أن هناك أثر(على حدود التبادل على الأسعار النسبية للصادرات والواردات) إذا كانت الاتفاقية كبيرة أو ضخمة لدرجة أنها تشكل قوة كبيرة في الأسواق العالمية مؤثرة على أسعار الصادرات والواردات ، أو إذا ازدادت تكاليف الإنتاج مع توسع الإنتاج ، إذ من المتوقع أن تقوم الاتفاقية بتحسين الأسعار النسبية للصادرات والواردات بالنسبة للدول الأعضاء في الاتفاقية وتخفيضها بالنسبة لبقية دول العالم .

ومن أجل توضيح أكثر ، لنفترض أن سوريا ولبنان قد وقعا اتفاقية إقليمية فيما بينهما وأن الأردن بقيت كدولة ثالثة خارج الاتفاقية ولنفرض أيضا أن الأردن كانت تصدر الخضار إلى سوريا وتستورد بعد ان بدأت سوريا بتلبية حاجاتها من الخضر من لبنان ، بينما أسعار الزيتون منها ، انطلاقا من هذا الوضع المبدئي يمكننا أن نتصور السيناريو التالي :

[1] شحاب نوال ، مرجع سبق ذكره، ص 179 .
[2] مرجع نفسه ، ص ص 182 – 183 .

أسعار الخضار المستوردة من الأردن سوى تنخفض كنتيجة لانخفاض الطلب عليها في الأسواق السورية بعد أن بدأت سوريا بتلبية حاجاتها من الخضر من لبنان ، بينما أسعار الزيتون المصدر إلى الأردن من سوريا سوف يرتفع نتيجة انخفاض الكمية المتوفرة للتصدير إلى الأسواق الأردنية لأن سوريا أصبحت تصدر زيتونها إلى لبنان .

هذا السيناريو المحتمل يشار به بالأثر على الأسعار النسبية للصادرات ، وفي هذا المثال سوف تنخفض الأسعار النسبية للصادرات والواردات بالنسبة للأردن وبالتالي فإن الاتفاقية بين سوريا ولبنان سوف تحول التجارة عن الأردن الذي سيكون هو الخاسر الوحيد نتيجة هذه الاتفاقية .

الشكل رقم (01–02) : الآثار الناتجة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية .

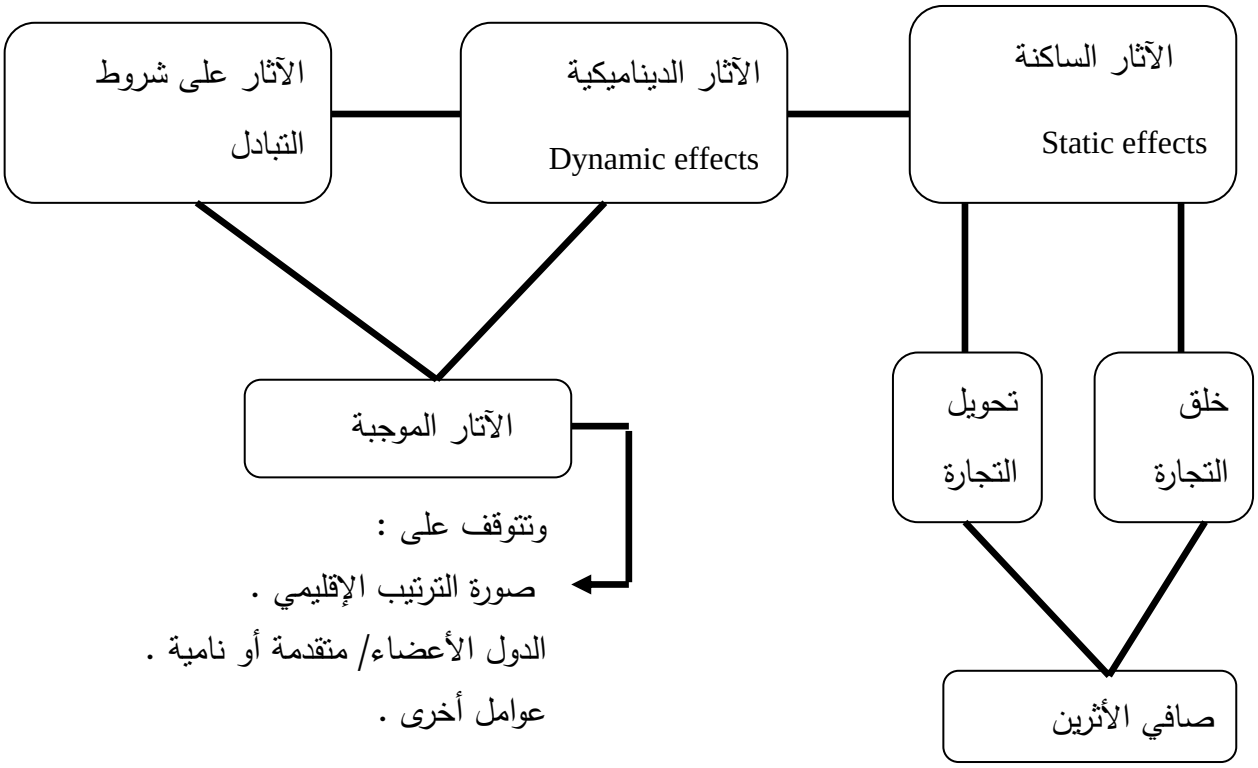

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد ،**اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)** ،الدار الجامعية ،د . ط ،الاسكندرية ، مصر ، 2006 م، ص 32 .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة المضافة

– **الدراسة الاولى** :مقروس كمال تحدث على : دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الدولي ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2013 / 2014 ، حيث تكمن الإشكالية التي سعى لمعالجتها في هده الدراسة في السؤال الرئيسي التالي : " كيف يمكن أن تساهم المشروعات المشتركة في تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي ؟ وهل يمكن محاكاة التجربة الأوروبية في تحقيق هدا التكامل ؟ إد تتمثل الفرضيات التي عمل على اختبار صحتها فيما يلي :

*يشكل التكامل الاقتصادي المغاربي مجالا لتحقيق التنمية الاقتصادية ومسلكا لمواكبة تطور التكتلات الاقتصادية لأخرى .

*تعتبر المشروعات المشتركة من أنجع الأدوات المستعملة على مستوى التكتلات الإقليمية من أجل ترقية الاستثمارات وتفعيل التجارة البينية فيما بين الدول العضوة بصفة عامة وداخل المنطقة المغاربية بصفة خاصة .

*يمكن تحقيق تكامل اقتصادي في ظل اختلاف الثروات وتفاوت الأهمية النسبية للموارد المتاحة بالنسبة لكل دولة.

وكانت أهم أهداف هذه الدراسة :

*تناول أسس التكامل الاقتصادي الإقليمي وإمكانية تجسيده في منطقة المغرب العربي والعوامل والأدوات المساهمة في تفعيله .

*إبراز أهمية التكامل الاقتصادي للتقليل من الآثار السلبية للعولمة ، وضرورة الاندماج بشكل ايجابي في الاقتصاد العالمي .

*إضافة إلى : تشجيع واقع المشروعات المشتركة المغاربية الحالية .

كما ثم في هذه الدراسة الاعتماد على أكثر من منهج ، استخدام المنهج التاريخي الذي يعتمد للوصول إلى المعرفة بالرجوع إلى الماضي من خلال عرض لمسيرة التكامل الأوروبية والتجربة المغاربية أما المنهج الوصفي والتحليلي فقد استخدم في تجميع البيانات والمعلومات حول التجربتين الأوروبية والمغاربية والظروف التي أحاطت بهما وكذلك الوصف والتحليل لاقتصاديات الدول المغاربية ويبل تكاملها انطلاقا من المشروعات المشتركة .

ولانجاز الدراسة ثم تقسيم البحث إلى أربعة فصول حيث :

الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للتكامل الاقتصادي ، وقد قسم إلى ثلاث مباحث .

الفصل الثاني جاء تحت عنوان المشروعات المشتركة والتكامل الاقتصادي واندرج تحته أربعة مباحث .

أما الفصل الرابع فقد تناول مقارنة للتكامل الاقتصادي بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية حيث قسم إلى ثلاث مباحث .

والفصل الرابع والأخير فقد تحدث عن إمكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة وقد تناول مبحثين .

وقد توصلت الدراسة إلى :

- التكامل الاقتصادي يعتبر مجالا استراتيجيا يمكن من خلاله تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنخرطة فيه .
- تزخر منطقة المغرب العربي بثروات كبيرة ومقومات ينذر أن تجتمع في تكتل آخر .
- يعتبر مدخل المشروعات المشتركة أكثر ملائمة لبلدان المغرب العربي ، وذلك لكونه لا تمس إبتداءا من النشاط الاقتصادي لذلك فإنها أقل عرضة للخلافات بشأنها .

✓ لقد ثم في هذه الدراسة معالجة المشروعات المشتركة وكيفية مساهمتها في تجسيد التكامل الاقتصادي وذلك بدراسة مقارنة للتجربة الأوروبية والمغاربية ، حيث قمنا في دراستنا هذه بدراسة التكامل الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية وأثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة والاستثمار .

- **الدراسة الثانية** :آسيا الوافي ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة ، 2007/2006 م، إذ أنها أثيرت في دراستها إشكالية أساسية حول تصور مستقبل العلاقة بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، وما مدى التفاعل أو التعارض بينهما في مجال الانطلاق نحو مزيد من التحرير التجاري الاقتصادي على المستوى العالمي ؟ وفي ضوء هذا التساؤل انطلقت الدراسة من عدة فرضيات أساسية أهمها :

- أن التكتل يساعد على الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتجمعة .
- لا تأخذ العولمة موقفا سلبيا من التكتلات بل موقف احتواء تخدمه نصوص اتفاقيات أوروجواي وأحكام منظمة التجارة العالمية .
- إن المنهج الإقليمي ما هو إلا مرحلة انتقالية ، تستعد فيها دول العالم لإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف.

*حيث تتلخص أهداف الدراسة في تسليط الضوء على أهم التكتلات الإقليمية في العالم ، وعلى طبيعة العلاقة بينهما وبين منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية ، والوقوف على مختلف أبعادها ، وما قد تسفر عنه هذه العلاقة من مكاسب أو تحديات ينبغي التحسب لها والإعداد الجيد للتعامل معها ، ومدى إمكانية الدول النامية لمسايرة هذا الزخم من التطورات الهائلة في ظل العولمة والانتشار السريع لظاهرة التكتل .

- حيث اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي من أجل الوقوف على التطور التاريخي لإنشاء بعض التكتلات ، بالإضافة إلى المنهج الوصفي والإحصائي لتدعيم المعلومات ، وتقع الدراسة في ثلاث فصول حيث يتناول الفصل الأول مرتكزات التكامل الإقليمي من نظريات مفسرة للتكامل ، ومفاهيم عامة وأسباب وأشكال للتكامل ، بالإضافة إلى تخصيص مبحث لاستعراض أهم التكتلات الاقتصادية في العالم ، تم الفصل الثاني الذي تناول أبعاد التنظيم التجاري الدولي ، تم يأتي الفصل

الثالث وهو جوهر الدراسة حيث درس العلاقة التفاعلية بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وبين الإطار المتعدد الأطراف ، متمثلا في منظمة التجارة العالمية ، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها :

- إن الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها ، بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي وتحسين قدرتها على المنافسة من خلال تكوين هيكل إنتاجي أكثر كفاءة باستغلال وفرات الحجم الكبير .
- إن التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة ، والتي تسعى إلى تحرير التجارة العالمية .

✓ ركزت هذه الدراسة على مستقبل العلاقة بين التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة ، إلا أننا قمنا بالتركيز على التكتلات الاقتصادية الاقليمية و أثرها على التجارة الخارجية بدراسة حالة مجلس التعاون الخليجي .

- **الدراسة الثالثة** :عبد الوهاب رميدي ،التكتلات الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –فرع التخطيط –غير منشورة ، الجزائر ، 2007/2006 ، والذي طرح فيها التساؤل الرئيسي التالي : **هل التكامل ضروري بالنسبة للدول النامية لتنمية اقتصادياتها ، ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين ؟** حيث اعتمد على مجموعة من الفرضيات تمثلت أهمها في :

- التكامل الاقتصادي بين الدول أصبح ضروري للتقليل من الآثار السلبية للعولمة والاندماج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي .
- إتباع الدول النامية مناهج التكامل الاقتصادي المطبق في الدول الغربية يؤدي إلى تنمية اقتصادياتها .
- نقص أهمية التكامل الاقتصادي في الدول النامية من أهم الأسباب في عدم نجاحها .

كما تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بالتحولات الراهنة والتعرف على خصائص الدول النامية ، وكيف لهذه الأخير أن تواجه مختلف التحديات الراهنة مع تحديد مشاكل ومعوقات تجارب التكامل الاقتصادي التي أقامتها وكيفية تخطيها مع تفعيل تلك التجارب بإعطاء ملامح إستراتيجية تكاملية إنمائية لهذه الدول ؟ إذ أنه استعمل المنهج الوصفي والمنهج التحليلي عند الحديث عن ظاهرة التكتلات الاقتصادية وأسباب ظهورها والعوامل التي تتم فيها ؟ وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها وتنظيمها ، كما استعمل أسلوب العرض التاريخي من الوقائع البارزة والمتعلقة بموضوع البحث ، حيث خصص خمس فصول وفصل تمهيدي لدراسة هذا الموضوع ، فقد تطرق في الفصل التمهيدي إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي في ثلاث مباحث : أما الفصل الأول فتناول مختلف تجارب التكتلات الاقتصادية الإقليمية الرائدة في العالم في أربعة مباحث ، وفي الفصل الثاني حاول معرفة العلاقة التي تربط التكتلات الاقتصادية بأهم التحولات الراهنة وذلك من خلال ثلاث مباحث ، أما الفصل الثالث جاء بعنوان الواقع الاقتصادي والتنموي للدول النامية في ظل التكتلات الاقتصادية وذلك في ثلاث

مباحث ،أما الفصل الرابع فقد تطرق لأهم تجارب التكامل الاقتصادي الفاعلة في الدول النامية مع ضرورة تفعيلها وذلك في مبحثين .

ومن أهم النتائج المتوصل إليها :

- التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا يختلف كثيرا عن ذلك الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يختلف التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول المتقدمة ، ومجموعة الدول ومجموعة الدول النامية في متطلباته وآلياته وذلك لاختلاف الظروف السائدة في كل مجموعة .
- زاد الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية ولكن بالصيغة الجديدة بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي أعطتها دفعة قوية باعتبار هذه التكتلات وسيلة للوصول إلى تحرير التجارة العالمية .

✓ تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كونها ركزت على ضرورة التكامل الاقتصادي للدول النامية ، أما في دراستنا فقد ركزنا على مدى تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

خلاصة الفصل الأول :

يعتبر التكامل الاقتصادي عملية تدرجية ومستمرة ومتواصلة حيث تنتقل من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والتكامل فيما بين الدول ، عبر مراحل ودرجات تنطلق من أبسطها تم تتطور حتى تصل إلى درجات أعلى للتكامل الاقتصادي ، وتحقيق الاندماج الاقتصادي التام وهو أقصى مراحل التكامل .

حيث أن الوصول على درجة التكامل التام لابد لدول التكامل المرور بعدة مراحل انطلاق من منطقة التجارة الحرة إلى الإتحاد الجمركي وصولا إلى السوق المشتركة ، وبذلك تكون هذه الدول متهيئة للإتحاد الاقتصادي .

ولا يقوم التكامل الاقتصادي بين الدول إلا بتوافر شروط ومقومات ودوافع تفرز كيانه ، وكذلك يرمى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعود بالنفع على الدول المتكاملة ، ولكون التكامل عملية اقتصادية فهي تتأثر بشروط ومقومات من عدة جوانب ، بحيث ينتج عن هذا الأخير آثار مختلفة .

ولتحقيق التكامل الاقتصادي لا يعني بالضرورة إتباع المراحل السابقة بالتعاقب ، إذ يمكن لأي مجموعة معينة من الدول أن تختار المستوى المناسب الذي يتناسب مع ظروفها وإمكانيتها ومعطياتها الاقتصادية والاجتماعية وتختار الأسلوب الأمثل لتحقيق التكامل الاقتصادي .

كما يساهم التكامل الاقتصادي الإقليمي في تفعيل حركة التجارة الخارجية ، حيث أنه يمكن أن يأثر عليها بشكل ايجابي.

الفصل الثاني :

دور التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد الفصل الثاني :

أصبحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتيجيا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية ، في ظل مناخ العولمة وما نتج عنها من بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة والهامشية وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية .

وقد أدركت دول مجلس التعاون الخليج العربية ضرورة تحقيق هذا الهدف ، فتم إنشاء مجلس التعاون الذي حدد جملة من الأهداف المعلنة ركزت في مجالها على الجوانب الاقتصادية والفنية ، ومما ساهم في دعم هذه التجربة التعاونية مجموعة من السمات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية المشتركة ، فهي تتشابه تشابها كاملا في هياكلها الإنتاجية ومراحل تطورها الاقتصادي ونظمها الاجتماعية والسياسية ، فالنفط يشكل مصدرا رئيسيا لدخولها القومية ويشكل أيضا النسبة العظمى من صادراتها وتحصل منه الدولة على معظم إيراداتها .

وشملت أوجه التعاون بين هذه الدول مجالات عديدة سنحاول التطرق إليها في هذا الفصل من خلال استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بمجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال مبحثين :

المبحث الأول : مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني : أهمية قيام مجلس التعاون الخليجي على نمو التجارة والاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي .

المبحث الأول : مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي .

إن ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الوجود ، يعني استجابة للواقع وإيمانا من الدول الأعضاء بوجود علاقات خاصة وسمات مشتركة تربط بينها ، ولأجل أن يكون هذا المجلس وسيلة فعالة لتحقيق اكبر قدر من التنسيق والتكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ، والدافع والأهداف التي كانت وراء نشأته وكذلك المراحل التي مر بها التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وأجهزته .

المطلب الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي ودوافع إنشاءه

الفرع الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي

بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر والذي عقد في عمان بالأردن في نوفمبر 1980 م ، حيث طرح أمير دولة الكويت تصورا لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات رحبت به دول المنطقة بشكل عام ، وفي فيفري 1981 م عقد في الرياض مؤتمرا ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست وهي دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت حيث تم مناقشة خطة العمل المقدمة من طرف دولة الكويت ، وفي مارس 1981 م عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست اجتماعا في مسقط سلطنة عمان تم فيه الموافقة لى الهيكل التنظيمي للمجلس ، ، كما تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس ، وفي القمة الخليجية التي عقدت في الفترة 25 – 26 ماي 1981 م بأبوظبي تم إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي والذي يحتوي على 22 مادة تغطي كافة الاختصاصات ومهام المجلس والأجهزة التابعة له ، بالإضافة إلى الامتيازات والحصانات ونظام التصويت ، وغيرها من الوسائل المتعلقة بالتنسيق والتكامل في جميع الميادين ، كما ثم في هذه القمة التصديق على اختيار أول أمين للمجلس ، وللموافقة على تشكيل هيئة لتسوية المنازعات ، والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري ، وتشكيل لجان مشتركة لتعزيز التعاون بين دول المجلس وفي نفس العام تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، والتي أصبحت سارية المفعول بحلول شهر مارس 1981 م ، وبعد عقدين من العمل الخليجي المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر 2001 م، والتي أقرت البدء بالاتحاد الجمركي اعتبارا من جانفي 2003 م، وتخطي مرحلة منطقة التجارة الحرة فيما بين دول المجلس [1] .

ومن جانب اخر فقد رحبت أغلب الدول العربية والأجنبية بقيام المجلس ، وذلك بالإضافة إلى الارتياح الذي لقيته هذه المبادرة من داخل دول المجلس نفسها ، وهكذا فان قيام المجلس قد لقي تأييدا واسعا و تفاءلا كبيرا من قبل الدول العربية ، فقد أعلن على سبيل المثال نائب رئيس الوزراء العراقي في حديث لصحيفة الجزيرة السعودية بتاريخ 22 مارس 1981 م، عن تأييد بلاده لإنشاء المجلس ومن المغرب بعث الملك الحسن الثاني رسالة تهنئة إلى زعماء دول الخليج العربية ، كما رحبت موريتانيا بقيام المجلس وأصدرت الحكومة بيانا أوضحت فيه بأن هذه

[1] عبد الرحمان روابح ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 191 – 192 .

الخطة تخدم أهداف الجامعة العربية ، وفي الجمهورية العربية اليمنية رحب وزير الخارجية بقيام المجلس وقال إن من شأنه أن يحقق نجاحا في خدمة القضايا العربية المصيرية ، وأكد وزير الدولة في اليمن الديمقراطية للوطن الكويتية يوم 17 مارس 1981م تأييد بلاده لقيام المجلس ، وقد أشاد الأمين العام لجامعة الدول العربية بإقامة المجلس وأوضح أن مجلس التعاون يتفق مع ما تنص عليه المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية من ان الدول الراغبة في تعاون أوثق وروابط أقوى أن تعقد بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض ، كما أنه وصف هذه الخطوة بأنها ايجابية نحو تحقيق الأهداف التي تعمل من أجلها الجامعة [1] .

الفرع الثاني : دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي

هناك العديد من الدوافع والأهداف التي كانت وراء إنشاء مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في :

أولا : الدوافع الأمنية : إن مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الأساسية التي قام عليها هذا الاتحاد ، فمع تزايد الأخطار والتهديدات التي شهدتها المنطقة ، ووجود بعض الأطراف المعارضة للتدخل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا ، دعت المملكة العربية السعودية إلى قيام مجلس استجابة إلى :

أ _ االثورة الإسلامية وتطور الأوضاع الداخلية الإيرانية : شهدت الأوضاع الداخلية في إيران في منتصف عام 1978 م تطورا كبيرا بسقوط حكم الشاه و إعلان قيام الجمهورية الإسلامية في فبراير 1979 م ، وقد أدت هذه الثورة إلى تعقد الوضع الجو ستراتيجي المجال لدول الخليج العربي وضعت تحولا نوعيا بالغ التأثير في دول المجلس مثل لها دافعا لتأسيس المجلس بعد انهيار حكم الشاه ، لكن هذا التحول الديناميكي استبدل بها جس الخوف من نظام الشاه إلى الخوف من الزحف الشيعي إلى دول الخليج العربي ، وطالت تهديداته مباشرة الكويت ، البحرين ، والمملكة العربية السعودية [2] .

ب _ الحرب العراقية الإيرانية : اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980 م واستمرت حتى عام 1988 م وقد جاء اندلاع تلك الحرب قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي بنحو ثمانية أشهر مما أدى إلى التسريع في إنشاء المجلس ...فقد وجدت نفسها أمام خيارات صعبة بين القوتين الرئيسيتين في المنطقة وهما العراق وإيران ، وفي ظل إدراك دول المجلس لما يمكن أن تؤدي إليه الحرب بين البلدين من بروز مخاطر كبيرة علاوة على أضرارها وليس فقط على طرفيها وإنما أيضا على كافة دول المنطقة [3] .

---

[1] عبد الرحمان روابح ، مرجع سبق ذكره ، ص 192 .

[2] جمال عبد الله وآخرون ، **مسيرة التعاون الخليجي التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الدوحة ، قطر ، 2015 م، ص 26 .

[3] يوسف مروش ، **تحرير التجارة البينية ، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية** – دراسة مقارنة بين الدول إتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي – رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2017 \ 2018 م، ص 162 .

ج ـ تصعيد الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ونظرتها لدول الخليج ، حيث تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بدول الخليج وتعتبره ممثل مصالحها الحيوية ، فقامت بإنشاء قوة التدخل السريع من أجل التدخل وحماية مصالحها في المنطقة عام 1980 م [1] .

ـ بينما كان الاتحاد السوفياتي يسعى للوصول إلى مياه الخليج وفي السياق يأتي مشروعه الذي بدأ في عام 1979 م بغزو أفغانستان ، كان ذلك فرض على دول المنطقة أن تقف صفا واحدا لمواجهة هذه التحديات [2] .

ثانيا : الدوافع الاقتصادية : يمكن تلخيصها في النقاط التالية [3] :

- تقوية العلاقات بين شعوب المنطقة والعمل على زيادة التنسيق والترابط والتكامل بين الدول الأعضاء لتحقيق الوحدة .
- وضع الأنظمة المتماثلة للشؤون الاقتصادية ، والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات ، والشؤون التعليمية والثقافية ، والشؤون الاجتماعية والصحية ، والشؤون الإعلامية ، والسياحية والتشريعية والإدارية .
- دفع ودعم عجلة التقدم العلمي والتقني في مختلف المجالات وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة وإنشاء مراكز البحوث العلمية وتحفيز مشاركة القطاع الخاص .
- تحقيق الأمن القطري والإقليمي لدول المنطقة ، فعناصر صغر الحجم وتوفر أكبر مخزون نفطي فيها والسيولة النقدية العالية ، تجعلها محط نزاع مصالح متضاربة مما يهدد استقرار المنطقة .
- اعتمادها الكبير على التجارة الخارجية والاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل مما يجعل اقتصادياتها مرتبطة وتابعة للاقتصاديات المتقدمة فتصبح عرضة ومتأثرة بالتقلبات والضغوط الاقتصادية الخارجية، فالتكامل الاقتصادي فيما بينها يتيح لها تقليص التبعية الاقتصادية وتحقيق الاعتماد على الذات لتلبية الحاجات الأولية ، ويخلق لها وضعا تفاوضيا أقوى وأفضل لمواجهة هذه الضغوط الاقتصادية .
- يتيح التكامل الاقتصادي لدول الخليج تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل أسرع وبأقل تكلفة ممكنة ، فعلى سبيل المثال يمكن عن طريق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وضع خطط للتنمية الاقتصادية تمكنها من استغلال السيولة النقدية بصورة صحيحة وتجنب تآكلها وهدرها عن طريق تحقيق التنويع في مصادر الدخل ، وإتباع سياسات تعليمية وتدريبية و تأهيلية للعنصر البشري بشكل موحد ، وبتكاليف أقل مما يحقق لها منافع لا يمكن لها تحقيقها بصورة منفردة .
- تقليص الآثار الضارة للتكتلات الاقتصادية في العالم عنت طريق مواجهتها جماعيا .

---

[1] مزيان حمزة ، **التجارة العربية الإقليمية – دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي** – رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2009 \ 2010 م، ص 110 .

[2] نفس المرجع ، ص 110 .

[3] رويدة بنت عبد الرحمان عبد اللطيف البراهيم ، **تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي** ، رسالة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود ، 1998 ، ص ص 64 – 65 .

- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي مما يحقق زيادة في الإنتاج الغذائي العربي [1] .

الفرع الثالث : خصائص ومكونات مجلس التعاون الخليجي

تقع دول مجلس التعاون لدول مجلس الخليج العربي في شبه الجزيرة العربية جنوب غرب آسيا بين خطي عرض 15 إلى 35 شمال خط الاستواء وبين خطي طول 35 إلى 60 شرق جنوب الجمهورية العربية اليمنية والبحر العربي ومن الشرق الخليج العربي ومن الغرب البحر الأحمر وتعتبر منطقة الخليج العربي أحد أهم المناطق الحيوية في العالم حيث تربط بين قارات العالم الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا فضلا على أنة المنطقة تشرف على أهم ثلاث أدرع مائية هي البحر الأحمر والبحر المتوسط والخليج العربي وبالتالي تتحكم منطقة الخليج في طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية وحركة التجارة والنقل ، والترانزيت وتقدر المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي ب 2,673 مليون كلم2 ، وباستثناء المملكة العربية السعودية فان كل دول المجلس تبدو صغيرة حيث تشكل نحو 83 % من المساحة الكلية لدول المجلس بينما تمثل البحرين نحو 0,02% وقطر 0,4% بينما تمثل سلطنة عمان نحو 8,6% وتمثل الإمارات 3,4% من المساحة الكلية لدول المجلس [2] .

والجدول الآتي يعرف لنا عن هذه الدول وخصائصها ومميزاتها باختصار :

جدول رقم (02 - 01) خصائص ومكونات مجلس التعاون الخليجي

الدولة	العاصمة	العملة	المساحة (كلم2)	طول الساحل(كم)	المصادر الطبيعية
السعودية	الرياض	ريال السعودي (SAR)	2149690	2,640	البترول والغاز الطبيعي والحديد الخام والذهب والنحاس
عمان	مسقط	ريال العماني (OMR)	309500	2,092	النفط والنحاس الأسنستوس وبعض الرخام والحجر الجبري والكروم والجبس والغاز الطبيعي
قطر	الدوحة	ريال القطري (QAR)	11586	563	البترول والغاز الطبيعي والأسماك
الامارات العربية	أبوظبي	درهم إماراتي (AEO)	83600	1,318	البترول والغاز الطبيعي
البحرين	المنانة	الدينار البحريني (KWD)	760	161	النفط ، الغاز الطبيعي والأسماك و اللؤلؤ
الكويت	مدينة الكويت	الدينار الكويتي (kwd)	17818	499	النفط والأسماك والروبيان والغاز الطبيعي

المصدر: اعتمادا على معلومات مصدر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

[1] مزيان حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 111 .

[2] بلقاسم طراد ، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي – دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي** – مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012/ 2013 م، ص 83.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي

يمكن التعرض للهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كما ورد في النظام الاساسي للمجلس وذلك على النحو التالي :

1 _ المجلس الأعلى:

هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ، ويجتمع في دورة عادية كل سنة ، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو ، وتأيد عضو آخر ويعقد المجلس دوراته في بلدان الدول الأعضاء ، ويحدد الأمين العام للمجلس تاريخ بدء الدورات كما تقترح موعد انتهائها ، وفي قمة أبوظبي لعام 1998 م ، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة ،. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد ، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت ،وفي المسائل الإجرامية بالأغلبية ويتبع المجلس الأعلى كل من [1] :

أ – الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى : تتكون الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى من ثلاثين عضوا على أساس خمس أعضاء من كل دولة عضو يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات ،وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى .

ب – هيئة تسوية (فض)المنازعات : يتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف .

2_ المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء ومن ينوب عنهم من الوزراء ، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى ، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر ، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء ، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري ، من بين أمور أخرى ، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء ، والعمل عل تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات ،وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته ، كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله ،وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى النظام الأساسي[2].

---

[1] محمد صادق إسماعيل ، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان** ، الطبعة 1 ، دار العلوم ، د . ب ، 2010 م ، ص 47 .

[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، **الهيكل التنظيمي** ، متاح على الموقع الالكتروني : www.gcc–sg–org تاريخ الاطلاع 6 / 3 / 2022 ، الساعة 30 : 21 .

3_الأمانة العامة :

وتختص الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والتخطيط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك ، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس الأعلى والوزاري ،. ومتابعة تنفيذ القرارات وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال ومشروعات القرارات للمجلس الوزاري ويتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من ما يلي [1] :

أ_ أمين عام : يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ب_ ثلاثة أمناء مساعدين : للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل ، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ج_ مديرين عامين قطاعات : الأمانة وبقية الموظفين ، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام .

الشكل رقم (02 – 03) الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي .

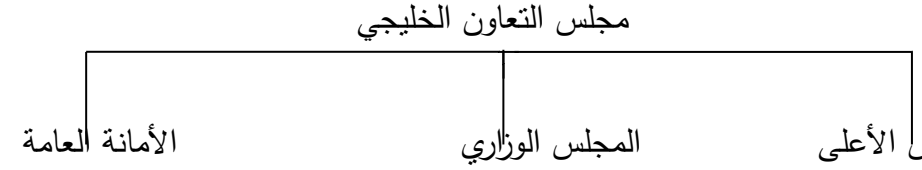

المصدر : من إعداد الطالبتان اعتمادا على ما سبق

المطلب الثالث : إنجازات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

يشكل التكامل الاقتصادي الخليجي عاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز مسيرة النمو الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقد قطعت دول المجلس شوطا كبيرا من خلال تحرير حركة الإنتاج ، وإزالة كافة العوائق التجارية ، وتنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيدها وصولا إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي الذي يعزز قدرة اقتصاد المنطقة على مواجهة التحديات العالمية ، وذلك بدءا من التكامل المالي وإقامة منطقة التجارة الحرة وتطبيق الاتحاد الجمركي الخليجي ، وصولا إلى السوق الخليجية المشتركة ، فيما يبقى العمل جار لاستكمال متطلبات الاتحاد النقدي .

الفرع الأول : منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي

أولا : منطقة التجارة الحرة [2].

[1] عبير وفيق شفيق ، **دراسة في نشأة مجلس التعاون الخليجي ومواقفه من القضايا الإقليمية (الحرب العراقية الإيرانية – احتلال العراق للكويت)** ، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث ، قسم التاريخ ، كلية التربية بن رشد ، جامعة بغداد، 2020 م ، ص ص 12 – 14 .

[2] المسيرة والإنجاز، شؤون المعلومات الطبعة 09 ، الرياض ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2015 م ،ص ص 99 – 100 .

يعتبر تحفيز التبادل أحد أهم مبررات أي مجتمع اقتصادي سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو إتحاد اقتصادي .وتعتبر زيادة التبادل التجاري هدفا رئيسيا لإقامة أي اتحاد جمركي حيث أنه ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن الإتحاد الجمركي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين أعضائه عن طريق إزالة معوقات التجارة أو التقليل منها،وبدورها فإن زيادة التبادل التجاري هي آلية التأثير الرئيسية التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف الأخرى من إقامة الإتحاد الجمركي ، مثل زيادة التخصص ، وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة رقعة السوق وكفاءتها .وتظهر عدد من الدراسات أن الإتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي يؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري فيه ، فعلى سبيل المثال ارتفع التبادل التجاري بين دول الإتحاد الجمركي الأوربي خلال السنوات الأتنى عشر الأولى من قيامه بنسبة 60% تقريبا .

ولهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون شرعت مند بداية إنشاء المجلس في مايو 1981 م باتخاذ الترتيبات القانونية والعلمية اللازمة لإنشاء منطقة التجارة لدول المجلس عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981 ، وتضمنت الأحكام الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس.

وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية . من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من جهة الحكومة المختصة في الدول المصدرة للبضاعة إضافة إلى ما يلي:

- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس ، دونما حاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ اية إجراءات سوى شهادة المنشأ ومنافسة التصدير ;
- في حالة استفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها ، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها ;
- العمل بنظام التلخيص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس ;
- إعداد بيانات الصادرة للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس ;
- تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون ".

وقد دخلت منطقة التجارة حيز التنفيذ في مارس 1983 ميلادي واستمرت نحو عشرين عاما إلى نهاية عام 2002 ميلادي حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس .وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983-2002م) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام 1983 إلى حوالي 20 مليار دولار عام 2002 م [1].

❖ عوائق تطبيق منطقة التجارة الحرة الخليجية

[1] بوشول السعيد ، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاته** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2008 / 2009 ، ص 47 .

هناك مجموعة من العوائق التي حالت دون وصول منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس الخليجي إلى تحقيق طفرة نوعية في التجارة البينية لدول المجلس ، ومن بين أهم هذه المعوقات يمكن أن نذكر [1] :

- ✓ وجود فجوة بين القوانين والتشريعات الصادرة عن الأمانة لمجلس التعاون ، والقوانين والتشريعات الخاصة بكل بلد عضو في المجلس .
- ✓ مشكلة البطء المسجل في توحيد المعايير والمقاييس بين الدول الأعضاء ، ففي طرف عشرة سنوات تمت الموافقة على توحيد 107 معيار فقط .
- ✓ غياب موقف موحد لدول مجلس التعاون الخليجي اتجاه القطاع الخاص فيما يتعلق بالأطر والتشريعات والمنظمة والتحفيز المقدمة له .
- ✓ خلال فترة تطبيق منطقة التجارة الحرة الخليجية سجلت بعض النقائص الإدارية ، والمتمثلة في طول فترة انتظار الشاحنات المحملة بضائع بسبب عدم دقة الوثائق الخاصة بها ، أو كونها غير مكتملة أو بسبب محدودية أداء وتكوين رجال الجمارك في المنافذ الحدودية مما عرض بعض السلع للتلف .

ثانيا : الإتحاد الجمركي

شكل قيام الإتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003 م نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك نظرا إلى أن الإتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على توحيد التعريفة الجمركية وإزالة معوقات التبادل التجاري وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة ، وعلى الرغم من تأخر ولادة الإتحاد الجمركي لدول المجلس ، إلا أنه يعتبر اتحادا متقدما من الناحية القانونية حيث تم الاتفاق مسبقا على أهم عناصره ، إذ تنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط في ديسمبر 2001 على المبادئ الرئيسية التالية للإتحاد الجمركي لدول المجلس [2] .

أ- تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي .

ب-أنظمة وإجراءات جمركية موحدة .

ت-نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة .

ث-انتقال السلع بين الدول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية

ج- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية

واعتبرت تجربة الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون بصورة عامة من التجارب الناجحة على الصعيدين الإقليمي والدولي بعد اتفاقها على قيام الإتحاد الجمركي عام 2003 م ، حيث أصبحت دول المجلس ضمن جدار

---

[1] غربي ناصر صلاح الدين ، **دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2014 / 2015 ، ص ص 95 – 96 .

[2] بوشول السعيد وآخرون ،**التكامل الاقتصادي ،التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربي العربي في ميزان الانجازات والتحديات الاقليمية** ،مجلة الاقتصاد والقانون ، جامعة حمه لخضر الوادي ،الجزائر ، العدد 03 ، ديسمبر 2018 ،ص 196 .

جمركي تجاه العالم الخارجي ، تستوفي فيه الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية مرة واحدة فقط في نقطة الدخول الأولى ، ويتم انتقال كافة هذه السلع بين دول المجلس دون استيفاء رسوم جمركية مرة أخرى عليها ، وتعد هذه الخطوة من أهم خطوات الإتحاد الجمركي والتي طبقتها دول المجلس في اليوم الأول من قيام الإتحاد ، ويتم معالجة نصيب كل دولة من الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية الخاصة بالسلع الأجنبية التي يتم انتقالها بين الدول الأعضاء من خلال آلية المقاصة [1].

كان لقيام الإتحاد الجمركي في يناير 2003 م ،والذي يقضي بتوحيد التعريفة الجمركية وحرية انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية دورا مهما في زيادة حجم التبادل التجاري البيني الذي شهد ارتفاعا ملفتا للنظر من حوالي 10 مليار دولار عام 1993 م ، إلى نحو 15 مليار دولار عام 2002 م أي بزيادة قدرها 50% خلال السنوات العشر ، وبمعدل نمو سنوي قدره 6% أما بعد قيام الإتحاد الجمركي في مطلع يناير 2003 ، فقد ارتفع حجم التجارة البينية بمعدل نمو سنوي بلغ 24% خلال الفترة من 2003 – 2013 م [2].

حيث تم الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة بواقع 5% على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد . ونظرا لصعوبة تطبيق بعض إجراءاته مباشرة تم الاتفاق على مرحلة انتقالية من سنة 2003 م إلى بداية سنة 2006 ، لتتأقلم الدول الأعضاء مع الوضع الجديد ، إلا أنه في سنة 2009 م تمديد هذه الفترة الانتقالية إلى سنة 2011 م وذلك من أجل حل القضايا العالقة والتي تعيق الوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي ، كما تم تمديدها إلى غاية سنة 2015 م لاستمرار بعض الظروف المقيدة للتجارة خلال الفترة الانتقالية واعتبر التمديد الأخير لتطبيق الاتحاد الجمركي بكامل متطلباته (مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2002 م) ، و التأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي خصوصا فيما يلي [3] .

- استيراد الأدوية والمستحضرات الطبية .
- استيراد المواد الغذائية .
- استمرار الحماية الجمركية لبعض السلع في بعض الدول الأعضاء .
- استمرار حماية الوكيل المحلي في بعض الدول الأعضاء .
- استمرار بعض المهام الجمركية للمراكز البيئية في دول المجلس .
- التحصيل المشترك للإرادات الجمركية .

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي ،**الوحدة الاقتصادية الخليجية للمقومات والمعضلات** ،مجلة آراء حول الخليج ، المملكة العربية السعودية ، العدد 101 ، 2 نوفمبر 2015 ، متاح على الموقع : https =// araa sa

[2] مرجع نفسه .

[3] بن يوب لطيفة وآخرون ، **مقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوروبي والتكامل الاقتصادي الخليجي** ، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية ، المجلد 02 ، العدد 04 (2019)، 25 / 06 / 2020 م، ص 175.

ولقد قامت دول المجلس بتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي ، حيت عمل أكثر من ستين – 60 – منفذ جمركي بالتعريفة الجمركية الموحدة والقانون الجمركي الموحد ، كما تحصيل الإرادات الجمركية من نقطة دخول واحدة على البضائع المستوردة لدول المجلس لتنقل بكل حرية إلى الدول الأخرى [1] .

الفرع الثاني : السوق الخليجية المشتركة

اتفقت دول مجلس التعاون سنة 2007 م ، خلال القمة 28 للمجلس على الدخول في مرحلة جديدة ؛ هي إقامة السوق الخليجية المشتركة في نهاية 2008 م ، وأهمية هذه المرحلة تقتضي ليس فقط إزالة كافة الحواجز الجمركية في تنقل السلع بين دول المجلس ؛ وإنما أيضا إزالة كافة الحواجز الجمركية المرتبطة بحرية تنقل رؤوس الأموال والأفراد . حيث عملت على تعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين الخليجيين مع تمتعهم بالمعاملة في أي دولة من الدول الأعضاء ،. والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها ، وفتح فروع للبنوك في الدول الأعضاء . كل ذلك من أجل العمل على تحقيق المواطنة الاقتصادية والتي تتيح لمواطني دول المجلس عددا من المزايا والحقوق [2] .

تسعى السوق الخليجية ، من خلال المواطنة الاقتصادية إلى المساواة التامة بين مواطني دول مجلس التعاون في كافة المجالات وبشكل خاص في [3] :

- الإقامة والتنقل
- التوظيف في الحكومة والقطاع الخاص
- التأمينات الاجتماعية والتقاعد
- المهنية
- النشاطات الاقتصادية
- الاستثمار
- الخدمات
- ملكية العقارات والممتلكات
- انتقال رؤوس الأموال
- المعاملة الضريبية
- التجارة
- شراء الحصص

---

[1] بن يوب لطيفة وآخرون ،مرجع سبق ذكره، ص 175 .

[2] تباني أمال ، **التكامل الاقتصادي الخليجي : تجربة في طريق الاكتمال يمكن لدول المغرب استلهامها** ، مجلة آراء حول الخليج ، المملكة العربية السعودية ، العدد 138، يونيو 2019 م، متاح على الموقع: .hhttps://araa.sa

[3] التكامل الاقتصادي الخليجي ،الإمارات العربية المتحدة وزارة المالية ، متاح على الموقع www.mof.gov.ae تاريخ الاطلاع : 18 / 4 / 2022 .

- تأسيس الشركات
- التعليم
- الخدمات الحصص
- التنمية الاجتماعية

أولا : آلية تحقيق السوق الخليجية المشتركة

أقر المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين (ديسمبر 2003 م) آلية متابعة العمل في السوق المشتركة على النحو التالي [1] :

1 – تقوم اللجان الوزارية المختصة باقتراح الآليات اللازمة لاستكمال تطبيق السوق الخليجية المشتركة وفق البرنامج الزمني المحدد في قرار المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرون .

2 – تكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة ، في ضوء قرارات المجلس الأعلى ، والاتفاقية الاقتصادية ، وتقييم المرحلة التي وصل إليها التطبيق في كلب جانب من جوانبها ، ودراسة ما يواجه التطبيق من عقبات واقتراح الآليات اللازمة لدليلها .

في حين لم تتضمن " الاتفاقية الاقتصادية الموحدة " لعام 1981 م أي ذكر مباشر للمواطنة الاقتصادية أو السوق المشتركة فان " الاتفاقية الاقتصادية " لعام 2001 م تنص مباشرة على أن الهدف من تحقيق المساواة في المعاملة في المجالات العشرة الواردة فيها هو تحقيق السوق الخليجية المشتركة ، كما تشير إلى تحقيق المواطنة الاقتصادية كهدف من أهدافها .

وتتضمن ديباجة الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 م إشارة إلى أن الاتفاقية تمثل استجابة لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية ، بما في ذلك المساواة في المعاملة وفي التنقل والإقامة والعمل ، والاستثمار ، والتعليم ، والصحة ، والخدمات ، موضحة بان ذلك هو أحد أهم أهداف هذه الاتفاقية .

ثانيا : الخطوات المستقبلية لاستكمال تحقيق المواطنة الاقتصادية

أقر المجلس الأعلى نهاية عام 2007 م كحد أقصى لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة التي هي العنصر الأساسي للمواطنة الاقتصادية . ومن خلال استعراض التقرير السابق عن خطوات التطبيق ومن خلال متابعة الأمانة لقرارات المجلس الأعلى ، فان تحقيق المواطنة الاقتصادية يتوقف على العوامل الثلاثة التالية [2] :

1 – استكمال منظومة قرارات المجلس الأعلى الخاصة بالسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام 2007 م ، وذلك بإصدار قرارات تنص على تحقيق المساواة التامة في المعاملة في المجالات التي لم تصدر فيها قرارات من المجلس الأعلى أو صدرت بها قرارات احتوت على بعض الضوابط أو القيود أو الاستثناءات التي تحد من تحقيق المساواة التامة .

---

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، مجالات وانجازات التعاون ، متاح على الموقع : www. gcc-sg.org. تاريخ الاطلاع : 7 / 5 / 2022 , الساعة : 45 : 22 .

[2] بوشول السعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .

2 – استكمال إصدار التشريعات الوطنية في كل دولة من دول المجلس لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى وتقوم الأمانة العامة بمتابعة دورية لذلك وترفع بها تقارير للمجلس الوزاري والمجلس الأعلى ، حيث يولي أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس اهتماما خاصا لهذا الموضوع .

3 – استكمال الأدوات التي تمكن المواطن الخليجي من الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى ، ويمكن أن تشمل هذه الأدوات ما يلي :

أ – قياس درجة استفادة مواطني دول المجلس من قرارات المجلس الأعلى التي صدرت بشأن المواطنة الاقتصادية.

ب – نشر الوعي بين المواطنين بالامتيازات التي توفرها لهم المواطنة الخليجية المشتركة .

ج – استكمال إنشاء آلية تسوية الخلافات المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية ، بما سيوفر للمواطنين ورجال الأعمار مرجعية ميسرة للفصل في الاختلافات في تفسير مقومات المواطنة الاقتصادية .

ثالثا : أهداف السوق الخليجية المشتركة

تأتي السوق الخليجية المشتركة من الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون لتقوية أواصر التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء ، حيث حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون في مادته الرابعة أهداف المجلس على النحو التالي [1] :

1 – تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها .

2 – تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .

3 – وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك المجالات التالية :

- الشؤون الاقتصادية والمالية .
- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات .
- الشؤون التعليمية والثقافية .
- الشؤون الاجتماعية والصحية .
- الشؤون الإعلامية والسياحية .
- الشؤون التشريعية والإدارية .

4 – دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .

وعلى وده الخصوص تهدف السوق الخليجية المشتركة إلى تحقيق الأهداف التالية [2] :

1 – تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في جميع المجالات الاقتصادية .

2– إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي .

---

[1] وثيقة السوق الخليجية المشتركة ، 2008 ، الدورة 29 للمجلس الأعلى بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 29 – 30 ديسمبر 2008 م ، مسقط ، سلطنة عمان ، ص 13 .

[2] غربي ناصر صلاح الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 106 .

3- فتح مجال أوسع للاستثمارات الخليجية في دول المجلس .

4- تعزيز تنافسية اقتصاديات دول المجلس عن طريق رفع الكفاءة في الإنتاج ، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

5- تعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم .

6- تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية .

الفرع الثالث : الإتحاد النقدي الخليجي

يعتبر قرار الوحدة النقدية خطوة جريئة من نوعها على المستوى العالم العربي في التاريخ المعاصر ، وتأتي هذه الخطوة نتاجا عمليا لقرارات القمة الخليجية ، وتضمن إصدار العملة الخليجية الموحدة ربط جميع العملات الخليجية بالدولار الأمريكي في موعد أقصاه نهاية عام 2002 م والاتفاق على تحديد معايير التوافق convergence) (cpteria ، وسعي هذه الدول لتطبيقها بهدف إصدار العملة في عام 2010 م. وقد تناولت الدراسة الخلفية التاريخية لمجل التعاون ومسيرته وحصيلة التعاون ومستقبل العملة الخليجية

أولا : البرنامج الزمني للاتحاد النقدي الخليجي [1].

وافق المجلس الأعلى في ديسمبر 2001 م على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد ، والذي يقضي بتطبيق الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية 2002 م ، وهو ما تم تطبيقه بالفعل من قبل جميع دول المجلس في الموعد المحدد ، كما يقضي البرنامج بأن تتفق الدول الأعضاء على معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي قبل نهاية 2005 م ، وذلك تمهيدا لإطلاق العملة في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 2010 م . وذلك ما تناولته متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي ، والتي نصت على أنه " بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون بما في ذلك توحيد ، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار " .

وخلال السنوات الأربع الماضية عكفت اللجان المعنية في مجلس التعاون على تنفيذ هذه الفقرة ، واستكملت بحث معايير التقارب الاقتصادي وتحديد مكوناتها وطريقة حسابها والنسب والحدود المقبولة للتقارب الاقتصادي وذلك ، من خلال الدراسات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة ، مع الاستفادة من الدراسات التي أعدها البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي لهذا الغرض وأنشئت بالأمانة العامة وحدة متخصصة لدراسات

[1] يحيي سعاد، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012 / 2013 ، ص ص 92 - 93

الاتحاد النقدي للمساعدة فيما يتطلبه أقامته وإصدار العملة الخليجية الموحدة من دراسات وأبحاث وعمل مستمر لتأمين فرص نجاحه .

وقد أقر المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي ، ديسمبر 2005) المعايير التالية لتحقيق تقارب الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي [1] :

- معايير التقارب النقدي ، وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي .
- معايير التقارب المالي وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي .

وقد ناقشت لجنة المحافظين في عام 2005 م وفي اجتماعها في ابريل 2006 م طريقة حساب وقياس هذه المعايير وتحديد بسب العجز والمديونية القصوى المسموح بها كما ناقشت البدائل المقترحة للسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام إصدار العملة الخليجية الموحدة وإدارة السياسة النقدية الموحدة وتوصلت اللجنة إلى توصيات محددة حول هذه المواضيع .

واكتسبت فكرة إصدار عملة خليجية موحدة اهتماما مند تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 م كخطوة مهمة في طرق إنشاء واحدة من أكبر الكتل الاقتصادية في العالم وللمساهمة في تنمية حجم التجارة البينية الخليجية وتعد العملة الخليجية الموحدة واحدة من الملفات العالقة لدى جدول أعمالي دول مجلس التعاون الخليجي مند 10 سنوات تقريبا ، إذ وقعت اتفاقية في 2010 م تنص على إقامة اتحاد نقدي بين دول المجلس وتوحيد العملة بينهما [2] :

ويقام بمقتضى اتفاقية وقعت بين حكومات البحرين وقطر والسعودية والكويت ، اتحاد نقدي ، تكون مهمته تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء تمدهم باستقرارها الاقتصادي في منطقة العملة الموحدة [3] .

جدول رقم (02 –02) معايير الوحدة النقدية الخليجية

معيار التضخم	يجب أن لات يزيد معدل التضخم في أي من الدول الأعضاء عن المتوسط المرجع (بحجم الناتج المحلي الإجمالي) لمعدلات التضخم في دول المجلس زائد نقطتين مئويتين (290) .
سعر الفائدة	يجب أن لا يزيد سعر الفائدة في أي من الدول الأعضاء عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل لمدة ثلاثة أشهر في دول المجلس زائد نقطتين مئويتين

[1] علي عفيفي علي غازي ، **متطلبات قيام الوحدة الخليجية الموحدة** ، مجلة آراء حول الخليج ، المملكة العربية السعودية ، العدد 95 ، أغسطس 2012 م ، متاح على الموقع : www.araa.sa

[2] محمد فرحات ، **الاتحاد النقدي الخليجي ...آمال بتتويج أربعة عقود من الحلم الكبير** ، مجلة العين الإجبارية ، 6 / 1 / 2021 م ، متاح على الموقع : o-al- -ain-com-o.cdn.ampproject.org

[3] مرجع نفسه .

كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي لتغطية الواردات السلعية	يجب أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا يقل عن أربعة أشهر
نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك في حدود السعر المقبول)
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	يجب أن لا يتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60 %من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ولا تتجاوز نسبية الدين العام للحكومة المركزية 70%من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي .

المصدر : يحيى سعاد ، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012 / 2013 م، ص ص 92 – 93 .

وبمقتضى اتفاقية 2010 م ، كان من المفترض إنشاء بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية التامة ، ويكون من أغراض البنك المركزي رسم وتنفيذ السياسة النقدية وسياسة سعر صرف العملة الموحدة ، وإصدار عملة موحدة .

ويحسب الاتفاقية التي ترسم الخطوط العريضة للعملة النقدية الموحدة ، وإقامة البنك المركزي لدول مجلس التعاون الخليجي ، فإن مجلس سينشأ حال التوافق النهائي على إصدار العملة ، يكون مقره العاصمة السعودية الرياض .

وتكون مهمة المجلس تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي ، وتهيئة وتنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للعملات الوطنية إلى حين إنشاء البنك المركزي .

ويرى محللون أن الإعلان عن عملة موحدة يظل أمرا بحاجة إلى المزيد من الوقت ، نظرا للصعوبات الفنية . وبحسب محللين " يرتبط صدور العملة الجديدة بتدشين السوق المشتركة لا سيما وأن الاتحاد النقدي مرحلة متقدمة من التكامل ويتطلب سوق مشتركة بين أعضاء دول المجلس " .

فيما يعتبر الاقتصاد الخليجي خامس أهم اقتصاد من حيث التبادل التجاري مع العالم ، بنحو 1,6 تريليون دولار،ورابع أكبر مصدر بعد الصين ثم الولايات المتحدة وألمانيا ، وفق أحدث الأرقام المنشورة عن المركز الإحصائي الخليجي ، وتحافظ خمس من دول مجلس التعاون الخليجي على ربط عملاتها بالدولار لعقود ، فيما ظلت الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تربط عملتها بسلة من العملات ، لكن حتى في هذه السلة نجد أن الدولار هو الأرجح وزنا [1] .

ويشكل الاتحاد النقدي اللبنة الأخيرة في مشروع التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، باكتماله تصبح الدول الأعضاء فعليا كتلة اقتصادية واحدة على المستوى الدولي ، ونظرا للطبيعة الإستراتيجية لمشروع الاتحاد النقدي فإن من المتوقع أن تتحقق من خلاله منافع قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل ، من المنافع القصيرة الأجل إلغاء رسوم التحويل المتعلقة بأسعار صرف الدول الأعضاء فيما بينها وهذا الأمر سيخفض تكاليف التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ، كما سيرفع من مستوى التجارة البينية ، ويساهم في رفع مستوى التنافسية ، كون قطاع الأعمال في جميع الدول الأعضاء سيتعامل مع أسواق الدول الأعضاء كسوق واحدة سواء من خلال النفاد إلى هذه

[1] محمد فرحات ، مرجع سبق ذكره .

الأسواق ومن خلال التسعير بعملة واحدة ، أما المنافع الإستراتيجية لمشروع الاتحاد النقدي فهي الأكثر أهمية،ومنها أن الاتحاد النقدي يفرض ارتباط دول المجلس فعليا بسياسة نقدية واحدة وسياسة سعر صرف واحدة ، وهذا الأمر يقلل من احتمالات التباعد الاقتصادي بين دول المجلس نتيجة لاحتمالات عدم تجانس السياسات الاقتصادية فيما بينها في المستقبل البعيد كما أن للاتحاد النقدي انعكاسات مباشرة محتملة على معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف ، وسهولة انتقال الاستثمارات بين دول المجلس ، وزيادة تنافسية دول المجلس في استقطابها للاستثمارات الأجنبية[1].

ثانيا : اشتراطات الاتحاد النقدي الخليجي

وتتمثل هذه الاشتراطات فيما يلي [2] :

- الإرادة السياسية .
- تجانس الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء .
- التقارب المالي والنقدي .
- توافق التشريعات المصرفية مع اتفاقية الاتحاد النقدي .
- تهيئة البنى المتعلقة بنظم المدفوعات ونظم تسويتها اللازمة للعملة الموحدة .
- تبني تشريعات مصرفية وقواعد مشتركة في مجال الرقابة المصرفية بما يحقق الاستقرار النقدي والمالي .

ثالثا : العوائق والآثار الايجابية والسلبية للعملة الموحدة

أ – عوائق العملة الموحدة :

وحاليا تبرز عوائق عدة أمام التوصل إلى اتحاد نقدي خليجي منها [3] .

التأخر في التطبيق الفعلي للتعريفة الجمركية الموحدة ، وهو أمر مهم حيث تساهم التعريفة الجمركية الموحدة في تسهيل حركة البضائع بين الدول الأعضاء وتعزيز التجارة البينية ، حتى تنتقل السلع كما لو أنها في بلد واحد ، الأمر الذي سيكون بمثابة الخطوة الأولى لاستكمال السوق الخليجية المشتركة وبالتالي عملة خليجية موحدة .أيضا ما تزال هناك عوائق في تنقل الخليجيين بين دول المجلس ، وإن كانت بعض الدول أقرت التنقل بالبطاقة الشخصية أو الهوية بدلا من جوازات السفر وغيرها كما تقف بعض التشريعات الخليجية عائقا أمام تنقل الاستثمارات الخليجية بين الدول الأعضاء حيث لا تزال قوانين بعض الدول تمنع دخول الخليجيين أسواق المال وتصفهم على أنهم أجانب والأمر أيضا ينطبق على من تملك العقارات .

ب – الآثار الايجابية للعملة الموحدة

يمكن رصد فوائد جمة من جراء إقرار الوحدة النقدية الخليجية منها [4] :

---

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، **مجالات وانجازات** ، متاح على الموقع : www.gcc-sg- org . مرجع سبق ذكره.

[2] بوشول السعيد ، مقتضيات **الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، تخصص تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2014 / 2015 ، ص 157 .

[3] يحيى سعاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 163 .

[4] نفس المرجع ، ص ص 163 – 164 .

- يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تتويجا لما تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي وسيزيد من ايجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة ، حيث ستترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات ، وستلاحظ آثار بشكل أكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والتي ستشهد نموا مضطربا وتطورات متسارعة .
- الاستقرار في صرف العملة الخليجية وتعميق مفهوم السوق الواحدة ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية وتطويرها من النواحي التشريعية والفنية والعملياتية ، خاصة سوق السندات كما يساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة وتنوع الأدوات المطروحة فيها وتوسيع قاعدة المستثمرين المتعاملين .
- زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس الأمر الذي سيكون له آثار ايجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية .
- إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجع المنافسة الاقتصادية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها ، مما يعكس ايجابيا على عملاتها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويع خدماتها ، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم .
- إن الآثار الايجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية بدول المجلس ، مقرونة بآثاره الايجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) ، من والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي ، وتنعكس ايجابيا على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة وهذه كلها عوامل مساعدة لجدب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون .

وأخيرا فإن هناك نقاشا يدور أحيانا حول مدى ملائمة ربط عملات دول المجلس ومن ثم ربط العملة الخليجية الموحدة بالدولار الأمريكي ، فإنه من المناسب الإشارة إلى أن قرار المجلس الأعلى نص على ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي في المرحلة الحالية ، وترك للسلطة النقدية الخليجية المشتركة ، بعد إصدار العملة الموحدة حرية اختيار الربط المناسب لها بعملة واحدة أو أكثر أو تعويضها ، وذلك حسب ما تقتضيه متطلبات وظروف المرحلة القادمة .

ج – الآثار السلبية للعملة الموحدة

لكن في المقابل هناك سلبيات تنجم عن استخدام عملة خليجية موحدة أبرزها [1] :

- إلغاء الكيانان الخليجية باعتبارها خصوصية لكل دولة ، وربما جاء تحفظ سلطنة عمان على العملة الموحدة ليصب في هذا الاتجاه ، حيث ترغب عمان في الحفاظ على خصوصيتها باعتبار على أن

[1] يحيى سعاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 164 – 165 .

العملة رمز للثقافة والهوية والعادات والتقاليد ، غير أن هناك عوامل مشتركة تربط بين دول الخليج مثل العادات واللغة والدين ، تجعل إمكانية التوصل إلى عملة موحدة أمر سهل المنال ويمكن – حفاظا على هوية كل دولة – استخدام صورا للعملة الموحدة مستوحاة من بيئة الدول الأعضاء كافة .

في المقابل يحتفظ مدير البحوث والإحصاء بالبنك المركزي العماني علي حمدان على إقرار عملة خليجية موحدة قبل إقرار عدد من السياسات كما يقول أبرزها :

- وضع آلية لتقريب السياسات النقدية مثل سعر الفائدة وسعر الخصم والأسعار المالية المفتوحة من اجل الوصول إلى المزيد من التنسيق وتجنب الهزات الخارجية العنيفة ، كما أن التوصل إلى عملة خليجية موحدة يحتاج إلى وقت فالأوروبيين لمك يوحدوا عملتهم فجأة أو بسرعة ، إنما استغرق ذلك وقتا طويلا تم خلاله وضع معايير وسياسات تم التعامل معها بنجاح حتى تم إقرار العملة الأوروبية الموحدة .
- النقطة الثانية أنه لا يمكن التوصل إلى عملة موحدة دون توحيد السياسات المالية والمصرفية بين دول المجلس .

- الشكل رقم (02 –04) أبرز إنجازات الاتحاد النقدي الخليجي

مايو 1981	البحرين ، الكويت ، عمان ، قطر، السعودية ، والإمارات تؤسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية
نوفمبر 1981	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تصادق على الاتفاقية الاقتصادية .
مارس 198	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطلق منطقة التجارة الحرة
1983	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤسس لجنة المحافظين.
1986	إعادة ربط الريال العماني رسميا بالدولار الأمريكي .
سبتمبر 1994	لجنة المحافظين توافق على تأسيس شبكة الصراف الخليجية للربط بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
يونيو 2000	ربط الريال القطري رسميا بالدولار الأمريكي
ديسمبر 2000	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتفق على ربط عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي مع نهاية 2002 .
ديسمبر 2001	1_دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تصادق على الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي تتضمن تأسيس : _الإتحاد الجمركي الخليجي . _السوق الخليجية المشتركة _العملة الخليجية المشتركة . 2_ ربط الدينار البحريني رسميا بالدولار الأمريكي .
2002	1_دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤسس لجنة الإتحاد النقدي . 2_ربط الدرهم الإماراتي رسميا بالدولار الأمريكي .
يناير 2003	1_إطلاق الإتحاد الجمركي الخليجي . 2_ربط الريال السعودي والدينار الكويتي رسميا بالدولار الأمريكي
ديسمبر 2005	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تصادق على معايير التقارب الاقتصادي .
ديسمبر 2006	لجنة الإتحاد النقدي تقدم مسودة حول عناصر ونسب معايير التقارب الاقتصادي إلى المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
يناير 2007	عمان تعلن عن تأخير انضمامها إلى الإتحاد النقدي الخليجي .
مايو 2007	إعادة ربط الدينار الكويتي بستة عملات .
يناير 2008	انطلاق السوق الخليجية المشتركة .
يونيو 2008	لجنة المحافظين تصادق على اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول قوانين وأنظمة الإتحاد النقدي .
يناير 2010	موعد حول العملة الخليجية الموحدة حيز التنفيذ .

المصدر : مركز دبي المالي العالمي متاح على الموقع http://www.difc.ae تاريخ الاطلاع 2022/5/17 م على الساعة 14:12 .

المبحث الثاني : أهمية قيام مجلس التعاون الخليجي على نمو التجارة والاستثمار لدول مجلس التعاون الخليج العربية

إن الهدف الأسمى التي قامت من أجله دول الخليج بالسعي نحو التكامل الاقتصادي فيما بينها ، هو تقوية أوجه التعاون للوصول إلى طموحاتها نحو مستقبل أفضل ، وقد دخلت دول مجلس التعاون الخليجي مرحلة متقدمة من التكامل انطلاقا من منطقة التجارة الحرة إلى السوق الخليجية المشتركة في السعي إلى توحيد العملة كان لزاما على هذه الأخيرة تعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بينها واستغلالها الأمثل لمداخل التكامل الاقتصادي التي نراها عديدة ومتنوعة وأهمها مدخلي تحرير التبادل التجاري والاستثمارات هذان المدخلان اللذان يلعبان دورا هاما في النهوض بتنمية اقتصاديات هذه الدول .

المطلب الأول : أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة الخارجية والتجارة البينية

الفرع الأول : أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة الخارجية

تفترض نظرية التجارة الدولية الحديثة أن كل دولة في العالم تقوم بإنتاج وتصدير تلك السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية أي تنتجها بتكلفة نسبية أقل من غيرها مع غزالة جميع الحواجز الجمركية ، وغير الجمركية على حركة هذه السلع ن فالتجارة الدولية توسع نطاق السوق وبالتالي يزداد التخصص وترتفع كفاءة استغلال الموارد ، مما يؤدي في النهاية غلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وما يرافقه من تحولات هيكلية وتطورات في المؤشرات الاقتصادية الأخرى كالمستوى العام للأسعار وتوظف الموارد وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي [1].

أولا :الصادرات السلعية لمجلس التعاون .

يأتي نمو إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون نتيجة نمو أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وكذلك نمو قيمة السلع المعاد تصديرها ومن خلال الشكل (02 – 06) يظهر مساهمة الصادرات النفطية بنسبة 54،1% من إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون 2011–2017 م .

شكل رقم (02 –05) الأهمية النسبية لمكونات إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون الخليجي 2011–2017 م .

[1] خالد محمد خليل منزلاوي تطور، **التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (أهميتها و ها والعناصر المؤثرة عليها)**، كمتطلب للحصول على درجة الماجستير ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، د ، س ، ص 59 .

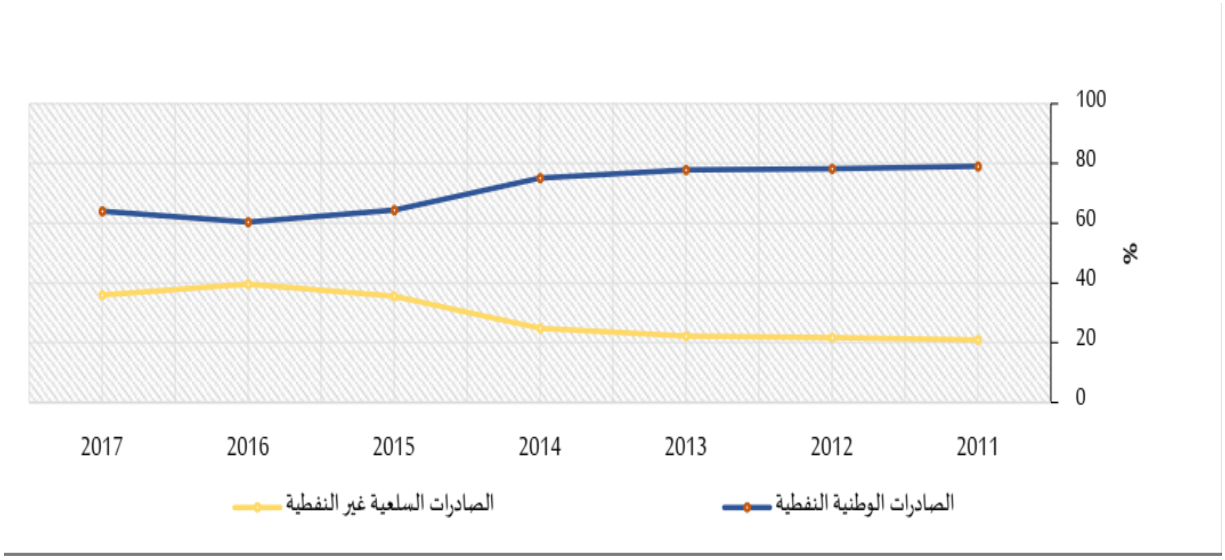

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية ، **إحصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، التقرير السنوي 2018 م ، العدد 1 ، ص 19 .

إلى جانب ذلك يتسم أداء الصادرات وطنية المنشأ غير النفطية والسلع المعاد تصديرها بالاستقرار النسبي خلال الفترة 2001-2017 م .

الشكل رقم (02 -06) تطور إجمالي ومكونات الصادرات السلعية لمجلس التعاون 2011-2017 م .

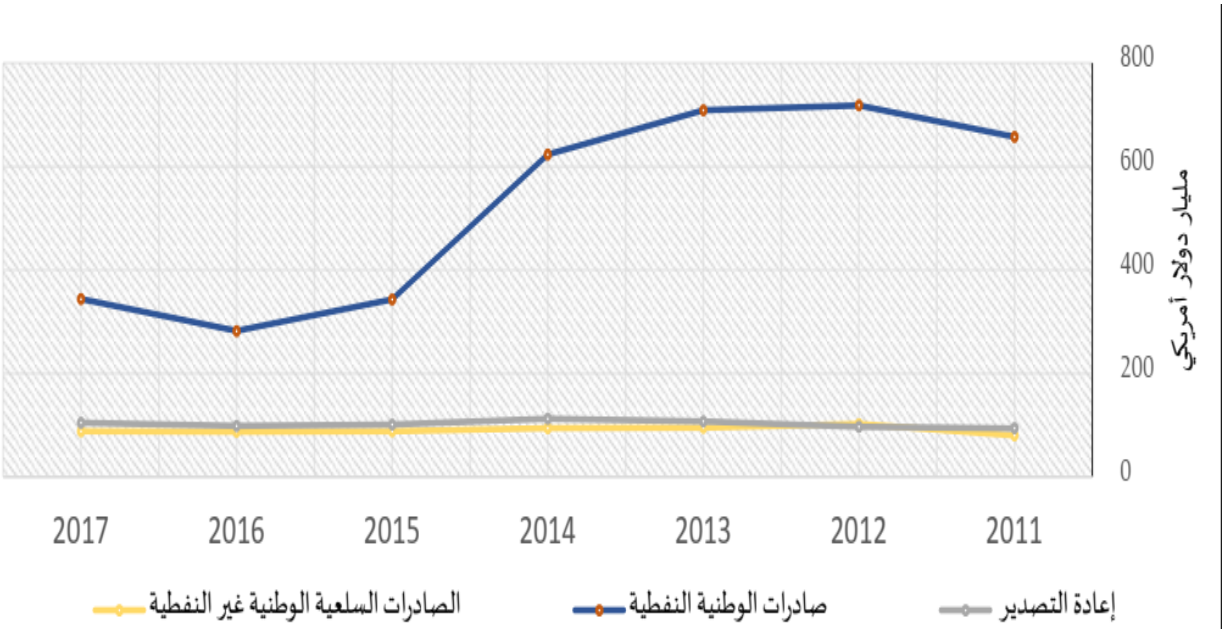

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي ، التقرير السنوي 2018 م، ص 20 .

ثانيا : الواردات السلعية لمجلس التعاون في العام 2017 م .

بلغت قيمة إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون لعام 2017 م نحو 457،7 مليار دولار أمريكي مقابل 460،4 مليار دولار أمريكي خلال العام 2016، وبنسبة انخفاض 0.6% ويظهر شكل (02 –08) تطور قيمة الواردات السلعية كمجلس التعاون خلال الفترة 2011–2017 م ، حيث تباطأ معدل نمو الواردات السلعية لدول مجلس التعاون خلال الفترة من 2011 إلى 2014 م كما انخفضت قيمة الواردات السلعية لدول مجلس التعاون خلال عامي 2015 م –2017 نتيجة لتراجع الإنفاق العام على أثر تراجع أسعار النفط .

شكل رقم (02 –07) تطور الواردات السلعية لمجلس التعاون 2011–2017 م

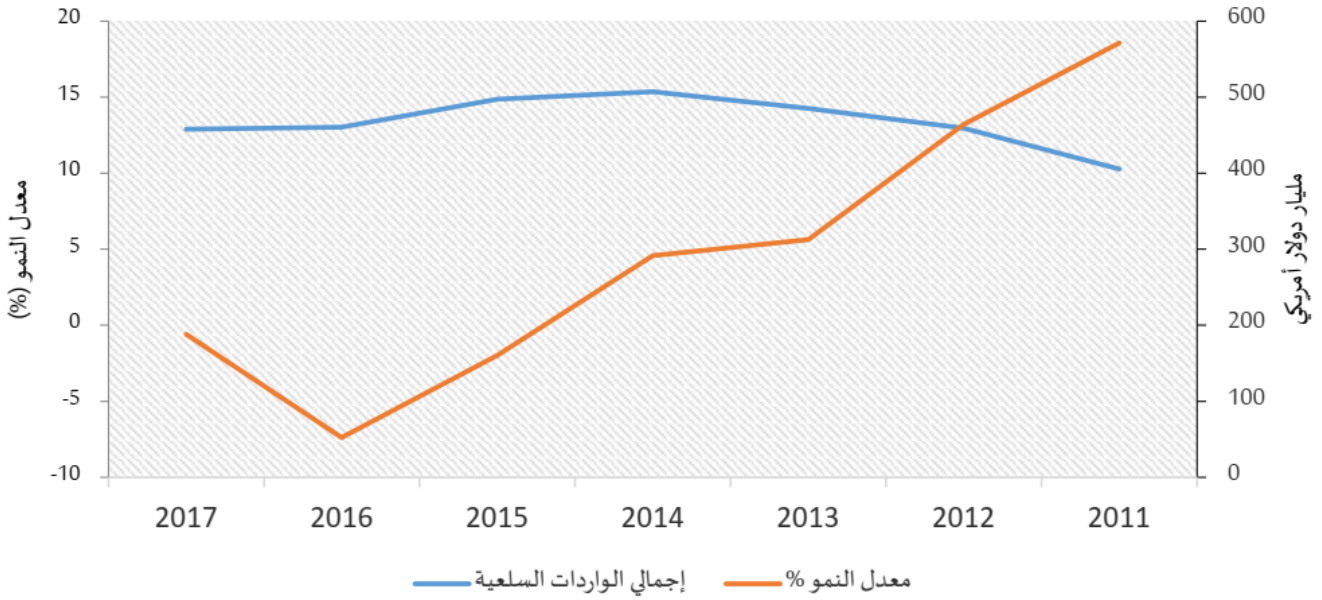

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي ، التقرير السنوي 2018 م، ص 23 .

ثالثا : الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية العامة وهو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين الصادرات والواردات لدولة ما ، وهذا ما يبينه الجدول الآتي :

الجدول رقم (02 –03) الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيره

الوحدة : مليون دولار أمريكي .

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2010	15694	1150	144280	16827	51788	39960	269698
	–	–	–	–	–	–	–
2011	35943	3778	233112	23073	92121	77560	465587

	%129.02	%228.52	%61.56	%37.11	%77.88	%94.09	%72.63
2012	50340	2440	232808	23503	107699	87249	504038
	%40.05	-%35.41	-%0.13	%1.86	%16.91	%12.49	%8.25
2013	46440	6018	207718	20582	106471	84802	472300
	% -7.74	%146.63	% -10.77	% -11.27	% -1.14	% -2.80	% -6.92
2014	24305	3509	168599	22277	96260	69224	384573
	%-47.66	%-41.69	%-18.83	%6.83	%-9.59	%-17.89	%-18.57
2015	-16266	265	28875	5882	44679	23138	86572
	%-33.07	%-92.44	%-82.87	%-73.59	%-53.58	%66.76	%-77.48
متوسط معدل النمو السنوي	-200.71	-25.43	-27.51	-18.95	-2.90	-10.35	-20.32

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

نلاحظ من خلال الجدول أن الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي حقق فائضا خلال سنة 2012 م قدر بـ 504 مليار دولار ، وذلك مقارنة بسنة 2010 م ، وابتداء من عام 2013 م بدأ هذا الفائض في التراجع وذلك بانهيار أسعار النفط .

كما نلاحظ أن دولة الإمارات قد سجلت عجزا في ميزانها التجاري سنة 2015 م ودولة قطر سنة 2015 م سجلت أكبر فائض وقد قدر بـ 44.6 مليار دولار ، تم تليها دولة السعودية بقيمة 28.8 مليار دولار ، تم الكويت وعمان سجلت فائض بقيمة 5.8 مليار دولار ، ثم البحرين بفائض قدر بـ 0.2 مليار دولار .

رابعا: **موقع التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ضمن الاقتصاديات العالمية**

جدول رقم (02 -04) مؤشرات التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2001-2019م .

الوحدة : مليار دولار .

السنوات	صادرات	واردات	إجمالي التبادل التجاري	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات
2001	143.84	81.42	128.43	62.42	176.66
2002	164.96	97.19	159.56	67.77	169.72
2003	212.75	119.99	200.41	92.76	177.30
2004	284.42	151.03	264.95	133.39	188.32
2005	389.57	180.77	332.84	208.80	215.50
2006	476.63	219.22	417.35	257.41	217.42
2007	532.56	287.15	499.03	245.41	185.46
2008	868.69	381.84	825.25	486.85	227.50
2009	699.03	331.38	746.14	367.65	210.94

2010	783.94	372.33	802.07	411.61	210.55
2011	951.42	427.65	886.96	523.77	222.48
2012	998.70	508.00	968.06	490.71	196.60
2013	1015.42	567.25	1044.30	448.17	179.01
2014	972.45	578.18	1044.44	394.27	168.19
2015	708.20	566.90	891.75	141.30	124.93
2016	560.73	469.27	721.33	91.46	119.49
2017	701.50	507.76	862.43	193.74	138.16
2018	895.40	510.65	976.30	384.75	175.35
2019	1044.56	637.91	1286.33	406.65	163.75
متوسط	652.88	368.20	687.05	284.68	179.69

source : trade statistics for international business development trade map.

من خلال الجدول رقم (02 –04) يتبين لنا أن إجمالي قيمة الصادرات دول مجلس التعاون الخليجي للعالم تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 143.84 مليار دولار في عام 2001 م ، وحد أقصى بلغ 1044.56 مليار دولار في عام 2019م ، بمتوسط بلغ حوالي 652.9 مليار دولار خلال فترة الدراسة ، في حين أنه بلغ إجمالي قيمة واردات دول مجلس التعاون الخليجي بين حد أدنى بلغ حوالي 81.42 مليار دولار في عام 2001 م، وحد أقصى بلغ حوالي 637.91 مليار دولار في عام 2019 م بمتوسط بلغ حوالي 368.2 مليار دولار خلال الفترة نفسها .

واتضح أن إجمالي قيمة التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي تراوحت بين حد أدنى بلغ 128.43 ، مليار دولار في عام 2001 م ، وحد أقصى بلغ حوالي 1286.3 مليار دولار في عام 2019 م، بمتوسط بلغ حوالي 687 مليار دولار ، كما اتضح أن الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 62.42 مليار دولار في عام 2001 م، وحد أقصى بلغ حوالي 523.77 مليار دولار في عام 2011 م، بمتوسط بلغ 284.68 مليار دولار خلال الفترة ذاتها .

كما تشير بيانات الجدول أن نسبة تغطية الصادرات للواردات لدول مجلس التعاون الخليجي تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 119.5 مليار دولار في عام 2015 م، وحد أقصى حوالي 227.50 مليار دولار عام 2008 م، بمتوسط بلغ حوالي 179.7 مليار دولار خلال فترة الدراسة .

مما سبق يتبين أن الميزان التجاري لدول المجلس التعاون الخليجي مجتمعة يحقق فائض على الرغم من انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات لدول مجلس التعاون وقد يفسر هذا نتيجة نمو صادرات دول مجلس التعاون بمعدل أقل من معدل نمو واردات دول المجلس خلال الفترة .

خامسا :تطور معدلات نمو التجارة الخارجية الإجمالية

جدول رقم (02 -05) تطور معدلات نمو التجارة الخارجية الإجمالية السنوية

الدولة / السنوات	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
2003	14.45718	34.54356	4.448741	21.69711	28.69711	28.70234
2004	13.96812	38.30641	14.33579	35.12424	35.12424	35.54331
2005	35.5127	56.88835	40.10269	43.42484	43.42484	28.89106
2006	19.11731	24.84505	15.47592	16.92979	16.92979	24.12885
2007	11.7541	11.91632	14.3932	10.42285	10.42285	22.69639
2008	27.00601	39.50456	52.75798	34.34335	34.34335	33.91536
2009	-31.4296	38.2461	-26.6908	-38.6484	-38.6484	-19.13879
2010	26.08803	29.56937	32.36644	30.59008	30.59008	11.45833
2011	31.25311	45.90689	28.66157	45.21567	45.21567	41.13879
2012	0.599749	16.46301	10.71586	6,499058	6.499058	19.10064
2013	10.93639	-3.20264	6.442563	-3.22579	-3.25579	4.026931
2014	-8.20793	-11.288	-8.61091	-8.8965	-8.8965	-8.3316
2015	-17.832	-46.9965	-37.0513	-40.5576	-40.5576	-12.4067
2016	-22.7045	-14.5029	-5.99162	-9.81119	-9.81119	-1.81242
2017	20.26594	18.89293	9.630458	20.83864	20.83864	6.275958
2018	17.34923	30.76048	26.91744	32.69925	32.69925	2.388189
2019	0.421555	-10.3635	1.85313	-11.1322	-11.1322	-1.59457

SOURCE:UNCTAD

من خلال استعراض بيانات جدول معدلات نمو التجارة الخارجية السنوية لدول مجلس التعاون الخليجي ، تبين أن معدل نمو التجارة الخارجية الإجمالية لهذه الدول متذبذب ومتفاوت من دولة إلى أخرى ، ومتغير من سنة إلى أخرى، حيث نلاحظ بالنسبة لكل دولة : أن دولة الكويت سجلت أعلى معدل قدر بـ 34.54 مليون دولار خلال سنة 2003 م ، ودولة عمان سجلت أدنى معدل بقيمة 4.44 مليون دولار خلال نفس السنة ، وبقيت القيم في التزايد والانخفاض خلال السنوات الأخرى ، حيث في سنة 2008 م بدأت معدلات النمو في الانخفاض بالنسبة لكل دول المجلس ، وذلك بسبب تأثرها بالأزمة المالية العالمية 2008 م ، إذ سجلت جميع الدول عجز في معدلات نمو تجارتها الخارجية حتى 2009 م ، ثم بعد ذلك بدأت مرة أخرى في الارتفاع إلى غاية 2016 م ،انخفضت كليا حيث نلاحظ أن دولة البحرين سجلت معدل بقيمة 22.70- مليون دولار ، ثم دولة الكويت بمعدل قدر ب 14.50- مليون دولار ، ودولة قطر بـ 26.50- مليون دولار ، بعدها دولة السعودية بـ 9.81- مليون دولار ، ثم عمان بمعدل 5.99- مليون دولار ، وأخيرا دولة الإمارات بمعدل قدر بـ 1.81- مليون دولار وذلك خلال سنة 2016 م ، بسبب انخفاض في أسعار النفط مما أثر عليها سلبا ث، ثم بدأت في الارتفاع وتسجيل معدلات ايجابية

حتى سنة 2019م أين شهدت انخفاضا وتراجع ملحوظا وذلك لتراجع أسعار النفط وانخفاضها وتأثير جائحة كورونا (covid 19) على اقتصاديات هذه الدول والعالم ككل .

الفرع الثاني : أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة البينية

يقصد بالتجارة البينية كل التدفقات السلعية بين دول مجلس التعاون لإجمالي الصادرات السلعية البينية المتمثلة في:

أ-**الصادرات السلعية الوطنية البينية** : هي صادرات دول مجلس التعاون البينية مع سلع وطنية المنشأ ، من أي جزء من دول مجلس التعاون ، حتى وإن كانت منطقة حرة مستودعات جمركية وتنقسم إلى : صادرات سلعية غير نفطية وصادرات نفطية .

ب-**إعادة التصدير بين دول مجلس التعاون الخليجي** : هي البضائع الأجنبية التي تم استيرادها سابقا وأجريت عليها كافة الإجراءات الجمركية ثم تم إعادة تصديرها داخل الإقليم الإحصائي لدول المجلس[1] .

أولا: تطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي .

إن التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي عرفت عدة محطات والتي حاولت فيها دول المجلس تكريس قيمة التعاون في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية .

والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (02 –08) تطور حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

الوحدة : مليون دولار

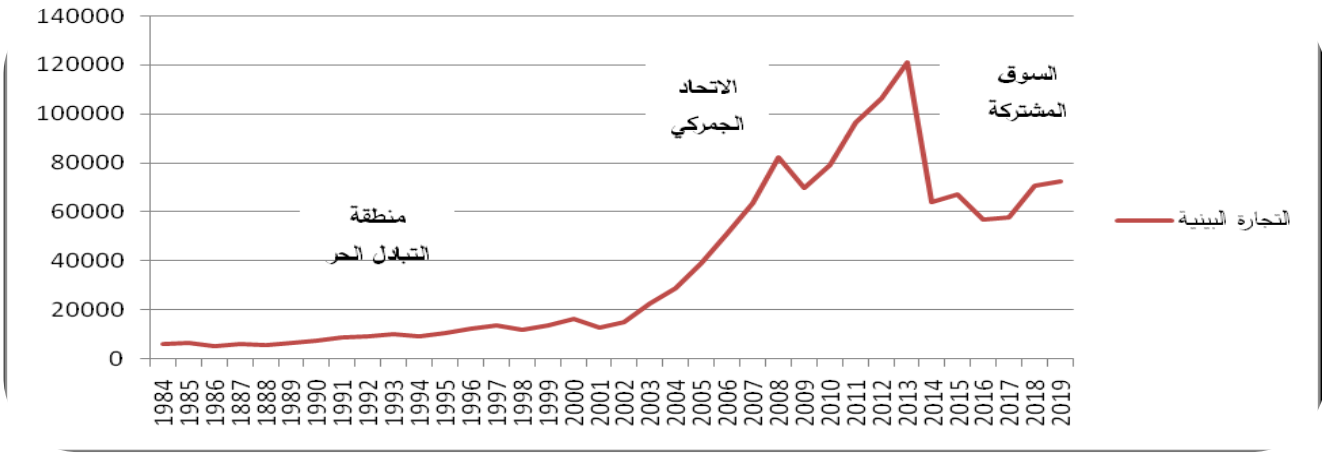

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على السوق الخليجية المشتركة ، حقائق وأرقام ، العدد 7 ، ديسمبر 2014 ، الرياض ، ص 98 .

[1] الأطلس الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، 2017 ، ص 13 .

من خلال الشكل الموضح أعلاه تبين لنا أن التجارة البينية الخليجية مرت بثلاث مراحل مهمة فابتداء من قيام منطقة التبادل الحر في 1983 م إلى غاية 2003 م عرفت التجارة البينية ارتفاعا وقد تعززت بإنشاء الاتحاد الجمركي والسياسة التي وضعتها دول مجلس التعاون الخليجي ، والتي من أهمها تحديد أو إلغاء القيود الجمركية ما بين الدول الأعضاء ، ومعاملة السلع معاملة السلع الوطنية ، كما واصلت الارتفاع إلى غاية سنة 2008 م ، تاريخ إنشاء السوق الخليجية المشتركة والتي صاحبت أزمة الرهن العقاري ، التي تأثرت بها هذه الدول وخاصة سنة 2009 م ، لكنها تحسنت في الفترة الممتدة من 2010 م إلى 2013 م بسبب ارتفاع أسعار النفط ، لكن هذا الارتفاع لم يستمر حيث وصلت سنة 2019 م إلى 64 دولار للبرميل [1] .

لكن هذا لم يمنع من مواصلة المسيرة رغم الصعوبات والتداعيات التي تعرضت لها خاصة في سنة 2014 م أين انخفضت أسعار المواد الأولية والتي تعتمد عليها في إنعاش اقتصادها .

2- تحليل تطور التجارة البينية مند قيام منطقة التبادل الحر إلى غاية قيام الاتحاد الجمركي :

الجدول رقم (02 -06) تطور التجارة البينية من قيام التبادل الحر إلى قيام الاتحاد الجمركي

السنة	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
حجم التجارة البينية	5926	6470	5245	6042	5496	6626	7538	8664	9036	10102
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
حجم التجارة البينية	9380	10712	12263	13723	11762	13514	16235	12746	15137	22835

المصدر : السوق الخليجية المشتركة **حقائق وأرقام** ، العدد 07 ، ديسمبر 2017 م ، الرياض ، ص 98 .

من خلال الجدول تبين مدى أهمية هذه المرحلة التي كانت بمثابة الدافع الحقيقي لتكريس الجهود المبذولة من أجل إنجاح التكامل ، فنلاحظ أنها في سنة 1984 م بعد سنة من إعلان قيام مجلس التعاون كان حجم التجارة البينية يقدر ب 5925 مليون دولار ، حتى سنة 1989 م كان حجم التجارة يسير بوتيرة متباطئة ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى التشابه الكبير في المناخ الإنتاجي الكلاسيكي والأوضاع الشائكة التي كان يعيشها الشرق الأوسط أنداك ، في 1990 م بدأ التبادل التجاري في الارتفاع حيث قدر حجم التجارة البينية بأكثر من 7500 مليون دولار ، ليواصل الارتفاع ويحقق سنة 1993 أكثر من 10 مليار دولار وبدأ تدريجيا في الارتفاع وتحسنت التجارة البينية في هذه الفترة أين سجلت سنة 2002 م قيمته 15137 مليون دولار ، وفي 2003 م أين كانت ميلاد لمرحلة جديدة بلغت قيمة التبادل التجاري البيني أكثر من 22 مليار دولار .

3 – تحليل التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية السوق الخليجية المشتركة (خارج قطاع المحروقات) من 2003 إلى 2008 م.

[1] صندوق النقد العربي ، الملاحق الإحصائية 2019 ، ص 340 .

الجدول رقم (02 – 07) تطور التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية السوق الخليجية المشتركة

. الوحدة : مليون دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم التجارة البينية	22835	29054	38970	51250	63504	82433

المصدر : السوق الخليجية المشتركة **حقائق وأرقام** ، العدد 07 ، ديسمبر 2014 م ، ص 98 .

في هذه الفترة يلاحظ أن قيمة التجارة البينية لدول مجلس التعاون تحسنت حيث قدرت سنة 2003 م بأكثر من 22800 مليون دولار ، وفي كل سنة تشهد زيادة بأكثر من 6000 مليون دولار في 2004 م ، في سنة 2006 م وصلت إلى أكثر من 51 مليار دولار ، وهو إنجاز لدول المجلس مقارنة بالمرحلة الأولى ، في في 2007 م ارتفع حجم التجارة البينية إلى أكثر من 63 مليون دولار بمعدل زيادة يقدر بحوالي 23.91 % أما في 2008 م فقد ارتفع مقارنة بسنة 2007 م بحوالي 29.8 % حيث تميزت هذه السنة بدخول مرحلة جديدة من التكامل .

4 – تحليل تطور التجارة البينية مند قيام السوق المشتركة في 2008 م إلى غاية 2019 م(خارج قطاع المحروقات)

الجدول رقم (02 –08) تطور التجارة البينية من قيام السوق المشتركة إلى غاية 2019 م.

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التجارة البينية	82433	69886	79269	96701	106446	121046
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم التجارة البينية	64000	67200	57400	57900	70800	72700

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على السوق الخليجية المشتركة **حقائق وأرقام** ، العدد السابع ، 2014 م ، الرياض ، ص 98 .

المركز الإحصائي ، مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة في دول مجلس التعاون الخليجي ، 2020 م ، ص 24 .

في هذا الجدول يتبين مدى تطور التجارة البينية رغم الظروف التي مر بها العالم ، كما يتبين من خلال المقارنة بين حجم التجارة البينية في سنة 2008 م أين بلغت حوالي 82.4 مليار دولار لتنخفض سنة 2009 إلى حوالي69.8 مليار دولار ، ثم في سنة 2010 م سجلت ارتفاعا طفيفا تم واصلت الارتفاع لتبلغ في سنة 2012 م أكثر من 100 ألف مليون دولار ، ولكن مع انخفاض أسعار البترول سنة 2014 م والتي وصلت إلى 64 دولار للبرميل يلاحظ انخفاض في قيمة التجارة البينية إذ بلغت 64000 مليون دولار، كما بلغت أدنى مستوياتها سنة

2017 م بحوالي 57 مليار دولار ، لكن في سنتي 2018 و2019 م شهدت تحسنا أين بلغت في 2019 م حوالي 73 مليار دولار .

ثانيا : تطور الصادرات والواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

1 – الصادرات البينية

الجدول رقم (02 –09) الصادرات البينية لدول مجلس التعاون ونسب تغيرها .

الوحدة : مليون دولار .

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2003	2633.7	1406.9	6215.7	1062.1	648.1	488.8	12455.2
	–	–	–	–	–	–	–
2004	239.10	141512.12	8203.70	1257.40	983.14	489.31	14745.77
	−8.99	0.57	31.98	18.36	51.69	0.10	18.38
2005	4763.70	1962.22	12057.00	1718.60	1526.93	518.49	22546.94
	98.72%	38.66%	46.97%	36.67%	55.31%	5.96%	52.90%
2006	5548.29	3069.26	15624.50	2356.30	1861.02	880.10	29339.47
	16.47%	56.41%	29.58%	37.10%	21.87%	69.74%	30.12%
2007	7703.04	4014.71	18965.50	3296.00	2150.18	1184.80	37314.23
	38.83%	30.80%	21.38%	29.88%	15.53%	34.62%	27.18%
2008	8730.90	6508.43	22065.03	5009.02	3942.05	1551.93	47807.35
	13.34%	16.11%	16.34%	51.97%	83.39%	30.98%	28.12%
2009	9070.50	4767.81	19078.18	4404.98	3438.84	1382.90	42143.21
	3.88%	−26.74%	−13.53%	−12.05%	−12.76%	−10.89%	−11.84%
2010	8812.80	5832.61	20520.50	5200.22	5961.31	1408.80	47736.26
	−2.84%	47.63%	7.56%	18.05%	73.35%	1.87%	13.27%
2011	9626.20	813.70	24676.10	4987.11	6528.92	1682.90	55604.33
	9.22%	38.93%	20.25%	-4.09%	9.52%	19.45%	16.4%
2012	14411.75	7520.62	25690.50	5782.1	8660.40	1906.50	63972.39
	49.71%	−7.19%	4.11%	15.95%	32.64%	13.28%	15.04%
2013	17564.89	10707.10	25403.50	8359.30	7966.60	1915.80	71917.19
	21.87%	42.36%	-1.11%	44.55%	-8.01%	0.48%	71917.19%
2014	18178.30	8880.50	25976.70	8401.70	7922.00	1878.60	71238.10
	3.49%	-17.05%	2.25%	0.50%	-0.55%	1.94%	-0.94%
متوسط معدل النمو السنوي%	22.45	20.16	12.21	20.19	23.20	14.39	17.05

المصدر: السوق الخليجية المشتركة ، الأمانة العامة عبر الموقع :www.gcc.sg.org شوهد يوم 2022/05/22.

نلاحظ من خلال جدول الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي أن قيمة هذه الصادرات في تزايد مستمر فذلك ابتداء من العام التي تم فيه إنشاء إتحاد جمركي خليجي سنة 2003 م إلى غاية 2008 م، حيث في سنة 2009 م تراجعت قيمة الصادرات ، ويعود هذا التراجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصادية هذه الدول ، وقد عادت قيمة الصادرات إلى النمو ابتداء ، 2010 م واستمرت لغاية 2013 م ، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات 71.9 مليار دولار ، أما في سنة 2004 م فقد تراجعت قيمة الصادرات وذلك لانخفاض في أسعار النفط.

- **إجمالي الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي :**

الجدول رقم(02 -10) إجمالي الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

الوحدة : مليار دولار.

السنة / الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2010	147869	16683	25143	36601	74957	62619	589872
2011	200070	22505	364699	47098	114444	102704	851514
	35.15%	34.89%	45.21%	28.66%	52.67%	64.01%	44.35%
2012	232101	22262	388401	52138	132914	114516	942332
	16.00%	-1.07%	6.49%	10.71%	16.13%	11.50%	10.66%
2013	232980	23541	375873	56429	133336	114094	937253
	0.37%	10.23%	-3.22%	8.23%	0.31%	0.36%	-0.53%
2014	213937	23213	342432	53221	126703	100660	80166
	-8.17%	-5.45%	-8.89%	-5.68%	-4.96%	-11.77%	-8.22%
2015	167906	16693	203550	34889	77290	54089	554418
	-21.51%	-28.08%	-40.55%	-34.44%	-38.99%	-46.26%	-6% 35.53

المصدر : المجلس الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الشكل (02 -09) المنحنى البياني لإجمالي الصادرات البينية .

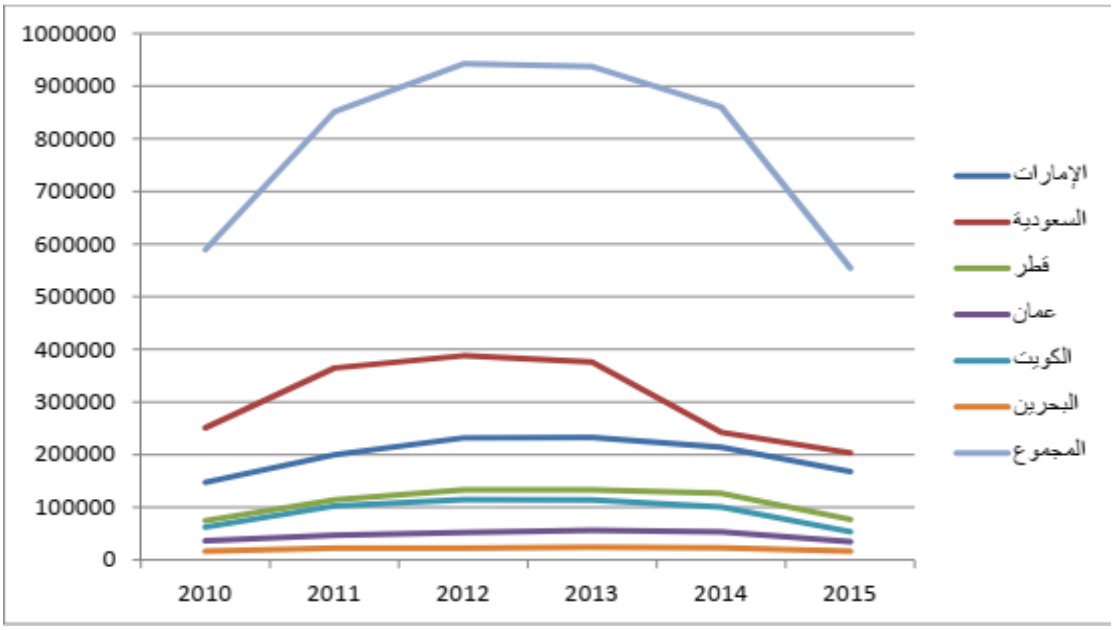

المصدر : بالاعتماد على المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية .

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي قد عرفت تراجعا ابتداء من سنة 2013 م أي في سنة تراجع أسعار النفط إلى غاية 2015 م ، وقد سجلت أكبر نسبة تراجع لقيمة هذه الصادرات سنة 2015 م .

ونلاحظ أن كل دول المجلس قد تأثرت بانخفاض أسعار النفط ، وقد تجلى ذلك من خلال تراجع قيمة هذه الصادرات لهذه الدول ، ونلاحظ أن السعودية هي أكبر دولة مصدرة بين دول المجلس حيث بلغ إجمالي قيمة صادراتها 1926 مليار دولار ، وقد سجلت أكبر قيمة لها في سنة 2012 م بقيمة 388.4 مليار دولار وأدنى قيمة لها سنة 2014 م بقيمة 203.5 مليار دولار ، ثم جاءت الإمارات في المرتبة الثانية ، حيث بلغ إجمالي قيمة صادراتها 1194مليار دولار ، وقد سجلت أكبر قيمة في صادراتها سنة 2013 م ، بقيمة 232.9 مليار دولار وأدنى قيمة في سنة 2010 م ب 147.8 مليار دولار ، تم تليها قطر في المرتبة الثالثة بإجمالي قدره 6.655 مليار دولار ، وقد سجلت أكبر قيمة سنة 2013 م قدرها 133.3 مليار دولار وأدنى قيمة لها 74.9 مليار دولار ، تم جاءت الكويت في المرتبة الرابعة بإجمالي قدره 548.6 مليار دولار ، وقد سجلت أكبر قيمة في صادراتها سنة 2013 م بقيمة 144 مليار دولار ، وأدنى قيمة لها في سنة 2015 م بقيمة 54 مليار دولار ، تم عمان في المرتبة الخامسة بإجمالي قدره 280.3 مليار دولار وقد سجلت أكبر قيمة في سنة 2013 م بـ 56.4 مليار دولار ، وأدنى قيمة سنة 2015 م بقيمة 34.8 مليار دولار ، وأخيرا البحرين بقيمة 125.8 مليار دولار ، وقد سجلت أكبر قيمة سنة 2013 م بقيمة 24.5 مليار دولار وأدنى قيمة في سنة 2010 م بقيمة 16.6 مليار دولار .

2 – الواردات البينية

الجدول رقم (02 –11) الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها

الوحدة : مليون دولار

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2003	2023.8	2852.8	1688.0	1826.0	730.0	1257.8	10379.3
	–	–	–	–	–	–	–
2004	2546.8	3686.0	2276.5	3010.8	1102.6	1685.5	14308.2
	25.83	29.19	34.89	64.84	50.89	34.02	37.85
2005	2906.8	4904.7	2728.8	2788.8	1408.8	1685.5	16422.6
	14.13%	33.06%	19.86%	−7.37%	27.69%	0	14.77%
2006	47980.0	5873.9	3269.1	3342.1	2159.2	2467.9	21910.2
	65.06%	19.76−%	19.79%	19.84%	53.35%	46.41%	33.41%
2007	4588.4	7085.6	3825.0	4821.6	3321.7	2280.3	26189.5
	1.19%	20.62%	17.00%	44.26%	53.83%	46.41%	33.41%
2008	6996.3	8817.1	4973.6	7175.4	3996.7	2667.0	34626.1
	44.09%	24.43%	30.02%	48.81%	20.32%	16.95%	32.21%
2009	5864.6	5685.3	478.7	5338.7	3894.7	2281.3	27743.3
	-16.17%	-35.51%	-5.92%	-25.59%	-2.55%	-14.46%	-19.87%
2010	6082.1	7732.1	5956.4	6797.4	3726.8	2524.9	32819.7
	3.70%	36.00%	27.30%	27.32%	-4.31%	10.67%	18.29%
2011	7575.7	9976.9	8565.8	8579.8	3843.7	3656.0	42200.9
	24.55%	29.03%	43.85%	26.22%	3.13%	44.79%	28.58%
2012	7554.3	10884.4	10349.1	9283.7	4025.1	3941.7	46037.9
	−0.28%	9.09%	20.77%	8.20%	4.71%	7.81%	9.09%
2013	8688.9	10622.8	12912.4	13951.8	3902.2	4788.1	54873.2
	15.01%	−2.39%	24.83%	50.28%	−3.05%	21.47%	19.19%
2014	8275.9	9909.4	12744.7	11517.0	483.16	5187.1	52465.7
	−4.75%	−6.71%	−1.35%	−17.45%	23.81%	8.33%	−4.38%

المصدر : الأمانة العامة ، **السوق الخليجية المشتركة** ، عبر الموقع : www.gcc.sg.org شوهد يوم 22/ 05 / 2022 م .

نلاحظ من خلال جدول الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها أن هناك تطور واضح وملحوظ في قيمتها حيث انتقل المبلغ من 10379.3 مليون دولار سنة 2003 م إلى 4076.5 مليون دولار سنة 2013 م ، وبالنظر إلى مجموع الواردات البينية نجد أنها عرفت أعلى معدل سنة 2003 م وذلك بإنشاء الاتحاد الجمركي سنة 2003 م ، وبلغت أدناها سنة 2009 م بعد الأزمة المالية العالمية .

كما نلاحظ أن دولة السعودية هي التي عرفت أعلى متوسط معدل نمو في الواردات البينية حيث قدر هذا المعدل بـ 18.79 % ونلاحظ أنها عرفت زيادة ملحوظة في قيمة وارداتها البينية إلى غاية 2009 م حيث شهدت هذه السنة تراجعا في قيمة الواردات وهذا راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية ، إذ أنها سرعان ما شهدت نموا

سنة 2010 م . لكن هذا النمو في قيمة الواردات البينية لدولة السعودية شهد تراجعا سنة 2014 م ، وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط .

ونلاحظ من خلال الجدول أن دولة قطر تحتل المرتبة الثانية من حيث متوسط معدل النمو حيث قدر بـ15.92% كما نلاحظ أنها عرفت نموا ملحوظا في قيمة وارداتها البينية إلى غاية 2010 م فقد شهدت تراجعا ، ونلاحظ في سنة 2014 م دولتي قطر والكويت عرفتا نموا في قيمة الواردات البينية .

كما احتلت سلطنة عمان المرتبة الثالثة من حيث متوسط معدل النمو السنوي ، حيث قدر بـ 14.35 % وقد شهدت نموا في قيمة الواردات البينية سنة 2003 م إلى غاية 2008 م وهذا راجع لتأثرها أيضا بالأزمة المالية ، لكن في 2010 م سجلت نموا في قيمة الواردات وقد استمر إلى سنة 2013 م ، وقد شهدت 2014 م تراجعا في قيمتها لاستمرار أسعار النفط في الانخفاض .

أما دولة الإمارات فقد احتلت المرتبة الرابعة حيث قدر متوسط معدل النمو السنوي بـ 12.5%فقد تأثرت هي الأخرى بأزمة 2008 م وانخفاض أسعار النفط .

أما دولة الكويت فقد احتلت المرتبة الخامسة حيث عانت هي الأخرى من أزمة 2008 م كما نلاحظ أنها الدولة الوحيدة التي لم تتأثر وارداتها بانخفاض أسعار النفط.

أما المرتبة السادسة والأخيرة فقد كانت لدولة البحرين حيث قدر متوسط معدل نموها ب 10.39 % كما أنها عانت من أزمة 2008 م الذي أدى إلى انخفاض قيمة وارداتها البينية عام 2009 م ، ولكن عادت قيمة هذه الواردات إلى النمو في سنة 2010 م إلى غاية 2012 م ، تم لتنخفض مرة أخرى سنتي 2013 م و 2014 م وذلك لانخفاض أسعار النفط .

- **إجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي**

الجدول رقم (02 -12) إجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة : مليون دولار

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2010	132175	15533	106863	19775	23170	22659	320174
	-	-	-	-	-	-	-
2011	164127	18728	131586	24019	22323	25144	385927
	24.17	20.56	23.13	21.46	-3.65	10.96	20.53
2012	181762	19822	155593	28636	25214	27267	438294
	10.74	5.84	18.24	19.22	12.95	8.44	13.56

2013	186540	18523	168155	35577	26865	29292	464953
	2.62	-6.55	8.07	24.23	6.54	7.42	6.08
2014	189633	19705	173834	30944	30448	31036	475593
	1.65	6.38	3.37	-13.02	13.31	5.95	2.28
2015	184173	16427	174676	29007	32611	30952	467846
	-2.87	-16.63	0.48	-6.25	7.12	-0.27	-1.62
متوسط معدل النمو السنوي	6.86	1.12	10.32	7.96	7.07	6.43	7.88

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية .

الشكل رقم (02 - 10) المنحنى البياني لإجمالي الواردات البينية .

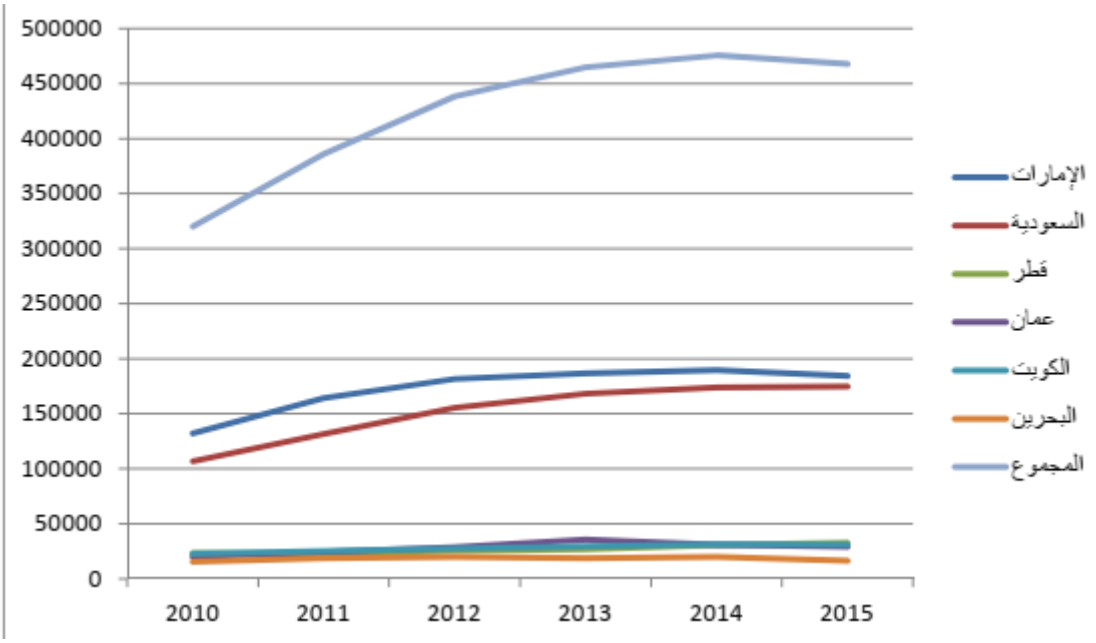

المصدر : بالاعتماد على المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية .

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى البياني إجمالي الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي أن متوسط معدل النمو لهذا المجلس هو 7.88% ونلاحظ أن إجمالي الواردات لسنة 2015 م قد تراجعت وهذا راجع استمرار أسعار النفط في الانخفاض .

ونلاحظ بالنسبة لكل دولة أن السعودية هي التي احتلت المرتبة الأولى بين دول المجلس من حيث متوسط معدل نمو وارداتها إذ قدر بـ 10.32 % وقد استمرت قيمة وارداتها في النمو بالرغم من انخفاض أسعار النفط .

كما نلاحظ أن عمان هي التي احتلت المرتبة الثانية بين دول هذا المجلس بمتوسط معدل نمو 7.96 % ، كما شهدت تراجعا في قيمة إجمالي الواردات سنة 2014 م و 2015 م لتأثر ميزانيتها بانخفاض أسعار النفط . كما احتلت قطر المرتبة الثالثة بمتوسط معدل نمو 7.07 %.

المطلب الثاني : أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

عرفت دول مجلس التعاون الخليجي زيادة ملحوظة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها وذلك في ظل تنامي الثقة بالتطلعات المستقبلية لاقتصاديات الخليجية وتقليص العوائق التي كانت تقف في وجه الاستثمار إضافة إلى تحسين السياسات الاقتصادية والتشريعات ذات العلاقة وعلى الرغم من ذلك فإن حجم هذه التدفقات الاستثمارية مازال محدود إذا ما قورن بحجم اقتصاديات الخليج أو بحجم الاستثمار الموجه إلى الأسواق الناشئة الأخرى ، الأمر الذي يلزم بدل المزيد من المجهودات لتشجيع استثمار بشقيه المحلي والأجنبي ، لما له من تأثير على النمو والتكامل الاقتصادي في هذه الدول .

أولا : الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخليجية .

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه :

ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)[1] وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار) .

حيث اتخذت دول مجلس الخليج العديد من الإجراءات الجوهرية لتدعيم جاذبية البيئة الاستثمارية لديها ، كانت في مقدمتها تقليص عدد القطاعات الاقتصادية المغلقة أمام المستثمرين الأجانب ، إلى جانب السماح لهم بنسب تملك أعلى في قطاعات محددة . فالتملك الكامل بنسبة 100% للمشروع الاستثماري قد أصبح ممكنا في بعض القطاعات في السنوات الأخيرة وفي كافة دول الخليج ، كما أصبحت كافة القطاعات مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء بعض القطاعات الحساسة التي تظهر فيما يسمى " القائمة السلبية "فدولة قطر على سبيل المثال كانت قد أزالت أنشطة البنوك والتأمين من قائمتها السلبية في عام 2004م ، كذلك الحالة بالنسبة للسعودية قامت ضمن التزاماتها نحو منظمة التجارة العالمية بفتح شريحة واسعة من الأنشطة الخدمية للمستثمرين الأجانب و التي كانت من أهمها الخدمات المالية والمصرفية ، وخدمات الاتصال ،وتوزيع السلع ،والاستثمار في خدمات الكومبيوتر [2].

جدول رقم (02 –13) السياسات والحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي.

مملكة البحرين	خففت القواعد على الشركات الغير خليجية لامتلاك البيانات وتأجير الأراضي كما تم تأسيس مكان واحد شامل لتسهيل الإجراءات

[1] صياد شهيناز ، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية ، جامعة وهران ، 2012–2013 ، ص 11 .

[2] معاوية أحمد حسين ، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة ، م 28 ع 2 ، جامعة ظفار ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، 1432/4/1 ، ص 119 .

	وترخيص ؛ وزيادة الملكية الأجنبية من(49)إلى (100%) من الأعمال التجارية إجمالا لكن في بضعة قطاعات أساسية ومثال على ذلك النفط والألمنيوم .
دولة الكويت	أجازت القانون الذي يسمح للأجانب بامتلاك (100%) من الشركات الكويتية كما تم تخفيض الضرائب المتعلقة بالشركات من(55%) إلى 25 % . وتم تأسيس مكتب كبير لمعالجة تطبيقات الاستثمار الأجنبي المباشر .
سلطنة عمان	سمحت ب 100% ملكية أجنبية من الشركات في أكثر القطاعات ، تخفيض عدم تكافؤ ضريبة عدم الخفض بين الشركات العمانية والأجنبية وذلك برفع النسبة الوحيدة للشركات العمانية من 7.5% إلى 12 % وتنزل النسبة للشركات الأجنبية من (15-50%) إلى (5-30%) كما تم إعادة تعريف الشركة الأجنبية التي يكون نسبة التملك بها 70 % ملكية أجنبية بدلا من حاليا 49 % ، %وسمحت للشركات غير الأجنبية بامتلاك البيانات وتأجير الأراضي . السماح بالملكية الأجنبية الكاملة في قطاع الخدمات وذلك بالتوفيق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بدءا في 2003 بقطاع تقنية المعلومات.
دولة قطر	سمحت بـ 100% ملكية أجنبية في الزراعة ، الصناعة ، الصحة التعليم ، وقطاعات سياحية ، وإجراءات استثمار كفاءة ثم تخفيض المعدل الضريبي الأقصى من 35% إلى 30% .
المملكة العربية السعودية	شرعت قانون استثمار جديد وأسست سلطة الاستثمار المشترك لتسهيل عملية الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتضمن مكان شامل لإجراءات ، سمحت بـ100% ملكية أجنبية في أكثر القطاعات ، ويشمل ذلك الغاز ، توليد الطاقة ، تحلية المياه والبترو كيمياويات، قطع ضريبة الدخل المتعلقة بشركات للحد الأعلى على الاستثمار الأجنبي من 45% إلى 30% . سمح لغير السعوديين بامتلاك العقارات لعملهم أو سكنهم ، ما عدا في المدينتين المقدستين .
الإمارات العربية المتحدة	أعلنت عدة مناطق تجارية مجانية جديدة بقصد جعل الإمارات مركزا عالميا للتجارة السبيكة الذهبية وتطوير التقنية ، والفعاليات المالية .إجراء قيود على الاستثمار الأجنبي في مشاريع العقارات المعنية .

المصدر : معاوية أحمد حسين ، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة ، م 28 ع 2 ، جامعة ظفار ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، 1432/4/1 ، ص120.

ثانيا : تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو دول مجلس التعاون الخليجي .

لقد سعت دول مجلس التعاون على الدوام إلى تحسين مناخها الاستثماري بصورة متواصلة ليكون جاذبا للاستثمارات الأجنبية بالاعتماد على النفط والغاز الطبيعي باعتباره المصدر الأساسي للناتج المحلي والإرادات العامة وأيضا من خلال إقرار مجموعة من القوانين :

والجدول التالي يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي.

1-تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة .

جدول رقم (02 -14) تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة نحو مجلس التعاون الخليجي .

الدولة / السنة	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	المجموع
2005	10900	12097	2500	1538	234	1049	28318
	–	–	–	–	–	–	–
2006	12806	12293	3500	1688	122	2915	39324
	17.48%	51.21%	40%	9.75%	-47.86%	177.88%	38.86%
2007	14187	24318	4700	3125	123	1756	48209
	10.78%	32.93%	34.28%	85.13%	0.81%	-38.75%	22.59%
2008	13724	38151	3779	2952	56	1794	60654

	-3.26%	56.88%	-19.59%	-5.53%	-54.47%	2.16%	25.40%
2009	4003	32100	8125	1508	1114	257	47107
	70.83%	-15.86%	115.0%	-48.91%	1889.28%	-85.67%	-22.08%
2010	5500	28105	4670	2333	319	156	41083
	37.39%	-12.44%	-42.52%	54.70%	-71.36%	-39.29%	-12.78%
2011	7679	16400	87	788	399	781	26134
	39.61%	-41.64%	-98.13%	-66.22%	25.07%	400.64%	-36.38%
2012	96.02	12182	327	1040	3931	891	27973
	25.04%	-25.71%	275.86%	31.97%	885.21%	14.08%	7.03%
2013	10488	8865	−840	1626	1434	989	243.42
	9.22%	-27.22%	156.88%	56.34%	-63.52%	10.99%	-13.33%
2014	10823	8012	1040	739	953	1519	–
	3.19%	-9.62%	23.08%	-54.55%	-33.54%	–	–
2015	10975	8141	1071	822	293	1463	22766
	1.41%	1.61%	2.98%	11.23%	-69.25%	–	–
متوسط معدل النمو السنوي	0.069	−3.88	−8.12	−6.07	2.27	3.38	−2.15

المصدر : **المؤسسة العربية لضمان لاستثمار وائتمان الإصدارات** سنة 2007−2008/2011−2013/2015−2016 .

الشكل (02 −11) المنحنى البياني لنسب تغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي .

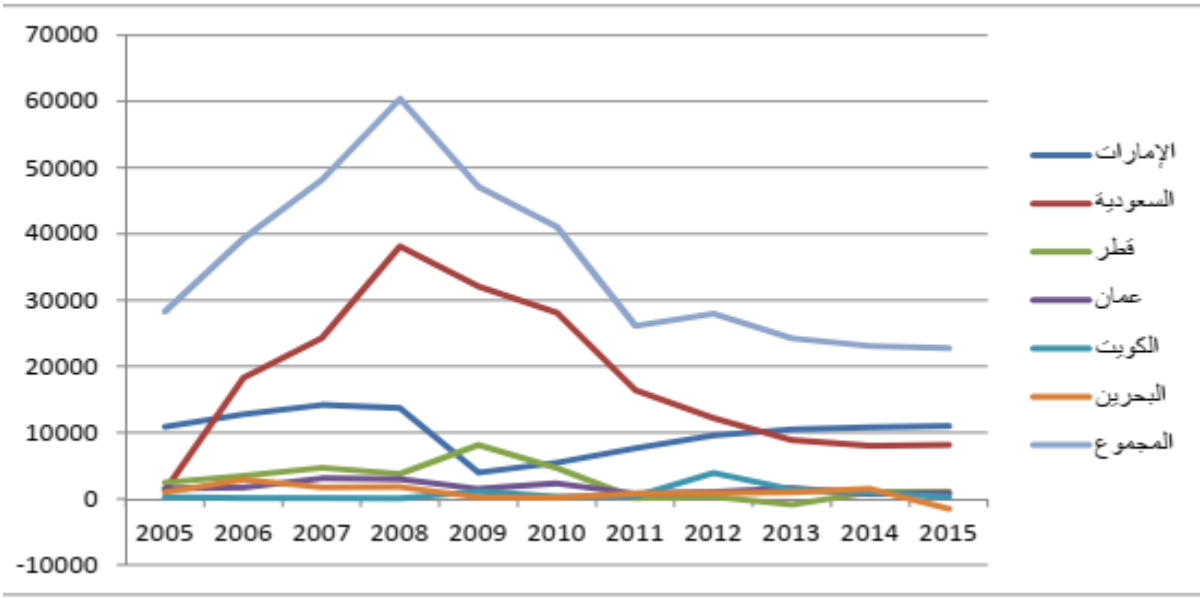

المصدر : بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى البياني أن مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو دول مجلس التعاون الخليجي قد عرفت زيادة وذلك بداية من سنة 2005 م إلى غاية 2008 م، تم ابتداء من سنة 2009 م تراجعت هذه التدفقات إلى غاية 2015 م، وذلك بسبب الأزمات المختلفة التي شهدتها هذه الفترة .

فأما بالنسبة لكل دولة فنلاحظ أن البحرين هي التي تمتلك أعلى متوسط معدل نمو سنوي في قيمة الاستثمارات الواردة إليها حيث قدرت ب 3.38 % .

تم قطر تمتلك أدنى متوسط معدا نمو ، حيث قدر بـ 8.12-%.

ونلاحظ أن الإمارات والسعودية قد سجلا زيادة خلال هذه الفترة (2015-2005) ونلاحظ أيضا أن كل دول المجلس قد عرفت زيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها خلال عام 2015 م ، إلا دولة البحرين والكويت فقد شهدا تراجع في تدفقات الاستثمارات الواردة إليها وذلك مقارنة بسنة 2014 .

2-تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة.

جدول رقم (02 -15) تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي .

الدولة / السنة	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	المجموع
2005	3750	1183	352	144	5142	1123	11664
	-	-	-	-	-	-	-
2006	10892	1257	127	275	8240	980	21771
	190.45%	6.25%	-63.92%	141.22%	60.2%	-12.73%	86.65%
2007	14568	13.139	5263	243	10156	1669	45.38
	33.74%	945.26%	40.44%	-11.63%	32.25%	70.30%	106.87%
2008	15820	3498	3658	585	9091	1620	34272
	8.59%	-73.37%	-30.49%	140.74%	-10.48%	-2.93%	-23.90%
2009	2723	2177	3215	109	8582	1791	18597
	-87.78%	-37.76%	-12.11%	-81.36%	-5.59%	10.55%	-45.73%
2010	2015	3907	1863	1012	5065	334	14196
	-26.00%	79.46%	-42.05%	828.44%	-40.98%	-81.35%	-23.66%
2011	2178	3442	6027	572	2711	894	15824
	8.05%	-11.90%	223.51%	-43.47%	-46.47%	167.66%	11.46%
2012	2536	4402	1840	877	3231	922	13808
	16.43%	27.89%	-69.47%	%53.32	19.18%	3.13%	-12.74%
2013	2905	4943	8021	1384	8377	1052	26682
	14.55%	12.28%	335.92%	57.81%	159.26%	14.09%	93.23%
2014	9019	5396	6748	1670	13108	394	36335
	210.46%	9.16%	-15.87%	20.66%	56.47%	-62.54%	36.17%

2015	2.71%	2.29%	-40.38%	-48.80%	-58.75%	26.14%	-29.63%
متوسط معدل النمو السنوي	9.46	16.65	27.58	22.32	0.50	-7.82	8.16

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة 2007م-2016م.

الشكل (02 -12) المنحنى البياني لنسب تغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي .

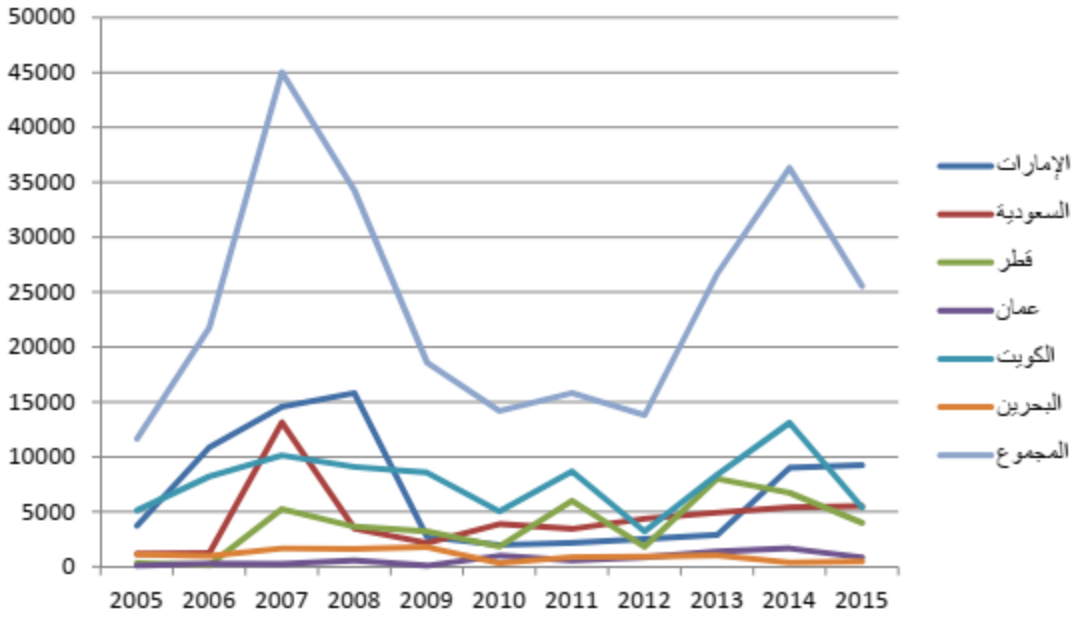

المصدر: بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى البياني أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفعت إلى 25.5 مليار دولار سنة 2015 م، وذلك مقارنة بنسبة 2005 م حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي لهذه التدفقات خلال هذه الفترة ب 8.16 % ،كما شهدت هذه التدفقات خلال السنوات 2008م ، 2009 م ، 2010 م تراجعا وذلك لتأثر دول المجلس بالأزمة المالية العالمية .

وأما بالنسبة لكل دولة من دول المجلس فنلاحظ أن قطر هي التي تمتلك أعلى متوسط نمو ، حيث قدر هذا المعدل بـ 27.58% وقد أتت عمان في المرتبة الثانية من حيث متوسط معدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة منها وقد قدر هذا المعدل بـ 22.32% وقد عرفت فترات صعود وهبوط في هذه التدفقات ، أما السعودية فقد احتلت المرتبة الثالثة بمتوسط معدل نمو 16.65 % تم تأتي الإمارات في المرتبة الرابعة بمتوسط معدل نمو 9.46% تم جاءت الكويت في المرتبة الخامسة بمتوسط معدل نمو 0.50% تم البحرين في المرتبة الأخيرة بمتوسط معدل نمو 7.82-% .

ثالثا: الاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي .

تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تفعيل الاستثمار البيني كهدف رئيسي وكأساس من أساسيات التكامل الإقليمي لهذا سنحاول التعرف على إحصائيات حول الاستثمار بين دول المجلس .

جدول رقم (02 -16) إجمالي الاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي الممتدة من فترة 2003 م إلى 2016 م .

الوجهة / المصدر	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	الإجمالي
الإمارات	-	7148	18983	3449	7945	2724	40249
البحرين	1199	-	925	504	2871	118	5617
السعودية	6440	1099	-	558	108	93	8298
عمان	302	189	823	-	105	43	1462
قطر	1200	21	3854	2841	131-	8047	
الكويت	7269	7206	2598	1585	731	-	19389
متوسط معدل النمو السنوي	14.86	0.06	-14.18	-5.80	-16.76	-20.81	-4.46

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية ،مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، 2016 م ،ص 86 .

نلاحظ من خلال جدول إجمالي الاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون المنفذة أنه بالنسبة للدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات البينية خلال فترة 2003-2014 م، أن الإمارات هي التي احتلت الصدارة بقيمة 40.2 مليار دولار مت الكويت بقيمة 19.3 مليار دولار بعدها السعودية بقيمة 8.2 مليار دولار ، تم قطر بقيمة 8 مليار دولار ،بعدها تأتي دولة البحرين بـ 5.6 مليار دولار وأخيرا عمان بـ 1.4 مليار دولار .

خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل توصلنا أن :

- اعتماد دول الخليج على النفط فهو يشكل جزء من إيراداتها .

- ساهم التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل حركة التجارة الخارجية .

- ساهمت السوق الخليجية المشتركة في زيادة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي .

- رغم التحديات التي واجهتها إلا أن ذلك لم يقلل من مسيرة التكامل الخليجي فقد حقق إنجازات عديدة .

- إصرار دول الخليج على إصدار عملة موحدة يلزمها على تحقيق منطقة عمل مثلى من أجل ضمان أن تكون المنافع المحققة من العملة الموحدة تفوق تكاليفها الاقتصادية .

- مجلس التعاون لدول الخليج تم تأسيسه لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية .

- الدول الأعضاء في المجلس ستة وهي الإمارات العربية المتحدة ، والبحرين ، المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر ، والكويت ، اتحدت لتحقيق مصالح مشتركة .

- شهدت دول مجلس التعاون الخليجي زيادة نوعية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية .

الخاتمة

الخاتمة :

إن التكامل الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية في حد ذاتها وهدفه تحقيق تنمية اقتصادية بين دولتين أو مجموعة من الدول ، ويعود ظهوره كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول ، وتتخذ هذه التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية وكل هذا من أجل تحقيق مزايا ومنافع متعددة.

لذا نجد أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة ، التفكير والاتجاه نحو تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات ، فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الحالي .

وبهذا الخصوص يمكننا القول بأن تجربة العمل العربي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد من التجارب الأنجح وكذلك تعتبر من التجارب ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة ، إذ حافظت دول المجلس على وجودها منذ تأسيس المجلس عام 1981 م وحتى اليوم ، وتعكس اهتمامات المجلس وانجازاته شمولية مسيرته لمختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية والأمنية في المنطقة، والأشواط التي قطعتها نحو تحقيق الأهداف والغايات التي وردت في النظام الأساسي كما أصبح المجلس بعدا حاضرا وبقوة في ساحة الكثير من القضايا والأحداث محليا ، وإقليميا ودوليا .

وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي نقلة نوعية هامة لا تخفى على المتابع لمسيرته التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل وتوحد معالمها العديدة ، والتي بدأت أول مراحله من إقامة منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي ، وصولا إلى تأسيس السوق الخليجية المشتركة وهذا ما نجحت فيه على الرغم من التغير الأخير الذي أصاب جهود التوصل إلى عملة خليجية موحدة ، بانسحاب دولة الإمارات من هذه الجهود لتكون الدولة الثانية التي تنسحب بعد عمان ، إلا أن انسحاب هذه الدول لا يشكل مشكل كبير في طريق إصدار عملة موحدة .

❖ اختبار الفرضيات

1 – أدت التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى تحرير التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

2 – إن الطبيعة الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليج العربية وتقارب المقومات الدينية والعرقية والعلاقات السياسية ساعدها على الدخول في حيز التكامل الاقتصادي ، وعليه الفرضية الثانية صحيحة .

3 – تبين أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت مراحل متقدمة في مسار تكاملها الاقتصادي ، والتي بدأت بمنطقة التجارة الحرة سنة 1983 م ، فالاتحاد الجمركي سنة 2003 م الذي ساعد بشكل ايجابي في تطوير التجارة الخارجية لديها ، وصولا إلى السوق الخليجية المشتركة سنة 2008 م ، والتي هي أيضا بدورها ساهمت في خلق وجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة البينية ، فقد مثلت انجازا كبيرا لمسار التكامل لدول الخليج ، وهذا من

شأنه أن يعود بعدة فوائد على مختلف القطاعات الاقتصادية الخليجية خاصة التجارة البينية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة والرابعة .

❖ نتائج الدراسة

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة هذا الموضوع :

- يعتبر التكامل الاقتصادي مجالا استراتيجيا يتم على مستواه تحقيق نموا ايجابيا لاقتصاديات الدول المنضمة إليه ،من خلال تفعيل حركة المبادلات التجارية الخارجية والبينية .
- تأخذ تجربة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي مبدأ التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي والتي تبدأ عادة بمنطقة التجارة الحرة يليها الاتحاد الجمركي ثم السوق الخليجية المشتركة ، والتي تسمح بحرية انتقال الأفراد وعوامل الإنتاج بين الدول المنتمية لهذا التكتل والتي تعتبر الهدف الأساسي لإقامة أي اتحاد ،إذ تعتبر تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي من أكثر التجارب نجاحا مقارنة بالتجارب والمحاولات العربية السابقة .
- يعتبر قيام المجلس أحد المكاسب والانجازات الايجابية للعمل الخليجي المشترك في كافة المجالات وعلى مختلف المستويات ،وهو العمل الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من العمل العربي المشترك ومكملاته لا متعارضا معه .
- بالرغم من تجاوز تجربة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها لم تتمكن من تفعيل التجارة البينية ،وهذا ما أثر على حجمها باعتبارها من أهم مراحل التكامل الاقتصادي كما أنها لم تتمكن من الوصول إلى تحقيق الاتحاد النقدي الذي فرض إلى بعض الصعوبات والتحديات .
- يمكن القول أن تجربة التكامل الاقتصادي قد ساعدت في تحسين التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- سجلت التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا ملحوظا مع دول الأسواق الناشئة خاصة مع الصين .
- شهدت التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة انخفاضا ملحوظا ، وذلك يعود إلى جائحة كورونا التي مست اقتصادياتها ، التي تأثرت بسبب انخفاض أسعار النفط لاعتمادها عليه بشكل أساسي في تجارتها .

❖ التوصيات المقترحة

على ضوء النتائج السابقة نقدم بعض التوصيات :

- العمل على تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال وضع مقررات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ ، وتطوير بعض بنودها بما يتلاءم والمستجدات الاقتصادية الدولية والمحلية .
- تتوفر دول مجلس التعاون الخليجي على عدة مقومات تجعلها تحقق نجاحا مهما في مسيرة التكامل فيجب أن تكون هناك رغبة قوية من أجل الوصول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة .

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية فيجب على الدول العربية أن تبدل أقصى المجهودات لجدبه للنهوض باقتصادها .
- تساهم التجارة الخارجية في تفعيل وتطوير اقتصاديات الدول خاصة الدول المتكاملة فيجب العمل على منتجاتها لجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية .
- تنويع تجارتها وعدم الاعتماد بشكل كبير على النفط كمصدر أساسي لتجارتها .

وفي الأخير لا تقف الدراسة والبحث في هذا الموضوع عند هذا الحد ، بل هناك جوانب أخرى لم نتناولها والتي تعتبر آفاق مقبولة لدراسات أخرى .

❖ آفاق الدراسة

يبقى هذا الموضوع مفتوحا لدراسات وبحوث أخرى تكون أكثر عمقا وتفصيلا ، وذلك من خلال :

- إمكانية انضمام أعضاء جدد لمجلس التعاون الخليجي .
- مسيرة الاتحاد النقدي و إمكانية الوصول إلى عملة خليجية موحدة

وتبقى المواضيع والدراسات محل الدراسة عديدة ، ونرجو أن نكون في النهاية استوفينا الموضوع حقه ووضعنا إضافة بسيطة تعود بالفائدة على طلبة العلم .

قائمة المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية .

1 – الكتب .

1. أدهم إبراهيم جلال الدين ،**التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية** ،ط 1 ،مركز الكتاب للنشر ،القاهرة ، 2017م .
2. جمال عبد الله وآخرون ،**مسيرة التعاون الخليجي التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،الدوحة ، قطر ،2015 م
3. عبد الرزاق رزيق المخادمي ،**التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل** ، ط 1 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ،الجزائر، 2009 م .
4. عبد المطلب عبد الحميد ،**اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)** ،الدار الجامعية ،د . ط ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 م .
5. فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ،مؤسسة الوراق للنشر ،عمان ،الأردن ، 2001 م .
6. فؤاد أبو ستيت ،**التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ، 2004 م .
7. كامل بكري ،**التكامل الاقتصادي** ،المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر ،الإسكندرية ، 1984 م .
8. محمد صادق اسماعيل ،**مجلس التعاون الخليجي في الميزان** ،الطبعة 1 ،دار العلوم ،د .ب، 2010 م .
9. محمود عبد الرزاق ،**الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية** ،ط 1 ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ، 2010 م .
10. منال ابراهيم عشري ،**الإقليمية التكتلات المعاصرة في العالم الإسلامي** ،دار التعليم الجامعي ،الإسكندرية 2020 م.
11. نزيه عبد المقصود مبروك ،**التكامل الاقتصادي العربي وتحدياته العولمة مع رؤية إسلامية** ،الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ، 2007 م .

2 – الأطروحات والمذكرات

أ – الأطروحات :

1. أشرف إبراهيم عطية ،**التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية** ،دراسة نظرية وتطبيقية ،رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ،جامعة عين شمس ، 2001 م .
2. بوشول السعيد ،مقتضيات **الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،تخصص تجارة دولية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2014 / 2015 م .
3. شريط عابد ،**دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو– متوسطية _ حالة دول المغرب العربي** ، أطروحة لنيل دكتوراه دولة ،جامعة الجزائر 2004/2003 م .
4. عبد الوهاب رميدي ،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية _ دراسة تجارب مختلفة** _ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية _ فرع التخطيط _* جامعة الجزائر 2006 – 2007 م .
5. عبير وفيق شفيق ،**دراسة في نشأة مجلس التعاون الخليجي ومواقفه من القضايا الاقليمية (الحرب العراقية الايرانية – احتلال العراق للكويت)** ،رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث ،قسم التاريخ ،كلية التربية بن رشد ،جامعة بغداد ،2020م.
6. غربي ناصر صلاح الدين ،**دراسة إمكانية اقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ،تخصص نقود مالية وبنوك ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر ، 2014 / 2015 م .

7. فيروز سلطاني ،**تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف –دراسة حالة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2018/2017 م .
8. مقدم عبيرات ،**التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة** ،أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،جامعة الجزائر ، 2001–2002 م .
9. وليد عابي ،**حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر** –أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس ،سطيف ، 2018 –2019 م .
10. يوسف مروش ،**تحرير التجارة البينية ،ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية** – دراسة مقارنة بين الدول إتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي – رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2017 \ 2018 م .

ب– المذكرات

1. بلقاسم طراد ،**التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي – دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي** – مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2012/ 2013 م .
2. بوشول السعيد ،**واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاته** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ،تخصص تجارة دولية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2008 / 2009 م.
3. بوصبيع صالح رحيمة ،**التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية** ،رسالة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2011 م .
4. خالد محمد خليل منزلاوي تطور ،**التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (أهميتها و ها والعناصر المؤثرة عليها)**، كمتطلب للحصول على درجة الماجستير ،كلية الاقتصاد والإدارة ،جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، د ، س .
5. رابح فضيل ، **التكامل الاقتصادي العربي {معوقاته وآفاقه }** ،رسالة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة الجزائر ، 1994–1995 م.
6. رحمة سليخ ،**دور الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي خلال الفترة (1995–2011)** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،تخصص إدارة أعمال للتجارة الدولية ،جامعة المسيلة 2013/2012 م.
7. رويدة بنت عبد الرحمان عبد اللطيف البراهيم ،**تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي** ،رسالة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد ،كلية العلوم الإدارية ،جامعة الملك سعود ، 1998 م .
8. زين الدين حماشي ،**انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر _ دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)** _ ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ، 2011–2012 م .
9. شحاب نوال ، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية ،جامعة الجزائر 3 ، 2009–2010 م .
10. صياد شهيناز ،**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية ،جامعة وهران ، 2012–2013 م.

11. عبد الرحمان روابح ،**حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة ن دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000م .2010م)** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2012_2013 م .

12. محمد بن ناصر ،**المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي** ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، 2006/2005 م .

13. مزيان حمزة ،**التجارة العربية الاقليمية – دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي** – رسالة ماجستير (غير منشورة) ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ، 2009 \ 2010 م .

14. مقروس كمال ،**دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي ،دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص الاقتصاد الدولي ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ، 2014/2013 م .

15. يحيي سعاد ،**تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على اصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2012 / 2013 م .

3 – المجلات .

1. بلال بوجمعة وعثمان ملوك ، تطور **حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال (2001– 2016)** ، مجلة الحوار الفكري ، العدد 11 ، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة أدرار ، 30 ديسمبر 2016

2. بن يوب لطيفة وآخرون ، **مقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوروبي والتكامل الاقتصادي الخليجي** ، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية ، المجلد 02 ، العدد 04 (2019)، 25 / 06 / 2020 م .

3. بوشول السعيد و آخرون ، **التكامل الاقتصادي ، التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربي العربي في ميزان الانجازات والتحديات الاقليمية** ، مجلة الاقتصاد والقانون ، جامعة حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، العدد 03 ، ديسمبر 2018 م .

4. روابح عبد الرحمان وآخرون، **دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية** ، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ، المجلد (03) ، العدد (01) ، 01 / 03 / 2020 م .

5. سلطاني فيروز وحساني رقية ، **تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية ومتعدد الأطراف** ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد 47 ، جوان 2017 م .

6. معاوية أحمد حسين ،**الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية** ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة ، م 28 ع 2 ، جامعة ظفار ،كلية التجارة وإدارة الأعمال ، 1432/4/1هـ .

7. معروف جيلالي و لبيق محمد البشير ،**فاعلية التكامل الاقتصادي في إنشاء وتحويل التجارة الخارجية** ،مجلة نور للدراسات الاقتصادية ،العدد1،2015م

8. هشام داود النغجة ، **تقييم الآثار الإستاتيكية والديناميكية لاتفاق الشراكة الأورو–جزائري** ، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة ، العدد الثالث جوان 2018 م .

4– التقارير

1. الأطلس الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، 2017 م .

2. البنك المركزي .

3. السوق الخليجية المشتركة ، حقائق وأرقام ، العدد 7 ، ديسمبر 2014 ، الرياض .

4.السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، العدد 07 ، ديسمبر 2014 م .
5.صندوق النقد العربي ، الملاحق الإحصائية 2019 م .
6.المركز الإحصائي ، مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة في دول مجلس التعاون الخليجي ، 2020 م .
7.المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية ، **إحصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، التقرير السنوي 2018 م ، العدد 1 .
8.المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية
9.المسيرة والإنجاز،شؤون المعلومات الطبعة 09 ،الرياض ،مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الامانة العامة ، 2016م .
10.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .
11.المؤسسة العربية لضمان لاستثمار وائتمان الإصدارات سنة 2007-2008/2011-2013/2015-2016م
12.وثيقة السوق الخليجية المشتركة ، 2008 ، الدورة 29 للمجلس الأعلى بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 29 – 30 ديسمبر 2008 م ، مسقط ، سلطنة عمان .

ثانيا : المراجع باللغة اللأجنبية

1. trade statistics for international business development trade map.
2. UNCTAD

ثالثا : مراجع الانترنت

1. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، **الهيكل التنظيمي** ،متاح على الموقع الالكتروني : www.gcc-sg-org تاريخ الاطلاع 6 / 3 / 2022 م، الساعة 30 : 21 .
2. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ،مجالات وانجازات التعاون ،متاح على الموقع : www. gcc-sg.org
3. تباني أمال ،**التكامل الاقتصادي الخليجي : تجربة في طريق الاكتمال يمكن لدول المغرب استلهامها** ،مجلة آراء حول الخليج ،المملكة العربية السعودية ،العدد 138 ،يونيو 2019 ،متاح على الموقع: hhttps://araa.sa
4. التكامل الاقتصادي الخليجي ،الامارات العربية المتحدة وزارة المالية ،متاح على الموقع www.mof.gov.ae
5. التكامل الاقتصادي الخليجي ،الامارات العربية المتحدة وزارة المالية ،متاح على الموقع www.mof.gov.ae
6. السوق الخليجية المشتركة ، الأمانة العامة عبر الموقع :www.gcc.sg.org
7. علي عفيفي علي غازي ،**متطلبات قيام الوحدة الخليجية الموحدة** ،مجلة آراء حول الخليج ،المملكة العربية السعودية ، العدد 95 ،أغسطس 2012 م ،متاح على الموقع : www.araa.sa
8. محمد فرحات ،**الاتحاد النقدي الخليجي ...آمال بتتويج أربعة عقود من الحلم الكبير** ،مجلة العين الاجبارية ، 6 / 1 / 2021 م ،متاح على الموقع : o-al- -ain-com-o.cdn.ampproject.org
9. مركز دبي المالي العالمي متاح على الموقع http://www.difc.ae
10. نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، **الوحدة الاقتصادية الخليجية للمقومات والمعضلات** ، مجلة آراء حول الخليج ، المملكة العربية السعودية ،العدد 101 ، 2 نوفمبر 2015 ،متاح على الموقع: https =// araa sa